جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

تخصص: قانون خاص

معاينة مسرح الجريمة ودوره في كشف الحقيقة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون خاص

من إعداد الطالبتين:

جعدان حورية

براهيم صافي هناء

تحت إشراف:

د. مهداوي محمد صالح

لجنة المناقشة:

الرئيس	أسود ياسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بلحاج بوشعيب ع-ت
المشرف	مهداوي محمد صلاح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بلحاج بوشعيب ع-ت
الممتحن	حمادي عبد النور	أستاذ محاضر "ب"	جامعة بلحاج بوشعيب ع-ت

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ سورة الزمر الآية 09

الشكـــر والتقدير

قال تعالى ﴿أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ سورة لقمان الآية 12

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السنوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن ننال رضاه

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

- الأستاذ المشرف: الأستاذ **"مهداوي محمد صالح"** حفظه الله وأطال في عمره، لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكريمه بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة.
- الأستاذ الرئيسي: **أسود ياسين**
- الأستاذ المناقش: لعلام **محمد مهدي**

حفظهما الله وأتقدم لهم بالشكر الجزيل لقبولهم مناقشة مذكرتنا.

وعلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتائج بحثي المتواضع.

الإهداء

الحمد لله و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا للتثمين هده الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هده ثمرة جهد ونجاح بفضله تعالى وإن كان الإهداء يعبر

ولو بشئ يسير من الوفاء فالإهداء إلى التي على بساط الأوجاع ولدتني

وبأيدي الآلام ربتني وبعيون التعب رعتني وبصدر الحنان حفتني

وفي الخلوات تضرعت لله ودعت لي، أمي .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، وعلمنا العطاء دون الانتظار

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار، أبي الغالي .

" نسرين، عبد الجليل "

وإلى سعادة حياتي ومصدر تفاؤلي الى الذي رافقني في مشواري الدراسي زوجي " سعيد و "

هناء

الإهداء

الحمد لله و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا للتثمين هده الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هده ثمرة جهد ونجاح بفضله تعالى وإن كان الإهداء يعبر

ولو بشئ يسير من الوفاء فالإهداء إلى التي على بساط الأوجاع ولدتني

وبأيدي الآلام ربتني وبعيون التعب رعتني وبصدر الحنان حفتني

وفي الخلوات تضرعت لله ودعت لي، أمي .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، وعلمنا العطاء دون الانتظار

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار، أبي الغالي .

وإلى الدين تربطني بهم أسمى العلاقة في الوجود إخوتي الأعزاء

" حنان، عائشة، نرين الدين، سلاف "

وإلى سعادة حياتي ومصدر تفاؤلي " ميرال شيرانر "

وإلى صديقاتي من رافقني في مشواري الدراسي

"فيروز، مروى، خيرة، فاطمة"

حورية

قائمة أهم المختصرات:

ق.ع.ج: قانون العقوبات الجزائري

ق.إ.ج: قانون الإجراءات الجزائية

ج.ر: الجريدة الرسمية

ص: الصفحة

ط: الطبعة

م: المجلد

ع: العدد

مقدمة

تعد الجريمة إحدى التحديات والمشكلات الرئيسية التي تسعى الدولة إلى مكافحتها بكافة الوسائل والحلول المشروعة لتوفير الأمن للمجتمع، إلا أن هده الظاهرة تزداد خطورة وتطورا بشكل سريع على المجتمع، والسبب في دلك هو مواكبة المجرم لمختلف التطورات العلمية والتكنولوجية، فأصبح من السهل عليه ارتكابها وطمس معالمها في وقت ضيق محاولة منه الإفلات من العقاب.[1]

وإذا أردنا التعبير عن المحقق والمجرم فهما فرسا رهان يستبقا في مضمار واحد نحو هدفين مختلفين فالأول يسعى قضائيا وتقنيا جاهدا من أجل اكتشاف الحقيقة وإثباتها بواسطة وسائل الإثبات المتنوعة و الثاني يعمل جاهدا أيضا بكافة الوسائل المتوفرة المؤدية لدفع الشبهة عنه والتملص من المأزق الاتهام الذي يواجهه ويعرض للعقاب حيث يفرض الواقع العملي على المتعاملين في ساحة القضاء من شرطة وقضاة مع مراعاة مجموعة من ضوابط والأسس التي تعتبر بمثابة الضمانات لكشف الحقيقة لأن البحث جنائي طريق شاق وصعب قد ينتهي بالنسبة الرجل البحث بالورود عندما يوفقه الله في الوصول إلى الحقيقة وقد ينتهي بالأشواك إدا غابت عنه الحقيقة وإذا كان لحن الأمان يشترك فيه جميع الرجال الشرطة.

فمسرح الجريمة هو مفتاح لحل لغز أي جريمة، وهو اللبنة الأولى لبداية التعامل مع القضية، فإذا صلحت الإجراءات المتخذة في صلح مسار التحقيق في القضية بأكملها، لأن مسرح الجريمة ربما يعاينه المتخصصون لمرة واحدة فقط، وبعدها لن يكون متاحا مرة أخرى فإذا لم تكن أعين الخبراء ثاقبة ومدربة، وإدا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هدا المسرح ومحتوياته، فقط نفقد أجزاء من البحث الجنائي، حيث أن فحص مسرح الحادث هو عمل في غاية المهنية والتخصص، ويتطلب خبرة عملية مع التعليم والتدريب المستمر.[2]

وتم إنشاء أول مختبر جريمة للشرطة في عام 1910 في ليون، فرنسا، بواسطة إدموند لوكارد وفقا ل **"لمبدأ التبادل"** الذي وضعه لوكرد، من المستحيل على المجرمين الهروب من مسرح الجريمة دون ترك أدلة أثرية يمكن استخدامها لتحديد هويتهم. أدى هدا المبدأ إلى ظهورها علوم الطب الشرعي، وهي الأساليب المتراكمة لتطوير وتحليل الأدلة المادية من مسرح الجريمة.

يتضمن التحقيق في مسرح الجريمة، الذي يتم إجراؤه غالبا من قبل خبراء معروفين باسم محققي مسرح الجريمة CSIS، جمعا دقيقا لمثل هده الأدلة، والتي يتم تحليلها بعد دلك في مختبر الجريمة. في بعض

[1]– هناء عدوم، **دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون جنائي أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014–2015، ص 02.

[2]– نوار مصطفى زهير، **معاينة مسرح الجريمة ودورها في الكشف الحقيقة**، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 02.

الحالات، تكون الأدلة التي تجمعها بواسطة CSI وتحليلها من قبل خبراء الطب الشرعي هي الدليل الوحيد الذي لا جدال فيه والدي تم تقديمه في المحاكمة.[1]

وتكمن أهمية مسرح الجريمة في كشف الحوادث الجنائية حيث تلعب دورا كبيرا لكونه مستودع أسرارها والمكان الذي وقعت فيه الجريمة فأن هدا المسرح توجد فيه الآثار المادية الكثيرة، فالمجرم مهما كان حريصا لابد أن يترك أثر يدل عليه ويكشف سره، والمشكلة تكون في مدى المحافظة على هده الآثار وإمكانية نقلها وفحصها لمعرفة ظروف وملابسات وأحداث.

وأهمية هدا الموضوع تفرض نفسها في أيامنا هذه، إذا لم يعد بالإمكان فصل مجتمعنا عن ظاهرة الإجرام التي فاقت كل توقعات وتجاوزت كل النسب، وأصبح الجاني يحاول دوما التفوق على جهاز الشرطة والعدالة باستخدامه لتقنيات جديد في الإجرام، وكدا بإبقاء نفسه مجهولا وهدا باتحاد كافة الاحتياطات اللازمة بمسرح الجريمة حتى لا يترك أي أثر يدل عليه ويقبل جهاز الشرطة العلمية دوما التحدي محاولا ترجيح الكفة لصالحه في كل مرة وهدا من خلال تبنيه لأحداث التقنيات العالمية في مجال البحث الجنائي، وعمله المتضافر بدون ملل مند بداية التحقيق في مسرح الجريمة إلى نهايته بعد فحص الآثار المادية والعثور عليها.

على هدا النحو صار مسرح الجريمة مجالا مكملا للعدالة لا يمكن الاستغناء عنه وأصبح الاهتمام به كوسيلة من وسائل الإثبات مسألة في غاية الأهمية، وهذا ما سنحاول تبيينه في مذكرتنا انطلاقا من التساؤل التالي:

ما أثر مسرح الجريمة في إثبات الجنائي؟

ما يشار إليه هنا أن موضوع مسرح الجريمة وتسييره كان محل اهتمام الباحثين في القانون الدين اهتموا بالجانب القانوني والإجرائي، حيث يوجد الخبراء يستعين بهم الباحث الجنائي يلعب كل واحد منهم دورا هاما أما الخبراء ما هم إلا أعوان الباحث الجنائي لأن الباحث الجنائي هو الذي يحدد من هم المطلوبين في كل حادث ويقوم باستدعائهم وهو المسؤول وصاحب الاختصاص الأصلي في كشف غموض الحادث والوصول إلى مرتكبيه فإذا كانت الإجراءات المتخذة في مسرح الجريمة صحيحة صلح التحقيق في القضية مع التركيز على عاملان هما الزمان والمكان.

ولعل الغاية من دراسة موضوع **"مسرح الجريمة ودوره في كشف الحقيقة"** محاولة إبراز دور وأهمية مسرح الجريمة في الكشف عن هوية المجرم من خلال فحص مختلف الآثار الجنائي الموجودة فيها، تحقيقا للعدالة بأقل التكاليف وأقصر طريق وإرضاء للرأي العام المتطلع إلى تحقيق العدالة.

[1]- KIZILDENIZGROOP.COM. (اطلع عليه في 2023/03/15، على الساعة 15:00)

ومما لا شك فيه أن لكل بحث صعوبات تعترض الباحث أثناء إعداده، ومن بين الصعوبات قلة المراجع، وكذلك صعوبة التنقل بين الولايات من أجل تحصيل المراجع، ومسافة البعد بيني وبين زميلتي من أجل إتمام المذكرة، وكذا التحفظ الكبير من الجهات الأمنية في هذا المجال، رغم دلك لم يقلل من عزيمتنا في جمع المادة العلمية من مختلف المراجع المعروفة. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

قد قسمنا هده الدراسة إلى فصلين أساسين:

الفصل الأول: مسرح الجريمة والمعاينة.

الفصل الثاني: أدلة مسرح الجريمة في كشف هوية الجاني.

الفصل الأول

مسرح الجريمة والمعاينة

لو عرفنا مسرح الجريمة وفق مفهومه الضيق فإنه يقصد به المكان الذي تقع فيه مرحلة تنفيذ الجريمة ويحتوي على الآثار، المتخلفة عن ارتكابها، ولو نظرنا إلى مفهوم الواسع لمسرح الجريمة لوجدناه المنطقة المحيطة بمسرح الجريمة بمفهومه الضيق فلو كان مسرح الجريمة شقة أو مكتب فيكون مسرح الجريمة بمفهومة الواسع هو العقار والشوارع المؤدية إلى العقار والمنطقة المحيطة بالعقار أي أنه يشمل خط سير الجاني أثناء توجهه لارتكاب الجريمة والطريق الذي سلكه بعد ارتكاب الحادث.[1] ونظراً لما تكتسبه الأدلة المادية من أهمية كبيرة في توجيه مسار التحقيق الجنائي والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها، بل لابد المحافظة عليها لاستغلالها فيما بعد لفائدة التحقيق، فإن المسرح الجريمة يعد مصدرًا هامًا لكونه يحتفظ بالآثار المادية التي يرتكبها الجاني لدى ارتكابه للجريمة.[2]

بإضافة إلى ذلك يعرف مسرح الجريمة بأنه المكان الذي ينبثق منه الأدلة كافة والذي يعطي الخيط الأول القائم بالتحقيق في البحث عن الجاني ليكشف النقاب عن الأدلة المؤيدة الاتهام أو هو المكان الذي طرقه الجاني أو مارس فيه الخطوات التنفيذية لارتكابه جريمته[3].

وتبرز الأهمية لإجراءات المعاينة الفنية لهذا المسرح كنقطة أساسية ينطلق منها مخطط البحث عن الحقيقة في أية جريمة، إذا أنه أفضل الطرق للوصول إلى إثبات أو نفي وقوع الفعل الإجرامي، وكيفية وقوعه ومدى علاقة المتهم بالجريمة وظروفها.[4]

كما لا ننسى الشخص الرئيسي الذي بفضله تستطيع الوصول إلى الأدلة والحقائق وفك الغموض الذي يحتويه مسرح الجريمة ألا وهو المحقق الجنائي هو الشخص المنوط به عملية التحقيق للكشف عن غموض جريمة ما وفك لغز ارتكابها وعليه فإن أول ما يعتمد عليه المحقق الجنائي هنا هو مسرح الجريمة الذي يعتبر نقطة الانطلاق للبحث، عن مرتكب الفعل الإجرامي لأنه كما يقال مسرح الجريمة هو مستودع أسرارها.

وبما أن الهدف من إجراءات المعاينة الفنية على مسرح الجريمة هو التعرف على شخصية الجاني وجمع الأدلة وطريقة وصول إلى الحقيقة من خلال عدة مراحل فإننا سوف ستناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: ماهية مسرح الجريمة

أما المبحث الثاني: سنتطرق لمعاينة مسرح الجريمة.

---

[1]- أحمد بوراس، **منهج البحث الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، مساكن سوتير، أمام سيراميكا كليوباترا، عمارة (5)، مدخل 2، الازرايطة، القاهرة، مصر، 2009، ص133.

[2]– عبد الحميد بوقادوم، **معاينة مسرح الجريمة ودوره في تحديد شخصية الجاني**، مذكرة ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019–2020، ص 159.

[3]– محاضرة العاشرة بانتقال لمسرح جريمة، mustansiriya Nassar. Amazin khalaf،2017–2015، ص 03.

[4]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، **إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة**، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 19.

المبحث الأول: ماهية مسرح الجريمة

مسرح الجريمة هو المكان الحقيقي أو الفعلي أو الرئيسي الذي ارتكبت الجريمة فيه، أما غير ذلك من أماكن التي يعثر فيها على دليل أو آثار: بالحادث فجميعها يرجع الفضل في التعرف عليها إلى المسرح الحقيقي للجريمة.[1]

ويعتبر شاهدا صامتا الذي يشهد مراحل تنفيذ الجريمة والتي تحتوي الآثار المتخلفة عن ارتكابها كما أنه قد يكون مكانا مغلقا كمبني أو شقة أو مكتب.... الخ وقد يكون مكشوفا كحديقة أو طريق عام أو ملعب أو حقل وطبيعته هي التي تفرض أسلوب الذي يتبعه رجل البحث الجنائي في فحصه وهو الذي يحدد نوعية الآثار وكيفية التعامل معها[2].

وهو المرآة الحقيقية التي تحدث على أرضيتها جميع الأحداث والوقائع ويسجل على مرحلة قام بها الجاني لفعله الإجرامي من أول وهلة لارتكابه لهذا الفعل سواء كان مخطط لذلك أم لا، ويتمتع مسرح الجريمة بقدر كبير من الأهمية في مجال التحقيق القضائي الذي يقوم الخبير القضائي المكلف بهذا العمل وفك كل الغموض وكشف عن عدد الجناة الذين قاموا بهذا الفعل[3].

ويتميز مسرح الجريمة بقابلية للامتداد إلى خارج المكان الذي نفذ به السلوك المادي المكون لها كما في امتداد مسرح القتل إلى مكان خارج مكان قتل مثل: مكان إخفاء الجثة القتيل، ومثل مسكن القاتل إذا يخفي به ملابسه الملوثة بدماء، وكما امتداد مسرح السرقة إلى مكان خارج مكان الاختلاس مثل مكان إخفاء المسروقات، أو الأدوات التي استعملت في تنفيذ الجريمة.[4]

كما يمكن أن نقول بأنه المكان الذي ينطلق منه المحقق الجنائي لكي يتأكد من خلال حقيقة وقوع الفعل، وما إذا كان يشكل جريمة جنائية أم لا، ومن خلاله يتم التعرف على ظروف الجريمة والبواعث التي دفعت الجاني إلى ارتكابها وإذا حسن التعامل مع مسرح الجريمة من شأنه أن يتيح الفرصة للمحقق الجنائي للتعرف على ملامح شخصية للجاني، ورصد أسلوبه الإجرامي الذي اتبعه في الوصول إلى مسرح ومغادرته.[5]

---

[1]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 22.

[2]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 134.

[3]– نوار مصطفى زهير، **معاينة مسرح الجريمة ودورها في كشف الحقيقة**، مذكرة ماستر القانون القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021–2022، ص 08.

[4]– رمسيس بهنام، **البوليس العلمي أو فن التحقيق**، مركز الدلتا للطباعة، منسان المعارق، الإسكندرية، مصر، ص 79.

[5]– محمد حماد، **مرهج الهيتي الأدلة الجنائية المادية**، مطابع شتات، دار الكتب القانونية دار شتات للنشر والبرمجيات، 2014، ص 85.

المطلب الأول: تعريف مسرح الجريمة

مسرح الجريمة هو الرقعة المكانية التي حدثت فوقها الواقعة الإجرامية بكافة جزئيتها ومراحلها وخاصة الحدث الإجرامي بمعنى أن يحدد كل تغير قد طرأ على الكيان المادي الذي يعلو سطح المكان الذي شهد حدوث الجريمة[1].

وهو المكان الذي تمت فيه ادوار النشاط الإجرامي ومستودع سرها لاحتوائه (الآثار المادية والأدلة الجنائية التي تؤدي إلى كشف الحقيقة وتعتبر ملحقا لمسرح الجريمة أماكن الدخول والخروج منه وكل مكان شهد مرحلة من مراحل الجريمة سواء كانت تمثل التخطيط والإعداد والتنفيذ أو الإخفاء أدوات الجريمة لإفلات من وجه العدالة[2].

حيث لمعظم الجرائم التي تقع تخلف وراءها عناصر أساسية هي: الجاني المجني عليه، أداة الجريمة، ومسرح الجريمة وليس من ضروري أن يكون مسرح الجريمة الابتدائي هو مكان وقوع الجريمة وقد يصاب الشخص في المكان، ويقوم بنقل الجثة مجني عليها إلى مكان آخر، ومن ثم فمكان تواجد الجثة يعتبر مسرح الحادث الابتدائي فهذا مكان يعتبر المفتاح الأول الذي يقود إلى مسرح الجريمة الحقيقي بعد البحث والتحري وجمع في الآثار المادية متواجدة في مكان[3].

كما مسرح الجريمة يعتبر الحلقة الأهم من بين الحلقات الأخرى التي تستطيع التعامل معها، لأنها المستودع الأساسي لمضمون جمع الأدلة الأمر الذي يقتضي وجوب التفكير في الأساليب القادرة على أن تحول مسرح الجريمة من مجرد معطيات جامدة إلى شواهد حية، وتستطيع أن توجه المحقق أو الخبير وتقدم له أدلة ناطقة تساعده على فك اللغز الجريمة والوصول إلى الجاني[4].

وكما يعرف مسرح الجريمة بأنه ذلك المكان الذي يحدث فيه تنفيذاً لجريمة احتكاك عنيف للجاني بمحتوى سطحها المادي سواء كان هذا المحتوى شخصا آو شيئًا.

يكون مسرح الجريمة ظاهرًا ومحددًا في الجرائم التي تتحقق فيها النتيجة أي الجرائم المادية على خلاف الجرائم الشكلية التي لا تستوجب حدوث النتيجة والى يكون لها مكان فقط وليس مسرحًا كجريمة إصدار شيك بدون رصيد المادة 372 من ق.ع، غير أنه يتم إجراء المعاينة سواء كان مسرحا أو مكانا.

---

[1]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 20.

[2]– ماينو جيلالي، **أسس وضوابط التعامل مع مسرح الجريمة من بصمة الوراثية**، م البدر الحجم 04، ع12، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بشار، 2012/12/12، ص 229.

[3]– مباركي جمال الدين لزرق، **إجراءات البحث الفني والتقنية للشرطة العلمية بمسرح الجريمة**، مجلة المقون، م08، ع04، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، جانفي 2017، ص 674.

[4]– عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 04.

ولذلك يجب على رجل البحث الجنائي أن يكون يقضا وحريصا عند تعامله مع مسرح الجريمة حتى لا ينسب في ترك آثار مادية كاذبة على مسرح الجريمة تعوق البحث وقد تؤدي به إلى الفشل[1].

وكل ما في الأمر أن مسرح الجريمة يتوافر في جريمة الحادث المنار آو الخطر تجريمه مادية ذات مجني عليه محدد ومباشر باعتبار أن تنفيذ هذه الجريمة يترك آثار مادية تلحق سوء بشخص المجني عليه كما في القتل والجرح والضرب أم بشخص الجاني كالقاتل والضارب والجارح، أم بمال المجني عليه كما في كسر الباب أو المساس بمحتويات المنزل[2].

وكما نرى أن المشرع الجزائري لم يتطرق لتعريف مسرح الجريمة كما أنه إقتداء بالتشريع الفرنسي لم يأخذ بهذا المصطلح وإنما أورد عدة تسميات تدل كلها على مسرح الجريمة، ومنها المادة 42 من ق.إ.ج.[3]

التي جاء فيها **"المكان الجناية"** والمادة 43 منه التي نصت على مكان الجناية الأماكن التي وقعت فيها الجريمة المادة 50، 51 **"مكان الجريمة"** والمواد 62، 60، 56 **"مكان الحادث"** والمواد 329، 40، 37 مكان وقوع الجريمة والمادة 79 أماكن **"وقوع الجريمة"** ليأخذ المشرع الجزائري، لأول مرة بتسمية مسرح الجريمة في المرسوم الرئاسي 183/04 أين جاء في المادة 04 منه ..... الآثار الوثائق المأخوذة من مسرح الجريمة.[4]

الفرع الأول: الأنواع مسرح الجريمة

لكون مسرح الجريمة هو المكان الحقيقي والفعلي الذي اقتحمه مرتكب الجريمة ومكث فيه فترة من الزمن مكنته من ارتكاب جريمته مخلفا وراءه آثارا وأدلة ترشد عنه فمن النادر أن يتمكن الجناة من إخفاء كل آثر لهم بمسرح الجريمة، وبالنظر لتعدد الأماكن التي من المحتمل أن تكون مسرحا للجريمة تعددت أنواع[5].

---

[1]– عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 04.

[2]– منال حمامدية، سارة مسعودي، **اختصاصات الشرطة العلمية في مسرح الجريمة**، مذكرة الماستر، قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2020–2021، ص 22.

[3]– أحمد أبوروس، المرجع السابق، ص 62.

[4]– رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 79.

[5]– محاضرة العاشرة بانتقال لمسرح جريمة، mustansiriya Nassar. Amazin khalaf، 2015–2017، ص 04.

إن تعدد الأماكن التي يمكن أن تكون محلا لارتكاب الجرائم، وهو تعدد لا يمكن إخضاعه لحصر مسبق، ويمكن تقسيم مسرح الجريمة أربعة الأنواع الأول مسرح الجريمة المغلق، ثاني المسرح الجريمة المفتوح، ثالثا مسرح الجريمة متحرك، رابعا مسرح الجريمة تحث الماء[1].

حيث ينقسم مسرح الجريمة طبقا لكل نوع خصائص التي يجب أن يتم التعامل بطريقة تختلف عن النوع الآخر بحيث يتم تحقيق الصالح العام في الكشف عن غموض الجرائم.

أولاً: مسرح الجريمة المغلق

يقصد بمسرح الجريمة المغلق المكان الذي نفذت فيه الجريمة بعيدا عن أنظار العامة، أي في كل مكان خاص بحيث يتعذر على جميع الناس مشاهدة كيفية اقترافها، إلا من قبل البعض الذين يتمتعون بصلاحية الدخول إلى ذلك المكان، مثل: الجامعة، المدرسة، المنزل، الفندق الهيئات المركزية وأغلب الجرائم التي ترتكب في الأماكن تكشف عن طريق الشهود الذين عايشوا الجريمة بأحد حواسهم سماع إطلاق نار مثلا أو تكشف صدفة مثل انبعاث رائحة كريهة من أحد البنيات.

بإضافة إلى ملحقات المسرح من أنبية وكذلك منطقة السلم والدهليز وأهم خصائصه المسرح المغلق ما يلي:

- له مدخل ومنافذ يمكن فحصها ومعاينتها، يتمثل في باب المكان والذي يمكن فحصه وتحديد طريقة الدخول، والأداة المستخدمة إلى للوصول إلى داخل مسرح الجريمة.
- معاينة المسرح المغلق تساعد على تحديد الباعث على الجريمة، مثال ذلك عند التحقيق من وجود مواد منوية يعني أن الجاني مارس الجنس أو حاول ذلك.
- تحديد وقت ارتكاب الجريمة، فالعثور على آثار متخلفة عن الجاني في المكان الحادث قد تفيد في إثبات وقت وارتكابها، مثال ذلك العثور على أداة إضاءة يدوية تم استخدامها في الحادث تفيد بأن الجريمة ارتكبت ليلا.
- تحديد عدد الجناة المنفذين ووجود دور لكل منهم، مثال ذلك نقل خزينة كبيرة وثقيلة أو تحريكها من مكانها دليل على تعدد الجناة[2].

[1]– ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، **برتكول معاينة الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة**، دارسة قانونية تطبيقية، جامعة مستغانم، جامعة قسنطينة، ص 483.

[2]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص ص 25–26.

ثانيا: مسرح الجريمة المفتوح

يعتبر مسرح الجريمة مفتوحا في حال عدم وجود حدود له ويطلق عليها مسارح الجرائم خارج المباني كالأماكن الزراعية والحدائق وطرقات بمعنى الأماكن التي تقع خارج الأماكن السكنية والمبنية بصفة عامة ولا يمكن غلقها والسيطرة عليها، فهي غير محددة بأسوار الجدران ومن سمات هذا المسرح كما يرى البعض ما يلي:

- يساعد على تحديد مكان ارتكاب الجريمة وما إذا كانت قد ارتكبت فيه من عدمه، مثال ذلك وجود الجثة المعثور عليها وعدم وجود آثار دماء بالمكان الذي عثر عليها فيه يدل على نقل الجثة من مسرح الجريمة.
- المسرح المفتوح يحدد خط سير الجناة في الوصول إليه أو الهرب منه والوسيلة المستخدمة، مثال ذلك آثار إطارات السيارة على الأرض.
- يحدد الصلة بين الجاني والمجني عليه في حال إذا تم استدراجه إليه أو به محض رغبته ومثالها آثار العنف.

وقد يمتد مسرح الجريمة إلى أكثر من مكان وفقا للجريمة وعناصرها والمراحل التي مرت بها من البدئ في التخطيط لها والإعداد والتجهيز والتنفيذ ومرحلة التصرف في عائدات الجريمة وإخفاء معالمها ويختلف مسرح الجريمة في شكله العام من جريمة لأخرى، ولكل جريمة أركانها وعناصرها وأدوات تنفيذها الخاصة، فجريمة القتل التقليدية قد تقع إثر نزاع أو مشاجرة مفاجئة بين الشخصين في أي مكان تاركة مسرحا للجريمة واضح ومحدود المعالم سواء كان ذلك داخل غرفة أو منازل أو في مزرعة أو على طريق العام.[1]

وبعد هذا النوع الأصعب بالنسبة للمحققين الجنائيين والخبراء لأنه يشهد اجتياح رهيب من المتدخلين الأوائل، مما ينجز عنه فقدان عدد هائل من الآثار المخلفة هناك. وقد يتم تحويل الجثة من موضعها الأصلي، وكل هذه النتائج السلبية تصعب من مأمورية الفنين بل في كثير من الأحيان يفقد مسرح الجريمة معالمه من جزاء الدهس العشوائي المضامية لغياب الثقافة اللازمة لحماية من المتطفلين أو بسب سوء أحوال الجوية أو يزول الآثار المادية.

[1]– ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 482.

ثالثا: المسرح الجريمة تحت الماء

قد يرتكب المجرمون جرائمهم تحت الماء أو يرتكبونها في اليابسة ويلقون بأداة المستخدمة في الجريمة في المياه، وبعد عدة أيام تطفو الجثة بعد أن تصاب بالتيبس الرمي. وقد لا تطفو في حالة ربط الجثة بجسم ثقيل الوزن كالحجارة أو قطعة كبيرة من الحديد فتظل مطمورة في العمق مما يستلزم إنزال الغواصين للبحث عنها[1].

فمسرح الجريمة يمكن أن يكون واحد كما يمكن أن يكون في أماكن متعددة حيث كل مكان يستدل منه على آثار ذات صلة بالجريمة وتفيد التحقيق والفريق الذي يسلكه الوصول إلى مكان الجريمة الرئيسي والطريق الذي غادر منه أي بعد ارتكابه جريمته وإخفاء الجثة القتيل في البحر مثلا[2].

كما يستعين المجرم بحوض السباحة أو بحيرة أو حوض الاستحمام لقتل ضحاياه أو لإخفاء محل جريمته المخدرات، وثائق مزورة، الجثة، السلاح فيختلف مسرح الجريمة تحت الماء عن غيره في اليابسة إن تتبع فيه ترتيبات خاصة للتحري عن ما وجد في الماء فقد تخضع الآثار إلى تغيرات أو تحمل آثار لم تكن فيها أو تنتقل بفعل التيارات المائية أو تختفي بعض معالمها لذا يتطلب العامل مع هذا النوع من المواقع الحيطة والحذر الشديدين وضرورة حساب سرعة وحركة المياه مند وقوع الأثر في الماء إلى تاريخ المسافة الاستبعاد كل الآثار الداخلية عن الأثر المادي العلي للجريمة[3].

رابعا: مسرح الجريمة المتحرك

يعرف مسرح الجريمة المتحرك بأنه مكان غير ثابت مثل عقار أي ينتمي إلى منقولات كل من السيارات والطائرات والسفن، والقطارات حيث يتم الجاني بقيام بجريمته داخل هذا المنقول ألا وهو المكان الذي تنبثق عنه كافة الأدلة سواء التي تدين المتهم أو تبرؤه باعتباره مستودع سرها وكذلك هو المكان الذي انتهت فيه أدوار النشاط الإجرامي للجاني ويبدأ منه نشاط القائم بتحقيق بقصد البحث عن الجاني من واقع الآثار التي خلفها في مسرح الجريمة[4].

ورغم التنوع السابق المسرح الجريمة إلى أنها تبقى جميعها مستودع آثار الجريمة، فهي الأماكن التي تنصب عليها الإجراءات المعاينة الفنية كإجراء من إجراءات التحقيق في الجريمة، ووسيلة لاستنطاق هذا المسرح وصولا إلى تحديد شخصية مرتكب الجريمة وإثبات لاتهامه بارتكابها.

---

[1]–عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 06.

[2]– نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 10.

[3]– نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص ص 08–10.

[4]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجيارة، المرجع السابق، ص 28.

الفرع الثاني: أهمية مسرح الجريمة ونطاقه

أولا: أهمية مسرح الجريمة

تظهر أهمية مسرح الجريمة من الناحية الجنائية في تبيان وقوع الجريمة ومكان فعلها المادي حيث يعتبر المصدر الرئيسي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة، ويساعد في تحديد الأسلوب الإجرامي وقت ارتكابه وغيرها من المعلومات التي تفيد سير التحقيق. كما أن المسرح الحادث أهميته قصوى في إعادة تمثيل الجريمة التي يأمر بها قاضي التحقيق فقد يحمل المتهم على الاعتراف بارتكابه الجريمة بعد آن يسترجع أمامه كل الخطوات التي قام بها عند ارتكابه للجريمة[1].

ومعاينة مسرح الجريمة من الأهم إجراءات التحقيق الجنائي لأهمية الأدلة المستقاة منها التي تكون غالبا ذات دلالة قاطعة طبقا لقواعد الإثبات ويؤيد ذلك وقائع كثيرة كان إجراء المعاينة الفنية فيها الوسيلة المؤيدة: الإظهار حقيقة وقوع الجريمة.

ومعرفة كيف وقوعها وسببها والتوصل إلى هوية المجرم. لذلك يترتب على المحقق مراعاة الدقة والترتيب وبذلك أقصى ما يمكن من العناية والاهتمام عند إجراءها، للحيلولة دون فقدان ما يمكن استخلاصه من هذا الطريق من معلومات قيمة، قد تفيد في تنوير التحقيق وتوجيهه بالسرعة الممكنة نحو الجهة الموصلة إلى الحقيقة في الحادثة التي يجري التحقيق فيها، ومعاينة مسرح الجريمة إلى جانب أهميتها قد تدل المحقق في أحوال كثيرة على ضرورة مباشرة بعض الإجراءات التحقيقية الأخرى[2].

حيث أن الجريمة كقاعدة عامة إلى إذا توافر فيها الأركان العامة وهما الركن المادي والمعنوي وهذه الأركان العامة تبدو في كل جريمة بصورة خاصة فلا فرق في هذه الأركان بين كل الجرائم، وعليه فإن الأركان الخاصة ما هي إلا تطبيقاً للأركان العامة، فمثلاً في جريمة السرقة يوجد بها ركن مادي وهو كل فعل باختلاس والركن المعنوي هو تعمد باستيلاء على المال المملوك للغير مع نية تملكه، والبعض يجعل نية التملك هذه في المال المسروق والمختلس الركن الخاص في جريمة السرقة[3].

إن من أهمية المسرح الجريمة تعدد الجوانب منها ما يتعلق بالجريمة نفسها، ومنها يتعلق بتحديد الشخصية المشتبه فيه أو المجني عليه أو ما يتعلق بالمحقق نفسه والعناية بدراسة مسرح الجريمة من شأنه يؤدي إلى حسن الاستهداء على التفكير الإجرامي للجاني وإمكان التعرف على ما إذا كان تعامله قد كان

---

[1]– مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 674.

[2]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 171.

[3]– المتولي صالح الشاعر، **تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر المستحدثة**، مطابع شتات، دار الكتب القانونية، مصر، 2003، ص 121.

بشكل غير مقصود أو شكل مقصود غايته تضليل أجهزة العدالة وإبعادها عن هدفها في إمكان التعرف عليه الاهتداء إلى شخصيته الحقيقية[1].

حيث من خلاله يتم العثور على الآثار المادية التي تساعد المحقق الوصول إلى الجاني بسهولة عن طريق التحليل والبحث والتحري في الآثار الموجود في مسرح الجريمة أو على الجثة المجني عليه.

1- أهمية مسرح الجريمة بنسبة تحديد شخصية مشبه فيه:

مسرح الجريمة يساعد في تحديد عدد الجناة ودور كل واحد منهم على وجه التحديد، فإذا ما تبين أن هناك تعدداً في المسروقات واستهدفت الأجهزة الثقيلة وكبيرة الحجم فلا يمكن التصور أن شخصا واحدا قام بدلك بمفرده كما أن العثور على أعقاب سجائر بماركات مختلفة أو تعدد بصمات الأصابع وآثار أقدام مع اختلافها وتباينها تدل على تعدد الجناة[2].

2- أهمية مسرح الجريمة تحديد جريمة لنفسها:

أ- وقت حدوث الجريمة:

بدل مسرح الجريمة على الوقت الذي وقعت فيه الجريمة فإذا وجدت جثة القتيل يستطيع المحقق بمساعدة الطبيب الشرعي أن يتوصل إلى معرفة تاريخ وفاة بواسطة العلامات والتغيرات التي تطرأ على الجثة عقب الوفاة.

ب-مكان ارتكاب الجريمة:

يدل مسرح الجريمة على المكان الذي وقعت فيه الجريمة. فالعثور على الجثة في غرفة بالمنزل أو داخل مصنع أو في أرض فضاء وبجوارها كمية كبيرة من الدماء فهذا يدل على المكان الذي قتل فيه المجني عليه أما إذا وجدت فيه الجثة فهذا يدل على حصول القتل في مكان آخر ونقلت الجثة ووضعت في المكان الجديد.

ج-أداة ارتكاب الجريمة:

يدل مسرح الجريمة على الأداة أو السلاح الذي استعمله الجاني في جريمته.

---

[1]- نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 14.

[2]- مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 677.

د- طريقة ارتكاب الجريمة:

قد يوجد سلم تحسبي متنقل مسند إلى حافظ المنزل من الخارج أو جبل مدلى أو كسر بباب المنزل الخارجي أو بإحدى النوافذ.

هـ-سبب ارتكاب الجريمة:

قد توجد جثة فتاة عذراء ويثبت تقرير الجهة التشريحية أن جنينا في أحشاءها فهذا دليل على ارتكاب الجريمة غسل العار تكون المعاينة على الوقوف على سبب ارتكاب جريمة والدوافع إليها.

3- أهمية مسرح الجريمة لتحديد جريمة المجني عليه:

يساهم في معرفة سبب التواجد المجني عليه بالمكان وفي الوقت العين بالذات يسمح بمعرفة علاقة المحنى عليه بالمشبه فيه، كما يدل على سبب تعرضه للفعل الإجرامي وما الذي دفع فيه إلى ارتكاب الجريمة عليه، حيث يسمح بمعاينة وفحص الآثار المتروكة على الشخص المجني عليه ويسمح برسم تقريبي للمشتبه فيه في حالة عدم التعرف عليه بتالي البحث عنه في محيطه الإجرامي القريب أو البعيد[1].

حيث يمكن تكون هذه الجريمة الانتقام لأنه كان وسيلة الأولى في العصور البدائية وكان هذا هو أسلوب المسيطر على تصرفات الإنسان البدائي، وكان لا بد من إنزال إيلاما بالجاني يعادل أو يزيد على ما أوقعه الجاني بالمجني عليه[2].

4- أهمية مسرح الجريمة بالنسبة المحقق:

إن مهمة رجل الشرطة وخبراء مسرح الحادث في مسرح الجريمة أكبر قدر من الحقائق التي توصل إلى التعرف على الجاني والكشف عن مكانه وتقديم الأدلة التي تؤيد اتهامه لأن الجاني حال ارتكاب للجريمة في حالة غير طبيعية أو طبيعية أو عرضية[3].

ثانيا: نطاق لمسرح الجريمة

إن لتحديد نطاق وحدود مسرح الجريمة أهمية بالغة في مجال لاستدلالات والتحقيق الجنائي، تحديد زمان ومكان البحث عن الدليل فتتجلى هذه الأهمية في إثبات الجريمة ونسبتها إلى شخص مرتكبيها من وتحديد الاختصاص المعاني لضباط الشرطة القضائية ووكيل الجمهورية وقضاة التحقيق من شأنه تحديد الوسيلة، ووقت ارتكابها الأمر الذي قد يغير من وصف الجريمة من شأنه تحديد الوسيلة وقت ارتكابها الأمر

[1]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة المرجع السابق، ص ص 179-181.

[2]- المتولي صالح الشاعر، المرجع السابق، ص 29.

[3] -عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 09.

الذي قد يغير من وصف الجريمة من الجنحة إلى الجناية في الحالات التي يحددها القانون، وقد اختلف فقهاء القانون الجنائي في تحديد نطاق مسرح الجريمة بين الموسع والضيق[1].

- ✓ **الفئة أولى:** تنادي بتصنيف نطاقي مسرح الجريمة وحجتهم في ذلك أن الجريمة التقليدية العادية يرتكبها أفراد النطاق محدود، وفي الغالب دون تخطيط وتدبير ومن تم فأن النطاق المكاني لمثل هذه الجريمة لا يتعدى حدود الجاني الفرد الذي يقبض متلبسا أو يبقى في مكان مختبئا مستسلما كما الذين ينادون بتصنيف نطاق مسرح الجريمة يرون النطاق الزمني هو بعد وقوع الحديث لإجرامي ولا يسبق الجريمة حتى ولو كانت مسبوقة بالمراقبة الأمنية والمعلومات الجنائية.
- ✓ **الفئة الثانية:** تنادي بالتوسع في نفاقي مسرح الجريمة وحجتهم في ذلك إن التحديد النطاق المكاني لمسرح الجريمة يتوقف على نوع الجريمة وعدد الجناة والخطة التي وضعت لتنفيذ الجريمة[2].

وسوف نتناول فيما يلي تحديد النطاق الشخصي لمسرح الجريمة ثم النطاق المكاني وأخيرا النطاق الزمني:

1- النطاق الشخصي لمسرح الجريمة:

وهو يدخل ضمن النطاق الشخصي أي المجرم هو فاعل الجريمة أو الجاني والشخص يعد مجرما من منظور قانون العقوبات كل شخص له علاقة به سواء كان المجني عليه أو الجاني أو المترددين عليه، بحكم علاقتهم بمكان الجريمة أو بحكم مهنتهم أو من تصادف وجوده على مسرح حال ارتكابها وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق لتفصيل كل واحد على حدى:

أ- المجني عليه:

هو الشخص الذي وقع ضحية الجريمة أو مجموعة الأشخاص الذين وقعت عليهم الجريمة وعادة يحصل التعامل والاحتكاك بين الجاني والضحية، ويعلق في جسم الضحية أو ملابسه بعض آثار التي يمكن أن تفيد المحقق في معرفة الجاني وخاصة إذا كانت إفرازات أو آثار جسمية أو آثار آلة استخدمت في تنفيذ الجريمة[3].

---

[1]- كروم فؤاد، **إجراءات معاينة التقنية لمسرح الجريمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون جنائي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018، ص ص 19-20.

[2]- Nassar mazin khalaf.Faculty of low، wniversity of must ansiruja 2015-2017.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 112.

ب-المبلغ عن الجريمة:

وهو الشخـص الذي يتقـدم بالإبلاغ عن الجريمة دون أن يقع عليه ضرر مباشر أو على ذويه أو على مصالحه، ويكون دافعه على البلاغ وازع ضميره أو إنسانيته أو وطنتيه وهنا يهتم القائمين بالبحث والتحري بمعرفة المعلومات الكافية عن المبلغ، ومن حيث مهنته ومحل إقامته وسبب تواجده بمكان الحادث وكيفية اكتشافه للجريمة وقت وقوعها، إذا ما كان له علاقة بأطراف الجريمة وكيفية ارتكابها وكذا المعلومات الأولية عنها التي يبنى عليها التحقيق لكشف غموضها.[1]

ج- المترددون على مسرح الجريمة:

ليمكن تقسيم هؤلاء الأشخاص حسب سبب تواجدهم في مكان الحادث وحسب عرضهم الذي أدى بهم لتواجد في مسرح الجريمة أثناء حدوث الفعل الإجرامي وسنتعرف عليهم كتالي:

- ✓ **المترددون يحكم علاقتهم بمسرح الجريمة:** وهـم الذين يمثلون بصلة قرابة أو صداقة مع المجني عليه أو أحد القاطنين بمسرح الجريمة.
- ✓ **المترددون حسب أو بحكم مهنتهم:** وهم لأصحاب مواقف السيارات وعمال الملاهي وحراس العقارات حيث يمكن للباحث الجنائي أن يضمه مخالفا للقانون مما يجعله شريكاً في الجريمة الأمر الذي يؤدي على غلق محلهم ومن منطق حرصه على الاحتفاظ بمهنهم ومحلاتهم نجده يتقدم بالمعلومات التي تساعد رجال البحث في كشف جريمة أو منع وقوع الجريمة أو ضبط وفعل مخالف للقانون.[2]
- ✓ **المتواجدون بحكم الصدفة:** وهم أشخاص لا علاقة لهم بمسرح الجريمة إلا أنهم يدخلون ضمن النطاق الشخصي بمسرح الجريمة لسبب تواجدهم ولو على سبيل المصادفة به، خاصة إذا تصادف وجودهم به مع وقت ارتكاب الجريمة، فهذا يجب على القائم البحث والتحري أن يقوم بالتأكد من سلوكه قبل وأثناء وبعد ارتكاب الجريمة، والتعرف على محل إقامتهم ومهنتهم والوقوف على سبب تواجدهم بمسرح الجريمة حال ارتكابها.[3]
- ✓ **المتهم:** وهو من حامت حوله الشبهات على أنه مرتكب الحادث، ولا شك في أن ضبط المتهم بمسرح الجريمة له دوره الفعال في كشف غموض الحوادث كما في حالات التلبس، حيث يكون المتهم في وضع لا يمكنه التنصل من فعلته أو إنكارها، أما إذا لم يضبط المتهم على مسرح الجريمة وتمكن من مغادرته قبل اكتشاف الجريمة، ففي هذه الحالة يجب على الباحث الجنائي جمع كافة المعلومات عنه

[1]- نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 17.

[2]- أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 426.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 29.

من حيث علاقته وخلافاته وسلوكه في وقت سابق ومعاصر ولاحق على ارتكاب الجريمة، وتبيان ما إذا كان له علاقة بالجريمة من عدمه.[1]

2- نطاق المكاني لمسرح الجريمة:

هو النطاق الذي يحدد اختصاص التحقيق المكان الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو جزء منها أو أي فعل متمم لها أو أية نتيجة ترتبت عليها وفعل يكون جزء من جريمة مركبة أو مستمرة يمكن أو متابعة أو من الجرائم العادة كما يحدد بالمكان الذي وجد المجني عليه فيه أو وجد فيه المال الذي ارتكبت الجريمة بشأنه بعد نقله بواسطة مرتكبها أو شخص عالم بها.[2]

حيث أتفق وأجمع بعض الخبراء في مجال البحث الجنائي بمختلف الدول على أن مسرح الجريمة أو مكان الجريمة هو مستودع سرها لاحتوائه على الآثار المادية والأدلة الجنائية التي تؤدي إلى لكشف الحقيقة، مما دفع البعض منهم إلى التوسع في تحديد نطاق المكان ارتكاب الجريمة، فهو يمتد بنظرهم إلى الأماكن المجاورة من طرقات وأماكن العامة للبحث عن الآثار المادية المتعلقة بالحادث والتوسع في تحديد نطاق مسرح الجريمة يهدف إذا إلى لإيجاد فرصة أكبر للحصول على الدليل الجنائي[3].

وقد يتم في التحقيق تفتيش شخص المتهم أو منزله أو تفتيش غير المنهمأ منزله لضبط الأشياء المتحصلة عن الجريمة أو جسم الجريمة نفسه أو الأدلة المستخدمة في ارتكابها حيث منزل المتهم يعد كذلك النطاق مكاني لمسرح الجريمة إذا وجدت فيه الأدلة مادية.

لأنه يتسع ويمتد ويشمل مكان ارتكاب الجريمة الفعلي وأي مكان آخر ارتكبت فيه جريمة أو نقلت إليه جثة المجني عليه أو أخفية فيه الشيء محل الجريمة أو الشخص الذي كان ضحية لها كأماكن حفظ المخطوفين والمحتجزين بدون حق.

كما أننا نجد أن في موقف مشرع الجزائري لم يبرز بخصوص النطاق المكاني المسرح الجريمة صراحة غير أنه يستشف من نص المادة 43 من ق.ع[4] أن مسرح الجريمة في المساهمة يمتد لكل مسكن أو ملجأ أو مكان قدم من طرف المساهمين للجناة، كما أن يعتبر أيضًا على مكان وجدت فيه آثار متعلقة بالجريمة المرتكبة مسرحا لها، أي أن هذا أخيرا ينحصر في مكان ارتكاب النشاط الإجرامي فحسب.

---

[1]- حمزة نجاة، **معاينة مسرح الجريمة ودوره في كشف عن الحقيقة**، مذكرة العقيد كلي محند أولحاج، البويرة، 2015-2016، ص ص 07-09.

[2]- أحمد ليولى أبو الروس، **التحقيق الجنائي، أدلة الجنائية**، دار المطبوعات، أمام كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 19.

[3]- منال حمامدية، سارة سعودي، المرجع السابق، ص ص 26-27.

[4]- المادة 43، الأمر رقم 66-156 المؤرخ في مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق الموافق 8 يونيو سنة يونيو سنة 1966 ،الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

أ- إحالة المساهمة الجزائية:

فإن النطاق المكاني لمسرح الجريمة يشمل على الأمكنة التي شاهدت أفعال المساهمين سواء كانت الأفعال الرئيسة المكونة للجريمة أو حتى التي تعد من الأعمال التحضيرية طالما اقتضى القيام بها تواجد المساهم في مسرح الجريمة.

ب-مسرح الجريمة أولى:

مسرح الجريمة محدد نوعية الجريمة المرتكبة في نطاق مثال: في جريمة سرقة مكان الذي نفد فيه النشاط إجرامي مسرحا الأصلية أما المكان الذي تم فيه الإخفاء المسروقات يعد مسرح جريمة إضافي مستقل عن مسرح الجريمة الأصلية وذلك لاختلاف الآثار التي يتم البحث عنها.

ج-مسرح الجريمة الثانوي:

هنا مسرح الجريمة لا ينحصر في المكان الذي نقد فيه السلوك الإجرامي المكون للجريمة وإنما يمتد إلى خارج المكان الذي نقد فيه السلوك الإجرامي المادي من طرف المساهمين سواء باعتبار هم شركاء أو فاعلين أصلين مثلا: ممكن بالنسبة الجريمة السرقة أن يمتد مسرح الجريمة إلى مكان إخفاء المسروقات والأدوات التي ساعدت في ارتكاب الجريمة.[1]

3- النطاق الزماني لمسرح الجريمة:

يتم الكشف إلا إذا انتقل المحقق إلى مسرح الجريمة وكلما كان انتقاله سريعا كلما كان ذلك أفضل وقد قيل: **"إن لساعات البحث الأولى قيمة لا تقدر، لأن الوقت الذي يمر هو الحقيقة التي تفر"** فعامل الزمن المتمثل بالسرعة له أهمية قصوى في ضبط أدلة، ويتوقف نجاح المحقق على مدى استفادته من عامل الزمن، فمرور وقت طويل على ارتكاب الجريمة قد يؤدي إلى ضياع أو تغيير معالمها أما بفعل الطبيعية كالرياح وأمطار، أو فعل الأشخاص الذين لهم علاقة بالحادث، أو بفعل أشخاص لا تربطهم أية صله ولكنهم يعبثون بها من باب العبث لا غير.[2]

لأن قبل الدخول إلى مسرح الجريمة يجب تحديد حدود مسرح كيفية دخوله وتحديد ما إذا كان هناك أثر قابل للتحطيم يستدعي الانتباه الشديد للمحافظة عليه وتحفظ على مسرح الجريمة أكبر وقت ممكن حيث إنه على الرغم من الفحص الدقيق للمسرح من ممكن نسيان أثر بسهولة وبالتالي الرجوع لمسرح مرة أخرى للحصول على أثر.[3]

---

[1]- منال حمايدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص ص 26-27.

[2]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 30.

[3]- أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 51.

لذلك من واجب رجل البحث الجنائي هي السرعة في إنجاز العمل المكلف به من في إطار خطة البحث فالجاني يرتكب جريمته بعد أن يكون قد هيأ ما يبعد، عنه شبهة كي يدبر لنفسه وسائل الهروب فإذا لم ينشط رجل البحث لأعطى الفرصة الجاني التي تسهل له إخفاء أدلة جريمته ولا يقصد بالسرعة هنا التعجيل لأن العجلة تؤدي إلى أسوأ النتائج وتوقع رجل البحث في أخطاء كثيرة قد يصعب تداركها أو تصحيحها فيما بعد ولإسراع في إنجاز العمل هو انتقال المحل الحادثة أو مناقشة المجني عليه أو الشهود أو فحص آثار في محل الحادث عن طريق معاينة دون التأجيل لأنه بذلك يكون قد وفر الجهد والوقت.[1]

فبتالي يرتبط مسرح الجريمة بوقت العلم بها حيث تنص بعض تشريعات بالانتقال إلى مسرح عقب ارتكاب هذه الأخيرة الحرية في الانتقال ومباشرة إجراءات التحقيق من عدمه واختبار الوقت ذلك.

المطلب الثاني: البحث في المسرح الجريمة

إن تخلف الآثار المادية بمسرح الجريمة قد تتأثر أو تزول بفعل عدة عوامل، لهذا كان لزوما على رجال الشرطة التنقل سريعا إلى مسرح الحادث والقيام بكافة إجراءات اللازمة لحمايته وتحصين هذه الآثار، ولا تؤتي بذلك جهود المخبر العلمي ثمارها دون اجتهاد وتفاني المحققين وخبراء مسرح الحادث بمكان الجريمة.[2]

وعليه فإن عملية البحث عن الأدلة وتحديدها تقع على عائق المحقق وله أن يستعين بمن يشاء من خبراء الأدلة الجنائية، كما أن كلا من الخبير والمحقق يحتاج إلى درجة عالية من الخبرة والتدريب حول التعامل مع أدلة المادية مع الأخذ بالاعتبار أن عملية تحديد الأدلة في قضية ما لم تتحقق عن طريق البحث العشوائي الذي لا يخلو من ترك ونسيان وعدم ملاحظة بعض الأدلة وإنما يتحقق عن طريق إشباع أحد الطرق المتعارف عليها والتي تتضمن تغطية جميع محتويات مسرح الجريمة بكل دقة وإتقان.[3]

كما يوجد أساليب البحث في الجرائم المختلفة التي يوكل كشف غموضها إلى فريق البحث وذلك من خلال تضمين خطة في بنودها:

- ✓ **أولا:** إعادة معاينة منطقة الحادث بالاستعانة بخبراء الأدلة الجنائية.
- ✓ **ثانيا:** التحري حول المجني عليه وأقاربه بمحل إقامتهم الحالي والسابق وعلاقتهم ومعاملاتهم للوقوف على أي أسباب قد تكون دافعا لارتكاب الحادث.

---

[1]– منال حمايدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 27.

[2]– مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص ص 671–678.

[3]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 152.

- ✓ **ثالثا:** فحص ظروف الخصومة الثأرية بين عائلة المجني عليه وعائلة الضحية بالاستعانة بمعلومات مركز شرطة.
- ✓ **رابعا:** فحص خط سير المجني عليه والتحري عن أي شهود رؤيا الجناة.
- ✓ **خامسا:** التحري حول المشتبه فيهم من عائلة الضحية والتأكد من أماكن تواجدهم وخطوط سيرهم في الوقت المعاصر لارتكاب الحادث.
- ✓ **سادسا:** متابعة الصفة التشريعية للمجني عليه.
- ✓ **سابعا:** تحييد المصادر السرية للإفادة بالمعلومات.[1]

وعليه فالبحوث حاليا تهتم بدراسة الآثار المادية التي يرتكبها الجناة بمسرح الجريمة والكشف عن مادتها وطبيعتها ومدلولها لما في ذلك من أهمية للوصول إلى إدانة المتهم، ويتم هذا الكشف من خلال التوسع في مفهوم الواسع للبحث في مسرح الجريمة.

وعليه ستناول في هذا المطلب تعريف البحث في مسرح الجريمة في الفرع الأول أما في الفرع الثاني أهمية البحث في مسرح الجريمة وتوثيقه.

الفرع الأول: تعريف البحث في مسرح الجريمة

أولا: تعريف البحث في مسرح الجريمة

هو البحث عن الحقيقة أمر ما أو جمع المعلومات المؤدية إلى إيضاح الحقيقة بالنسبة لهذا الأمر وهو من المهم بالنسبة للباحث الجنائي أن يتم التحري من قبله بصفة سرية وكذلك اكتشاف الشيء وإظهاره للوجود، وجمع الأدلة والتنقيب عنها واكتشاف الدليل من أجل الوصول إلى الحقيقة.[2]

وكذلك تعتبر مرحلة البحث والتحري هي نقطة انطلاق في مكافحة الجريمة ومعاقبة مقترفيها وردعهم، وللإثبات أهمية كبيرة بالنسبة للمسائل الجزائية ويكون عن طريق ما يسمى بالدليل الذي تم الحصول عليه من خلال عملية البحث والتي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة.[3]

حيث هذا التحريات تكون الصادقة والدقيقة القائمة على الشرعية هي أقصى الطرق للوصول إلى الحقيقة فهو عملية منظمة على درجة عالية من البراعة والحرفية والدقة وكذلك طريق البحث الجنائي طريق شاق وصعب قد ينتهي الرجل البحث بالورود عندما يوفقه الله في الوصول إلى الحقيقة وقد ينتهي بالأشواك

---

[1]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 52.

[2]– عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 13.

[3]– نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 02.

إذا غابت عنه الحقيقة وإن كان لحن الأمن والأمان يشترك فيه جميع رجال الشرطة إلا أن رجل البحث الجنائي على عاتقه العبء الأكبر في كتابة الكلمات واللحن والأداء فهو يشترك في العمل على منع وقع الجريمة ويقوم بالعمل ضبط مرتكبي الجريمة عقب وقوعها.

كما يتكون فريق البحث والتحري في الحوادث الجنائية من فريق أساسي وفريق معاون، ويضم الفريق الأساسي أعضاء فريق معاون، ويضم الفريق الأساسي أعضاء فريق البحث الذين يقع على عاتقهم تنفيذ بنود خطة البحث كلا على حساب الدور الذي يكلف به في إطار خطة الجنائي في القسم أو المركز الواقع بدائرته مكان ارتكاب الجريمة ومجموعة من ضباط القسم المباحث الجنائية من ضباط المكاتب المتخصصة النفس، العمال ويضم الفريق المعاون ضباط البحث الجنائي في أقسام والمراكز الأخرى وضباط المكاتب المتخصصة التي يتضح من خلال البحث الأولية حاجة فريق البحث إليهم لضابط الآداب والأحداث والأموال العامة والمخدرات ويرأس فريق البحث ضباط أو أكثر. من القيادات ذات الخبرة الواسعة في المجال البحث الجنائي.[1]

وبتالي فإن البحث هو التحري هو اكتشاف والتقاط كل الآثار والأدلة المادية التي لها صلة بالجريمة والتي من خلالها يستطيع الباحث التوصل إلى الفاعل الرئيسي أو المجني عليه بواسطة هذا البحث والتحصيل على الكثير من الأسرار الشخصية الخاصة محل البحث.

ثانيا: ضباط شرطة قضائية ومساعديه

يتم التحضير للأفراد يتمثل في تشكيل الفريق كاف من حيث التعداد ومتكامل من حيث اختصاص مستعد للقيام بالمهام المستند إليه.

التأقلم مع الظروف المتغيرة والتعاون مع فريق العمل الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمعنيين بالتحقيق مباشرة مثل الأفراد الشرطة التقنية والعلمية.

كما يجب على الضباط المتنقلين لمسرح الجريمة مجهزين بالأدوات المطلوبة مع تحديد من هو الشخص الذي يصدر أوامر، وهذا حتى يكون عمل منتظم ويجب على كل ضابط الشرطة بتنقل إلى مسرح الجريمة أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير على قيمة الآثار المادية على ضابط وعلى الشرطة المسؤول على مسرح الجريمة **"محقق"** آن يقوم بتسجيل وقت الانتقال إلى مكان الحادث باعتباره أمرا مهما يتيح له معرفة المدة التي تفرق بين الإبلاغ وقوع جريمة والانتقال وقيام بتسجيل محاضر وسماع أقول مشتبه فيهم وقيام بمعاينة وإثبات.[2]

---

[1]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 2، ص 17، ص 11.

[2]– حمزة نجاة، المرجع السابق، ص 19.

ثالثا: قاضي التحقيق

يسمح القانون القاضي التحقيق بالقيام بأي إجراء يراه ضروريا للكشف عن الحقيقة ويعني أن قاضي التحقيق لا يلتزم في مباشرته لإجراء التحقيق المقررة قانونا ترتيب معين لها ولا يلتزم باتخاذ جميع الإجراءات أو بعضها دون بعض وأخر. فهو الذي يختار في كل قضية معروضة عليه الإجراء الذي يقدر أنه يفيد التحقيق ومن شأنه أن يساعد في إظهار الحقيقة، وما يترتب بحسب ما يراه يقضي تلك المصلحة.

كما هناك جهات قضائية مختصة مخولة بالبحث في مسرح الجريمة والتي يجب الحضور في المسرح الجريمة هي كتالي:[1]

1- الجهات المخولة بها البحث في البحث في مسرح الجريمة:

ينتقل القاضي التحقيق مباشرة إلى مسرح الجريمة بعض إجراءات التحقيق في غير المقر اعتيادي لعمله والغاية من الانتقال قد لا تكون لعرض الكشف فقط وإنما لاتخاذ إجراءات أخرى كسماع شهادة من حضر مسرح الجريمة موقعيا للاطمئنان على صحة ما يدلون به من معلومات وهذا الوجوب ويقتصر على قاضي التحقيق وحده بل يشمل الأعضاء التالية:

إخطار وكيل الجمهورية:

- يجب ضابط الشرطة القضائية الذي بلغ على الفور حيث ينتقل بعد ذلك ضابط الشرطة القضائية بدون تمهل إلى مكان وقوع الجناية لاتخاذ جميع التحريات اللازمة وعليه أن يسهر على المحافظة على الآثار التي يخشى أن تختفي وله أن يضبط كل ما يمكنه أن يؤدي إلى إظهار الحقيقة.
- وكما يظهر هنا تولي وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي على مستوى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصاصها من خلال ضرورة تبليغه بكافة الشكوى والبلاغات عن الجرائم حتى يقرر بشأنها. وإذا قرر انتقال إلى مسرح الجريمة فيرتب عن ذلك رفع ضباط يده عن البحث حيث يرجع اختصاص لوكيل الجمهورية ليباشر الإجراءات بنفسه.
- لا يقتصر إبلاغ وكيل الجمهورية فقط بالجناية المتلبس بها حيث أن ضابط الشرطة القضائية ملزم بمجرد عمله بوقوع أفعال تمس فورا وبكافة الوسائل بالسلامة الجسدية للأشخاص كجرائم القتل بإبلاغ وكيل الجمهورية فورا وبكافة الوسائل.

2- الجهات الفنية المختصة في مسرح الجريمة:

إضافة إلى الجهات القضائية المختصة هناك الجهات الفنية والى ساعد بنسبة كبير في البحث الجنائي وتساعده في الوصول إلى الحقيقة وكشف غموض الجرائم وضبط مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

[1]- عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 15.

ويعتبر الشاهد الصادق أهم العون لرجل البحث عند أدائه لعمله ففي العديد من الحوادث كان الفضل الأول في الوصول إلى الجاني كما يرجع ذلك إلى الشهود بل قد يصل الأمر أن يكون الشاهد هو الطريق الوحيد الموصل إلى الجاني إلا أنه لا يعتبر من الجهات الفنية بل يعتبر المعاونة لرجل البحث الجنائي.[1]

وعليه فتتمثل الجهات الفنية المختصة في المسرح الجريمة هي كالتالية:

أ- **ندب الخبراء:**

عند الحدوث أي جريمة تمس بالأفراد جسديا لزاما على المحققين الجنائيين الاستعانة بخبيرة فنية معنية ولعل من أهم الخبراء على الإطلاق هي خبيرة الطبيب الشرعي لمعاينة مسرح الجريمة.[2]

ب-**طبيب الشرعي:**

يتولى الطبيب الشـرعي المعـاينة الجسدية للضحية من خلال معاينة الجروح ونسبة العجز الجسدي أو آثار الضرب والتعذيب وما إلى ذلك من معاينة مختلفة سواء السطحية أو المعمقة، وحتى تحديد الوفاة الوقوع وسببها وكما يتولى كذلك المعاينة الجسدية العامة لمعرفة الواقعة مادية هل هذه الواقعة سببها جنائي أي عن فعل يجرمه القانون أم هي المعرفة ناتجة عن عرضي أو سبب طبيعي ويقوم الطبيب الشرعي تحليل وتشريح الجنة سبب الوفاة هل هي طبيعية أو جريمة وهذا التشريح يتعلق بالجانب الجنائي أو ما يسمى بالتشريح الجنائي ويقابله التشريح الطبي وإضافة إلى ذلك مهامه يشمل البحث عن الأدلة والآثار والدلائل ودراستها بفرض لتوصل إلى إثبات وقائع الجريمة والكشف عن هوية مرتكبها.

ومن خلاله يستطيع تقدير درجة المسؤولية حيث يقوم الطبيب بفحص المتهم ومعرفة مدى سلامة قواه العقلية وتمتعه بالإرادة الحرة عند ارتكابه للجريمة ومنه يحدد هل هو مسؤول جنائيا عن أفعاله أم لا فالمجنون والمعتوه مثال لا يتمتعان بالإرادة الحرة في تصرفاتهما ومن ثم يمكن أن يستفيدا من الإعفاء من العقوبة.[3]

ج- **الشرطة العلمية:**

يعد دور الخبراء الشرطة العلمية دوراً جوهريا، حيث يساهمون إلى حد يعيد في كشف غموض الجريمة وهذا طبقا لتخطيط منظم وذلك من خلال استدعاؤهم هو وطبيب الشرعي بتسخيرة من وكيل الجمهورية لتنقل والقيام بمعاينة اللازمة لمسرح الجريمة في حين يصبح كل من الشرطة القضائية والعلمية بمثابة فريق واحد متكامل يشكل فريقا للبحث في مسرح الجريمة وكل واحد يحاول القيام بدوره بإكمال الدور آخر للوصول إلى

---

[1]- أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 69.

[2]- ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 480.

[3]- تيزي عبد القادر، **الطب الشرعي على ضوء القانون والإجهاد القضائي**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، ع02، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2021، ص ص 64-65.

أدق النتائج وأقربها إلى الحقيقة حيث على المحقق وفريق الشرطة القضائية أن يسهلا عمل خبراء الشرطة العلمية بفرض حماية بمكان ووقاية للأدلة، وهذا إبعاد الأشخاص غير مسؤولين عن المكان ومنع دخولهم وينبغي لاختلاس من النقاط أو التحريك الأشياء بالمكان لأي غرض حتى ولو كان الترتيبه وهذا حتى لا تصبح حجة الدليل موضع شك وتسقط قيمته لدى العدالة، كما عليه إبلاغ الشرطة العلمية بما توفرت لديه المعلومات من لجريمة حتى يتمكن الفريق من تحديد المهام المطلوب.[1]

وعليه فإن هذا العلمان يهتمان ببيان الوسائل التي تساعد على كشف الجناة ونسبة الجرائم إليهم حيث يستعينان بالأساليب العلمية في الكشف عن الآثار المادية للجرائم عن طريق مضاهاة البصمة وتشريح الجثة والتصوير وتحليل المواد المتعلقة عن الجناة أو المجني عليهم، وقد حقق هذا العلمان تقدما كبيرا نظراً للتقدم الذي بلغته العلوم الطبيعية، مما تنتج ملاحقة الجناة بالرغم من تفتنهم في الوسائل الإجرامية التي يتبعونها ويرجع الفضل أيضا في تقدم الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة التي ظهرت بفضل تقدم الصناعة والصناعات التقليدية، التي كان لها الفضل الأكبر في كشف غموض بعض الجرائم والي كان يصعب اكتشافها إلا بفضل التقدم.[2]

الفرع الثاني: أهمية البحث في المسرح وتوثيق

أولا: أهمية البحث في المسرح الجريمة

تعتبر مرحلة البحث والتحري هي الخطوة الأولى والبديهة أمام المحقق لمكافحة الجريمة والكشف عن الحقيقة والقبض على المجرمين، وللإثبات أهمية كبيرة بالنسبة للمسائل الجزائية، فبدراسته لأدلة والإثبات عن طريق استخدام الوسائل العلمية والتقنية الحديثة، يمكن اكتشاف المجرم والتعرف على موتيه وتقديمه للعدالة، هذه الأدلة التي أصبحت أدلة فنية؟ قاطعة أمام القضاء بنى على أساسها الحكم القضاء صحيح.[3]

وعليه فإن البحث الجنائي الفني الدور الكبير في إثبات الجريمة وصلتها بصاحبها، ولهذا كان ضروريا، وللوصول إلى أفضل النتائج، تنضم جهاز ترتب أقسامه وتحدد اختصاصاته ومهام العاملين به يعمل جنبا إلى جنب مع الجهاز الشرطة القضائية وتحت سلطته ويساعده في الكشف عن الجرائم. يتمثل هذا الجهاز في الشرطة العلمية بكل مخابرها والتي تضم أبوابا متنوعة من الاختصاصات تجعلها قادرة على تقديم يد العون للقاضي الجزائي.

---

[1]– مباركي جمال الدين، المرجع سابق، ص 681.

[2]– متولي صالح الشاعر، المرجع السابق، ص 27.

[3]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص ص 62–68.

وحيث ينقسم الخبراء حسب خبرتهم وهي كالتالي:

✓ **الشرطة العلمية:**

- خبير التصوير الجنائي.
- خبير البصمات.
- خبير المعمل الجنائي.

✓ **الطبيب الشرعي.**

ثانيا: التوثيق مسرح الجريمة

إن توثيق مسرح الجريمة بصورة دقيقة ومنهجية منظمة يعتبر عنصر جوهري وضروري في إجراءات التحقيق في القضية وأثناء نظر الدعوى في المحكمة وعلى المحقق أن يتذكر أن دخوله لمسرح الجريمة سيكون لمرة واحدة في الأغلب كذلك يجب عليه التوثيق كل الملاحظات والمشاهدات الموجودة بالمسرح[1].

فتوثيق هو الشامل لمسرح الجريمة بطريقة منهجية منظمة يعتبر عنصر حيوي هام وضروري في إجراءات التحقيق والذي يمكن الاستعانة به طول فترة نظر ومراجعة التحقيق وأثناء نظر القضية بالمحكمة وعلى المحقق الجنائي دائما أن يتذكر أن دخوله لمسرح الجريمة سيكون لمرة واحدة، ولذلك يجب عليه توثيق على الملاحظات والمشاهدات الموجودة بالمسرح.

وتكون عملية التوثيق على المراحل التالية:

1- **التوثيق مسرح الجريمة بالكتابة:**

يعتبر توثيق مسرح الجريمة بالكتابة من أقدم الوسائل في نقل صورة الوقائع الجنائية عبر مراحل الدعوى الجنائية ويعبر عنها بتحرير المحاضر وله أهمية كبيرة في إثبات الجنائي ونقل ما حدث بوسيلة موثوق فيها إلى مرحلة التقاضي لذا على المحقق أن يضع في اعتباره أن عمله يقتصر على مجرد نقل صورة صحيحة وكاملة للمحل الذي يقوم بالكشف عليه، وعلى هذا لا أساس يمتنع على المحقق أن يضمن الكشف أي استنتاج لما يعتقده خاصا بالكشف الذي أجـراه، وإنـما يترك إلى حين مناقشة من يقوم بسؤالهم أو عند المحاكمة أمام المحاكم المختصة.[2]

[1]-هشام عبد الحميد فرج، **معاينة مسرح الجريمة**، المرجع السابق، ص ص 121-122.

[2]- مباركي جمال الدين، المرجع سابق، ص 683.

وهذا بقصد إطلاع القاضي عليه حتى يتمكن من تصور حالة الجريمة وقت حدوثها والمكان الذي ارتكبت فيه، فيبدأ المحقق الجنائي عمله بتحديد تاريخ ووقت وصول إلى مسرح الجريمة، ثم وصف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الآثار المادية المتواجدة به، وكذا نوعية الضوء هل هو طبيعي أم اصطناعي ومدى وضوح الرؤية، وإذا كانت الجريمة قتلا. فعليه وصف الجثة وكل ما يتعلق بها من آثار وجروح، ووصف أداة الجريمة إن وجدت وتحديد مكانها إلخ من المعلومات الضرورية وهامة للوصول إلى الحقيقة.

كما يجب تسجيل ملاحظات المحقق الجنائي في محضر التحقيق يجب أن تكتب بأسلوب سهل وبسيط، ويفضل أن يستعين المحقق الجنائي بورقة معدة سلفا مدون بها كل المطلوب منه الملاحظة وتسجيله في محضر التحقيق حتى يتم إعداد المحضر بطريقة منهجية سليمة دون نقصان. كما يفضل أيضا أن يستعين المحقق الجنائي ببعض الصور المعدة سابقا لأجزاء جسم الإنسان، ليرسم عليها مواضع الإصابات.[1]

2- توثيق مسرح الجريمة بالصور:

يعتبر التصوير في وقتنا الحالي سواء باستخدام آلات التصوير الفوتوغرافية أو كاميرات الفيديو من الوسائل العامة التي تستعين بها الشرطة العلمية قصد تسجيل أثار والأدلة المرئية وغير المرئية وتقديمها في شكل صور لتكون، أدلة أو قرائن حسب قوتها في إثبات، والتصوير الجنائي أهمية بالغة في كشف الجريمة في مجالات متعددة منها التصوير الحوادث وكذا التصور الآثار المتواجد في مسرح الجريمة، وتصوير العملات الورقية المزورة وغيرها كما يساعد التصوير على إعادة تمثيل الجريمة وتقديم الدليل لإثباتها، ولقد أدرك كثير من المحققين أن للتصوير الجنائي مزايا جمة فأصروا على ضرورة الاستعانة به في التحقيق وخاصة أن ميزة إبراز دقائق وتفاصيل معنية كثيرا ما تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبحث الجنائي.

حيث تبدأ مراحل تصوير مسرح الجريمة في تقديم فرقة التصوير الجنائي حيث تقوم بتصوير جميع الأركان مسرح الجريمة وجميع الآثار المادية المتواجدة به تصوير الجريمة ،وهذا دون تحريك أو تغيير لأي أثر بالمكان لتبيان الحالة التي ترك الجاني فيها مسرح الجريمة ثم يتم وضع الأعمدة مرقمة أمام كل اثر حيث يتم إعادة تصوير الجريمة بمعية هذه الأعمدة حتى تظهر بأن لكل أثر رقما معينا ونصل إلى آخر مرحلة تصوير عندما تقوم فرقة برفع البصمات برفع الآثار الجنائية من مكانها فإن المصور يقوم بتصوير هذه اللحظة لتبيان الدقة في العمل وتحديد اثر قبل تلك اللحظة لم يتم تحريكه من مكانه حتى لا تسقط قيمته لدى العدالة.

[1]- نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 34.

وعليه فإن هناك الأساليب العديدة عند التصوير وتكون كتالي:[1]

أ- **التصوير الإجمالي للحادث:**

على المصور الجنائي أن يلتقط عددًا من الصور كمنظر عام للمكان الموجود فيه مسرح الجريمة. حيث تنتقل آلة التصوير من منظر إلى آخر باتجاه الساعة حتى يتم التقاط أربع تصاوير على الأقل.

ب-**تصوير الجنة:**

وهذه مرحلة تكون في حالة القتل يتم التصوير وتركيز على الجروح وعلامات الموجودة على المجني عليه وأخذ اللقطات على وجه في حالة الجثة مجهولة الهوية وتكون هذه الصور من جهات الجانبية وأمامية أيضًا.

ج- **تصوير المنطقة القريبة من مسرح الجريمة:**

هنا لا يمكن اعتبار مسرح الجريمة مجرد منطقة محدودة بما يحيط بالمجني عليه مباشرة أو بما كان المجرم يهدف إليه من ارتكاب الجريمة فهناك مداخل والمخارج التي يسلكها ويهرب منها المجرم ويجب على المحقق التصوير كل هذه الأماكن.

د- **نهاية التصوير:**

عند انتهاء المصور من النقاط الصور المطلوبة عليه أن يثبت في أسفل كل صورة بينات عن تابعية التصوير للجريمة، وقت وتاريخ التقاطها وبيان الظروف الضوئية والأحوال الجوية عند التقاط الصور، وكذلك الاسم كامل للشخص الذي قام بتصوير مسرح الجريمة.

حيث أن التصوير الفوتوغرافي لمسرح الجريمة هو جزء أسامي من الأدلة الدائمة والشاملة التي يتم الاستعانة بها في المحاكم لإثبات أو نفي حقيقة أو استفسار وتأتي أهمية التصوير الفوتوغرافي في أن المعاينة المبدئية لمسرح لجريمة بتسجيل معها تحديد على الأشياء التي ستنصح أهميتها فيما بعد ولذلك بالرجوع إلى الصور المأخوذة لمسرح الجريمة يمكن الإجابة عن الاستمارة.[2]

---

[1]- هشام عبد الحميد فرج، **معاينة مسرح الجريمة**، المرجع السابق، ص 123.

[2]- المرجع نفسه، ص 124.

3- توثيق مسرح الجريمة عن طريق مخططات:

المخطط هو رسم إيضاحي ينضم لتحديد أماكن وقوع الجريمة وبيان مواقع إبعاد وإشكال كل ماله علاقة مباشرة لغرض إعطاء فكرة عن طبيعة المحل وأسلوب وقوع الجريمة[1].

هو عبارة كذلك عن رسم خطي بسيط يشير إلى المظهر الأول لمسرح الجريمة وكذا موضع وجود الجثة وعلاقته بأشياء أخرى ثابتة وهامة في المسرح. ويتم تمثيل كل عنصر متواجد بالمكان برسم بسيط متعارف عليه دوليا لإثبات وجوده وليس لإظهار تفاصيله لان هذه الأخيرة هي مهمة التصوير الفوتوغرافي، وهو إضافة جيدة لتقريب المكتوب والصور الفوتوغرافية المأخوذة من مسرح الحادث.

يمتاز الرسم التخطيطي عن الصور الفوتوغرافية بإمكانية حذف التفاصيل غير الضرورية التي تظهر في الصور الفوتوغرافية وتظهر أهمية الرسم التخطيطي للحادث في الجرائم معينة حيث يتم تحديد مقياس رسم ثابت أثناء الرسم التخطيطي حتى يبين كافة القياسات المأخوذة من مسرح الحادث.[2]

وتتم طريقة العمل في الواقع بتحرير الخبير الجنائي لرسم التخطيطي ابتدائي أو تحضيري عند وصوله لمسرح الحادث وبعد قيامه بالقياسات اللازمة يحرر الرسم التخطيطي النهائي والذي يجب أن يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بموقع الحادث نوع الجريمة وتحديد الاتجاهات الأساسية (شمال، جنوب، شرق غرب) إضافة البيانات أخرى في كحالة الطقس ونوعيه الأرض، وخاصة تحديد وقت وتاريخ إعداد الرسم وتحديد القياسات والأبعاد.[3]

ولتأكيد مفهوم التوثيق المسرح الجريمة بالمخططات هي مكملة للكتابة والتصوير ويظهر ما يعجزان عن إيضاحه كبيان العلاقة شيئين عن طريق بيان حجمهما وتحديد أبعاد همها والمسافة بينهما كما أنه يجمع مكان في الجريمة جمعاً شاملاً في مساحة صغيرة.[4]

وعليه يرفق الرسم التخطيطي المسرح الجريمة ضمن أوراق القضية ليطلع عليه أطراف الدعوى الجنائية فالقائمون عليها في مراحلها المختلفة ويساهم في إنارة الطريق أمام المحكمة في تصوير كيف كان الوضع في مسرح الجريمة عقب ارتكاب الواقعة الإجرامية ومن خلاله يمكن تقدير ظروف الجريمة والمجرم.[5]

---

[1]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص ص 70-76.

[2]- مباركي جمال الدين، المرجع سابق، ص 685.

[3]- نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 37.

[4]- أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 141.

[5]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 77.

المبحث الثاني: معاينة مسرح الجريمة

مسرح الجريمة يحمل الآثار التي تركها الجاني أثناء ارتكابه للحادث سواء كانت هذه الأشياء ناتجة من جسمه كبصمات أصابعه أو قطرة من دمه أو فصلة من شعرة وقطعة من لحمه أو حيوانات منوية منه أو أجزاء من ملابسه كقطعة من جلبابه أو قميص أو بنطاله أو طاقيته أو منديله أو حذائه أو ورقة خاصة به تحمل بيانات عنه أو عن أصدقاء له وتركها بدون قصد منه، أو آثار من الأدوات التي يحملها ليسهل ارتكابه للحادث كأجنة أو شاكوش أو زرادية أو مسدس أو سكين أو حبل أو دوبارة أو سيجارة أو علبة كبريت أو آثار من المكان الذي أتى منه كالتراب أو المواد الغريبة التي تميز بها المكان الذي كان فيه ويحملها حذاؤه أو جلبابه أو الأدوات التي معه.[1]

ومعاينة مسرح الجريمة من أهم إجراء التحقيق الجنائي لأهمية لأدلة المستقاة منها التي تكون غالبا ذات دلالة قاطعة طبقا لقواعد الإثبات ويؤيد ذلك وقائع كثيرة كان إجراء المعاينة الفنية فيها الوسيلة المؤيدة لإظهار حقيقة وقوع الجريمة ومعرفة كيف وقوعها وسببها والتوصل إلى هوية المجرم لذلك تترتب على المحقق مراعاة الدقة والترتيب وبذل أقصى ما يمكن من العناية واهتمام عند إجراءها للحيلولة دون فقدان ما يمكن استخلاصه عن هذا الطريق من معلومات قيمة، قد تفيد في تنوير التحقيق وتوجيهه بالسرعة الممكنة نحو الجهة الموصلة إلى الحقيقة في الحادثة التي يجري فيها التحقيق.[2]

المطلب الأول: مفهوم معاينة مسرح الجريمة

أولا: مفهوم معاينة مسرح الجريمة

تعتبر المعاينة من أدلة في المسرح الجريمة قد تكون أحيانا الدليل القاطع وهي من إجراءات الأولية التي لا بد من القيام بها للوصول إلى المعرفة الحقيقة وكشف الغموض الجريمة حيث يعتبر هو مستودع سرها لاحتوائه على الأدلة وآثار المادية الذي يتطلب معاينتها. وكما أن للمعانيه عدة مفاهيم هي كتالي:

المعاينة لغة تعني النظر إلى شيء ويقال قد عاين معاينة وعيانا لا يشك في رؤية إياه رأيت فلانا عيانا أي واجهته، وهي بذلك تعني المناظرة والمشاهدة وتكاد ترتكز غالبية التعريفات حول كونها إجراء يهدف إلى إثبات حالة شيء أو شخص أو مكان وذلك عن طريق الرؤية والفحص المباشرة.[3]

---

[1]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 137.

[2]– عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 171.

[3]– محمد حماد مرهج الهيتي، **الأدلة الجنائية المادية**، مطابع شتات، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2014، ص89.

أما اصطلاحا تعني إجراء بمقتضاه ينتقل المحقق مكان وقوع الجريمة ليشاهد بنفسه ويجمع الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها. كذلك جميع الأشياء الأخرى التي تفيد في كشف الحقيقة واتخاذ ما قد يلزم من إجراءات كضبط بعض الأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو المتحصلة عنها أو هي لإثبات المادي لحالة الأشياء والأمكنة والأشخاص والوجود المادي للجريمة وهي كذلك مجموعة من العمليات ذات الأساليب العلمية التي ترمي إلى معرفة وتحديد كافة العناصر الكفيلة باستظهار كيفية وقوع جريمة من ناحية وبالتواصل إلى مقترف الجريمة من ناحية أخرى.[1]

ودلت التجربة على أن الملاحظة ما في مسرح من مخلفات الجريمة قد تفوت القائم بالمعاينة فيلفت منه بعض هذه المخلفات الأمر الذي عبر عنه بحق العالم إيطالي Paceri يقوله إن العين أحيانا تشاهد بغير أن ترى من أجل ذلك استقر العمل حديثا عدم الاكتفاء بالمعاينة، وعلى ضرورة تصوير مسرح في كل نواحي بصورة I`occhioguarda manonvode من أجل ذلك استقر العمل حديثا على عدم الاكتفاء بالمعاينة، وعلى ضرورة تصوير مسرح في كل نواحيه بصورة واضحة، لكل تكمل الصور تسجيل ما يحتمل أن تكون قد أغفلته عين المعاين، كما جرى العمل على عدم اقتصار المعاينة على شخص واحد، وعلى عدم اقتصار المعاينة على شخص واحد، وعلى ضرورة أن يجريها أكثر شخص.[2]

ثانيا: محضر معاينة مسرح الجريمة

فالمعاينة وفحص الجثة من قبل الطب الشرعي في أية دولة تكون بطلب من هيئات التحقيق في تلك الدولة الأجهزة وزارة الداخلية، المخابرات، النيابة العامة، الفحص ومعانيه تكون من قبل خبير الطبي الشرعي، أما في حالة عدم توفر هذا الخبير الطبي ينوب عنه نائب من هيئات التحقيق أما في حالة توفي شخصا في ظروف طوارئ يقوم الطبيب المعالج بمعاينته بعد أن يتلقى إذنا من نائب هيئات التحقيق ويقوم الخبير الشرعي خير الطب الشرعي بكتابة المحضر فحص ومعاينة الجثة، ويتكون المحضر من ثلاثة أجزاء: مقدمة محضر، وصف الأجزاء المعاينة الخارجية، والفحص الداخلي، الاستنتاج.

1- مقدمة المحضر:

يكتب أولا السنة والشهر والتاريخ والساعة التي يبدأ بها المعاينة والفحص واسم الخبير الشرعي والمهمة التي يقوم بها.

[1]- حمزة نجاة، المرجع السابق، ص 15.

[2]- رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 80.

2- **الوصف الخارجي والداخلي:**

- ✓ **الوصف الخارجي:** أولا توصف الملابس التي كان يرتديها الشخص بدقة ومزاياها وإذا يتمزق أو عليها أي علامات مميزة وبعد هذا لنزع الملابس عن الجثة ويبدأ الطبيب الشرعي بمعانيه الجثة من الخارج.
- ✓ **الوصف الداخلي:** يبدأ بعمل شق عام يبدأ من الذقن وينتهي عند العانة بحيث يكون من الجهة اليسرى، للخط الوسطاني للجسم ومارا بالسرة من الجهة اليسرى، الشق في الرقبة لا يكون عميق بحيث يشق الجلد فقط أما في الصدر العظم البطن يشق الجلد والطبقة الدهنية الواقعة تحته.

3- **الاستنتاج:**

بالارتكاز على تشريح ومعاينة الحبَّة وكذلك واضحا بعين الاعتبار ظروف الحادث والمعلومات التي وجدت خلال المعاينة وموقع الحادث لا بد من ذكر سبب الوفاة، سرعة حدوثها، ساعة الوفاة، إذا وجدت إصابة شكلها والأداة المستعملة والطريقة التي سببتها، وفاة بسبب الإصابة أوليس ناتج عن إصابة.[1]

الفرع الأول: الأنواع معاينة ومعاينة من جانب تطبيقي والفني

تتعدد أنواع المعاينة بحسب المحل الذي ينصب عليه وينقسم إلى المعاينة الجوازية والمعاينة الوجوبية سنتطرق إليها كل على حدى:

اولاً: المعاينة الوجوبية

فإذا كانت الغاية من إجراء المعاينة إثبات حالة مسرح الجريمة بصورة عامة ومن ثم وصفه بصورة تفصيلية، فإن المشرع ولأهمية بعض الجرائم جعل من انتقال السلطات التحقيقية أحيانا واجبًا عليها، وهذا يقتصر طبعًا لم جرائم التي تقضي طبيعتها ذلك، فقد أوجب المشرع الليبي على النيابة العامة لانتقال إلى محل الواقعة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها، أما إذا كانت الجناية غير متلبس بها، فإن انتقال تلك السلطات أمر متروك لها كما هو الشأن بالنسبة للجنح.[2]

[1]- جلال الجباري، **الطب الشرعي القضائي**، الطبعة الأولى الإصدار الأول 2000، الطبعة الأولى /الإصدار الثاني 2009، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1430-2009، ص ص 189-190.

[2]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص ص 91-92.

ونجد المادة 41 من ق.إ.ج[1] قد حددت التلبيس ويلاحظ أن تعدادها ورد على سبيل الحصر وبالتالي لا يجوز القياس على هذه الحالات بإضافة حالات أخرى ينص عليها القانون، وحالات الجريمة المتلبس بها.[2]

كما يجب إخطار وكيل الجمهورية فوراً الذي يجب أيضًا لانتقال إلى مكان وقوع الفعل وهو ما تنص عليه مادة من القانون "ترفع يد ضابط الشرطة القضائية عن التحقيق بوصول وكيل الجمهورية لمكان الحادث كما يمكن أن ينتقل قاضي التحقيق لمكان الحادث فإنه يقوم بإتمام أعمال ضباط الشرطة القضائية.[3]

ثانيا: المعاينة الجوازية

بشأن المعاينة الوجوبية التي يجب أن تجربها النيابة العامة أن المعاينة في غير هذه الأحوال هي معاينة جوازية متروك أمر إجرائها للنيابة العامة، وهذه المعاينة تكون في الجنايات المتلبس بها والأمر بالنسبة لمأموري سوري الضبط القضائي.

كذلك فإن أمر المعاينة المسرح الجريمة أمر جوازي إذا كانت الجريمة المرتكبة غير متلبس بها ومن عداد الجنايات أو الجنح وما يؤيد هذا الاتجاه هو أن المشرع الليبي أجاز للمحقق أن ينتقل إلى مكان كلما رأى ذلك لتثبت حالة الأمكنة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة إثبات على ما يلزم إثبات حالته.

ثالثا: المعاينة من الجانب التطبيقي والفني

لقد أشارت قوانين الإجراءات الجنائية إلى إجراءات المعاينة باعتباره إجراء من إجراءات التي تمتلكه السلطات التحقيقية على مختلف فئاتها وطوائفها، لكنها نظمت هذا الإجراء فجعلته واجبا على البعض وجوازًا للبعض الأخر وعندما أوجبت إجراؤه حددت الجرائم التي يجب فيها والجرائم التي يجوز فيها للسلطات التحقيقية إجراؤه إن رأت لذلك ضرورة.[4]

كما أنها تعتبر الكشف الحسي أي أنها الفحص الدقيق للأمكنة ولأشياء وللأشخاص ولكل ما يفيد التحقيق وبواسطتها يتم وصف أشياء أو الآثار بشكل شامل لإثبات حالتها التي وجدت عليها.[5]

---

[1]– الأمر رقم 66–155، المؤرخ في مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة يونيو سنة 1966، الذي يتضمن ق.إ.ج، المعدل والمتمم.

[2]– نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 26.

[3]– حمزة نجاة، المرجع السابق، ص 17.

[4]– محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 93.

[5]– عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 15.

وإضافة نصت المادة 79 من ق.إ.ج على أنه رد يجوز لقاضي التحقيق الانتقال إلى الأماكن وقوع الجرائم لإجراء جميع المعاينة اللازمة أو القيام بتفتيشها فجعل المشرع المعاينة جوازية لذلك يجعل ما يتبادل إلى الانتقال إلى محل الحادث الإجراء المعاينة وهو إجراء لا تتطلبه جميع الجرائم والتي تترك آثار المادية فقط مما يعني أن المعاينة لا يمكن اتخاذها بإجراءات التي أجازها القانون إلا إذا كانت الجريمة تقبل بطبيعتها المعاينة بجرائم القتل والسرقة، والتحطيم العمدي... الخ.[1]

وبتالي وعلى غرار إجراء التفتيش يعتبر إجراء المعاينة إجراء تحقيق دائما يستدل من خلال جميع مراحل سير الدعوى العمومية، ويمنح قانون الإجراءات الجزائية اختصاص إجرائها لكل من يحمل صفة ضبطية القضائية المتواجد على مسرح الجريمة وكذا يمتد أيضًا إلى كل من قاضي التحقيق والنيابة العامة ممثلة في وكيل الجمهورية أو النائب العام، وعليه اعتبرت المعانية حقا قانونيا خالصا لمن خولهم القانون القيام بها.[2]

الفرع الثاني: أهمية معاينة وإجراءات الواجب اتخاذها قبل إجراء معاينة

أولا: أهمية معاينة

المعاينة فوائد متعددة تتجلى بوضوح في التمهيد للوقوف على حقيقة الجريمة أو المجرم وقد تكون هذه المعاينة من خلال مراحل ارتكاب الفعل الإجرامي والتعرف على الحقيقة الجريمة بمعنى أن الكشف يعين في بيان حقيقة الفعل المكون للجريمة من الناحية المادية، وكذلك التعرف على مكان ارتكابها وذلك من خلال الكشف على مكان ارتكاب الجريمة يقود في الغالب إلى اكتشاف الحقيقة الجريمة، كذلك يتم التعرف من خلال هذه المعاينة الوقت ارتكابها حيث يتمكن المحقق بمساعدة الطبيب العدلي أن يتوصل إلى معرفة تاريخ الوفاة، والتعرف على كيفية حصول الجريمة لأنه يساعد الكشف في التعرف على كيفية وقوعها. بمشاهدة ثقب أو كسر في الباب كذلك سبب الجريمة والتعرف على أداة ارتكاب الجريمة.[3]

وتعد المعاينة من أهم الإجراءات التحقيقية وتحتل المرتبة الأولى بين إجراءات التحقيق المختلفة فهي تعبر عن واقع الحادثة تعبيرا شاملاً وصادقاً ودقيقًا، وتزود المحقق بصورة واضحة لمكان الجريمة فمعاينة تعطي صورة متكاملة عن الواقعة منذ بدايتها.[4]

---

[1]– كروم فؤاد، المرجع السابق، ص 28.

[2]– منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 40.

[3]– عمار عباس الحسيني، **التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف جريمة**، ط01، منشورات العلمي الحقوقية، 2015، ص 162.

[4]– عبد الفتاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 172.

بما أن المعاينة من أهم إجراءات ضبط الجريمة لذا يجب أن تتم في طرق وقواعد وضوابط دقيقة ينبغي على كل من له صلة بالتعامل مع مسرح الجريمة أن يلتزم بها.[1]

كما يراعي الطبيب الشرعي عند وصوله إلى مسرح الجريمة بمجموعة من الخطوات الأساسية التي يلتزم بإتباعها في جميع الأحوال من خلال الفحص التسليم لمكان الواقعة لرفع جميع الآثار وكشف والألغاز المدسوسة هناك وبمجرد وصولة للموقع يقوم بمسائلة تقني مسرح الجريمة ورجال الضبطية القضائية، أفراد الحماية المدينة والمسعفين، وحتى أهل الضحية والشهود لتكوين نظرة أولية حول الشخصية الجاني والمجني عليه.[2]

فعليه للمعاينة أهمية في حالة التلبس، تتجسد من خلال نقل سلطات الضبط صورة مباشرة لمسرح الجريمة وكل ما يحتويه لسلطات التحقيق والمحاكمة، فمحاضر وتقارير المعاينة التي يقومون بإعداد تساعد في بناء الاقتناع الشخصي للقاضي وتعتبر إجراء مكملاً لما سبقه من إجراءات. وكذلك تكمن أهميتها معرفة إذا كان هناك تعدد الجناة أولا والآثار التي يخلفونها من ارتكابهم للجريمة فقد تكون بصمات آو آثار أقدام أو جزء من ملابسه أو غيرها من آثار ويتم من خلالها تحديد عمر الجاني وذلك من خلال العثور على فصلة شعره والتعرف كذلك على طوله وما إذا كان يعاني من مرض ما.[3]

ثانيا: إجراءات الواجب اتخاذها قبل إجراء معاينة

نجد أن إجراءات جمع الأدلة تعد هي التحقيق بمعناه الضيق حيث تهدف إلى البحث عن الحقيقة بشأن ثبوت التهمة على المتهم من عدمه حيث يتم أخذ إجراءات قبل مباشرة في المعاينة ولذلك بعدم إتلاف على أي أثر يؤدي إلى الوصول للحقيقة وتتمثل هذه الإجراءات التي أوردها القانون.[4]

وهي إخطار وكيل الجمهورية وانتقال الشرطة العلمية وسرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة والتحفظ عليه ويتوجب على المحققين قبل القيام بالمعاينة إتباع هذه الإجراءات والتي تم دراستها من خلال المختصين في تسير مسرح الجريمة[5] وتتم كتالي:

---

[1]– مايو جيلالي، المرجع السابق، ص 233.

[2]– ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 484.

[3]– منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 398.

[4]– أحمد ليولي أبو الروس، المرجع السابق، ص 120.

[5]– كروم فؤاد، المرجع السابق، ص 33.

1- إخطار وكيل الجمهورية:

لقد نص قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في المادة 42 منه على إجراء انتقال الذي تقوم به عناصر الضبطية القضائية، فمجرد علمها بوقوع جريمة متلبس بها لها وصف جناية وبعد إخطار وكيل الجمهورية المختص إقليميا على الفور حيث هو الشخص الوحيد المكلف بإعلامه بالجريمة ومن خلاله يتم إذن بانتقال مسرح الجريمة أي الوحيد المكلف بذلك قانوناً.[1]

أي يظهر تولي وكيل الجمهورية إدارة ضبط القضائي على مستوى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصاصها وذلك بضرورة إخباره بكافة الشكاوي والبلاغات.

2- انتقال الشرطة العلمية:

بعد قيام الشرطة القضائية بمهامهم داخل مسرح الجريمة ينتظرون وصول الخبراء المتمثلين في فرقة الشرطة العلمية، هؤلاء يتم استدعائهم بموجب تسخيرة من وكيل الجمهورية حتى يباشروا مهامهم والإجراءات المنوطة بهم القيام بها، ووجب على الرجال الشرطة القضائية تأمين المكان من خلال حمايته وكذا إبعاد على من ليس مخولا له التواجد فيه مع المحافظة على حالته، وعليه وجب أن يكون هناك تناسق بين كل من الفرقين حتى تحقق الإجراءات المطبقة ما هو مرغوب من إجرائها.

كما يعتبر جهاز الشرطة العلمية الساعد لأيمن لجهاز الشرطة القضائية وهو تابع للمديرية العامة للأمن الوطني حيث يسعى هذا الأخير دائما لتطويره بإدخال أحدث التقنيات في مجال العلوم الجنائية، والتي تمكنه من الوصول إلى المستوى المطلوب من الخبرة العلمية المعترف بها دوليا.

كما يعد كذلك دور خبراء الشرطة العلمية دوراً جوهريا، حيث يساهمون إلى حد بعيد في كشف غموض الجريمة وهذا طبقًا لتخطيط منظم. حيث يأتي دور طبيب الشرعي على رأس قائمة الخبراء لتولي الفحص الخارجي للجثة والتحقيق من الوفاة وتحديد وقت حدوثها ومعاينة مواضع الإصابة لهذا وجب حضور الشرطة العلمية.[2]

3- سرعة انتقال إلى مسرح الجريمة:

يجب على المحقق سرعة انتقال إلى المسرح الجريمة مستعينا بالأتي:

---

[1]- منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

[2]- مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 681.

- ✓ **اختيار وسيلة انتقال سريعة:** مثل السيارات السلاح الكافية لنقل الأفراد والعتاد.[1]
- ✓ **الاستعانة بقوة كافية من رجال الشرطة بالزي الرسمي:** يتمثل في تشكيل فريق كافي من ناحية العتاد متكامل من حيث الاختصاص هم أفراد المرافقة، أفراد الحراسة مسرح الجريمة أو الأفراد المحتمل الاستعانة بهم عند الحاجة كمد ربي الكلاب، الأطباء ورجال الحماية المدنية.
- ✓ **أخذ عدد العافي من المخبرين:** أي على كل مخبر يتولى مهامه في مكان مسرح.
- ✓ **أخذ الأدوات المناسبة التي تمكنت من تأمين مسرح الجريمة:** الحبال، وكروت مسرح الجريمة.
- ✓ **استدعاء الفريق الأدلة الجنائية:** والذين يختصون في كشف الأثار الخفية الجهاز البولي لا بث لكشف ألياف، جهاز الأشعة فوق بنفسجية الكشف آثار بيولوجية.
- ✓ **استدعاء الطبيب الشرعي:** وهذا الأخير هو الذي يقوم بنقل الجثة إلى مصلحة حفظ الجثث وتشريحها وتحديد وكشف أسباب الوفاة وفك الغموض لهذا المسرح.

فإن إسراع في التنقل إلى مسرح الجريمة هدفه المحافظة على مسرح الجريمة والسيطرة عليه، لأنه قد يموت المجني عليه أو يهرب الأشخاص مشبه فيه، وكذلك الشهود يغادرون المكان، والعوامل الطبيعة كالأمطار والرياح تقضي على الآثار، فعامل السرعة ذو أهمية بالغة، حيث أن التأخر في الانتقال إلى مسرح الجريمة دقيقة واحدة يؤخر التحقيق في القضية ليوم كامل.[2]

4- التحفظ على مسرح الجريمة:

لا يوجد شيء في كل أعمال مسرح الحادث أهم من حمايته والمحافظة عليه وإن إجراءات أول رجل شرطه يصل إلى محل الحادث أهم خطوة في المحافظة على محل الحادث، والذي يترتب عليه نجاح التحقيق والتعرف على الجاني أو الفشل في الوصول إلى شيء مفيد يكشف الجريمة والهدف الأساسي من المحافظة على مسرح الجريمة هو تأمينه وبقاءه على حالته دون أي تغيير أو عبث وذلك لتوقف إجراءات إثبات الجريمة والكشف عن مرتكبها والدقة في المحافظة على مسرح ومعاينة آثاره المادية.

فيجب على الضابط بمجرد وصوله لمسرح الجريمة أن يتخذ الخطوات التي تحميه من هؤلاء الفضوليين والمتطفلين فإذا كان مسرح الجريمة شقة فيقوم بإغلاقها ومنع أحد من الدخول إليها ويجب عليه أن يحص على الأدلة المحتمل وجودها خارج إحدى النوافذ أو السلالم أو الدهليز التي يحتمل الجاني المرور بها.[3]

---

[1]- حمزة نجاة، المرجع السابق، ص ص 19-20.

[2]- المرجع نفسه، ص 31.

[3]- أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 34.

فبتالي إن التحفظ على مسرح الجريمة أكبر وقت ممكن حيث أنه على الرغم من الفحص الدقيق لمسرح الجريمة من الممكن نسيان إثر بسهولة وبالتالي يمكن الرجوع إلى مسرح مرة أخرى للحصول على أثر.

المطلب الثاني: الإجراءات الواجب اتخاذها عند إجراء المعاينة

تعد الآثار المادية أو جنائية من الأشياء الضرورية التي توجد في مسرح الجريمة وبالإمكان عمل مسح شامل دون تجاهلها، أو بمعنى آخر يتم الحصول عليها انطلاقا من جسم الإنسان وما يمكن أن يخلفه ويتركه إما جثة القتيل أو جسم المشتبه به أو الضحية.[1]

أو الأداة أو الأدلة التي استعملها الجاني في ارتكاب جريمته. وذلك كل شكل أو صورة أو علاقة توجد في محل ارتكاب الجريمة أو بالقرب منه أو بجسم الجاني أو بجسم المجني عليه ولها طبيعة مادية ويمكن من خلالها الاستدلال على حقيقة تتعلق بالجريمة وبكيفية ارتكابها وتقوية الأدلة عليهم.[2]

وكل هذا الراجع للإجراءات الواجب اتخاذها عند إجراء المعاينة حيث يقوم الخبراء الفنيون برفع الآثار التي قد تكون قد تخلفت عن الجاني بمحل الحادث وهي تسهل على رجل البحث عمله حين يستفيد منها يعتمد عليها في أداة أعمال البحث.[3]

وهذه أثار الجنائية ليست محددة على سبيل الحصر فهي كثيرة ومختلفة الأنواع حسب ظروفها ووقائع وطريقة ارتكابها، بل تختلف حسب كل مجرم. فقد يبلغ بأحد المجرمين من الذكاء، ما يؤدي به إلى إزالة آثار الجريمة، أو قد يضع آثارًا أخرى مزيفة يقصد تضليل العدالة وعليه فعلى المحققين والخبراء الفنين في المختبرات الجنائية أن يتعاملوا مع هذه الآثار بدقة واستعمال النظرية العلمية لفك هذه الأسرار وغموض.[4]

فبتالي هناك جملة من الإجراءات التي يجب اتخاذها عند القيام بمعاينة الاتجاه الأشخاص والأشياء الواقعة وعلى المجني إذا وجد مصابا وكذلك في حالة وجود الجثة في مسرح الجريمة سنتطرق بها كالتالي:

---

[1]– أحمد غلاب، **الأدلة البيولوجية ودورها في الإثبات الجنائي**، المجلد 08، العدد 01، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمنراست، 2019، ص 177.

[2]– محمد حماد الهيتي، المرجع السابق، ص 111.

[3]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 147.

[4]– منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان وسط البلاد، 2000، ص 33.

الفرع الأول: الإجراءات التي ينبغي اتخاذها تجاه الأشخاص والأشياء الواقعة

أولا: الإجراءات الواجب اتخاذها تجاه الأشخاص

إن أشخاص في الواقعة لا يخرجوا في أوصافهم عن أحد أوصاف ثلاث مجني عليه، متهم أوجاني، وشاهد إثبات أو نفي، ويهمنا في هذا الوقع أن تبين لإجراءات التي يجب حيال المجني عليه وغالبًا ما نجد المجني عليه مصابا أو ميتا جثة هامدة لذلك تم فرض على المحققين والخبراء مكلفين بعملية المعاينة والبحث والتقصي للوصول إلى الحقيقة.[1]

بعض من التدابير والإجراءات أن يتخذها والتي تتمثل في:

1- الإجراء التي تتخذ في حالة كون المجني عليه مصابًا:

في حالة وجود مجني عليه مصابًا في مسرح الجريمة فعلى المحقق النظر إلى حالة المصاب فإن كانت تستدعي الإسعافات الأولية، وجب في هذه الحالة عليه المبادرة وبسرعة تقديمها حتى وإن كان هذا من الممكن يؤدي إلى تلف أدلة هامة، إن المحافظة على حياة الإنسان هي أهم من أي اعتبار آخر وعلى المحقق في سبيل ذلك أن يستدعي الطبيب ومن ثمة يقوم بإرشاده مباشرة إلى مكان المصاب حتى لا يقوم الطبيب بإتلاف آثار المادية،[2] لأن آثار المادية الموجودة في المسرح قد تتعرض للتلف بدون قصد من رجل الإسعاف في حال وجود مصاب في مسرح الجريمة وعند دخولهم لإسعافه.[3]

حيث من ضروري أن يقوم المحقق بإسعاف المجني عليه لما لذلك من فائدة في حفظ النفس البشرية من جهة والحفاظ عليه الأجل التوصل إلى الفك الغموض واللغز ونجاح التحقيق من جهة أخرى وإن لم يتمكن المحقق من إجراء تلك إسعافات فعليه الاتصال بالجهات الصحية المختصة بالسرعة القصوى.[4]

2- إجراءات التي ينبغي اتحادها في حالة وجود جثة في مسرح الجريمة:

قد يجد المحقق المجني عليه قد فارق الحياة لذلك يجب أن يكون المحقق ذو دراية في كيفية معاينة الجثة والإجراءات التي يجب اتخاذها، إذا تعين التحقيق وتساعد المحقق في الوصول إلى الجاني لأن الغالب

---

[1]- محمد حماد الهيتي، المرجع السابق، ص ص 95-97.

[2]- عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 30.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 204.

[4]- ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 486.

في مثل هذه الجرائم أن يصاحبها آثار عنيفة سواء على جسم المجني عليه أو على ثيابه ويقتضي المنطق أن تكون المعاينة لملابس المجني عليه قبل معاينة جثة.[1]

أ- معاينة ملابس التي على الجثة:

قبل البدء في فحص جسد الجثة يباشر الطبيب الشرعي مهمته في ملاحظة حالة الملابس التي ترتديها الضحية ويدون ما إذا كانت ممزقة باليدين أم بشيء حاد أو في حالة طبيعية ومن هذا المنطلق يتكون لدى الخبير انطباع أولي حول كيفية حدوث الجريمة، فإذا ما وجدت الملابس ممزقة فهي تدل على شجار ومقاومة عنيفة من الضحية أو على حدوث طعن في حالة استعمال السلاح أبيض أو شيء حاد أو على إطلاق نار بحسب التمزقات الموجودة على الجثة دائرية أو طويلة.[2]

وتوصف الملابس بدقة من حيث اللون والحالة التي عليها وما يوجد عليها من آثار دموية أو وجود آثار اختراق رصاصة وغيرها وضبط محتويات الجيوب من النقود والمستمسكات التي تثبت هويته أو التي تتعلق بمهنته وأموره الشخصية والتي قد تلقي الضوء على معالم الجريمة.[3]

كما قد يجد الطبيب الشرعي أدوية في جيوب ضحية، وهنا يبني تصور على إقدام الشخص على الانتحار إذا كانت هذه الأدوية تدخل في خانة المخدرات وهلوسة، وتشكل خطر على الشخص السوي والمؤثرات العقلية، والتي يمكن أن ضحية تعاطت منها كميات وجرعا زائدة في حالة الإدمان عليها، مما سببت له مشاكل صحية خطيرة في القلب والجهاز التنفسي، انتهت بوفاته.[4]

ب-معاينة جثة المجني عليه:

إن أهم الإجراءات التي يجب أن يتخذها المحقق عند معاينة جثة المجني عليه هو المحافظة على الوضع الذي وجدت عليه الجثة وعدم تحريكها من موضعها وعدم نقلها إلا بعد أن يتم إجراء فحص دقيق ومفصل عليها.

حيث يصف المحقق الجثة من حيث النوع والسن والشكل العام للجسم كما يوضح الوضع الذي كانت عليه الجثة مثلا وجدت في الاستقبال وهل المجني عليه كان جالسا كما يجب التأكد من علامة حدوث الوفاة وزمن حدوثها وهل حدثت في مكان الجريمة أو نقلت إليه، وهذا يظهر من وجود السجحات على الجثة في

[1]- محمد حماد الهيتي، المرجع السابق، ص 98.

[2]- عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 31.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 205.

[4]- ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 487.

اتجاه أبيض وأن بعض الآثار الموجودة على الملابس تدل على نوع الجريمة المرتكبة والآلة مستخدمة في ارتكابها فوجود آثار مني على ملابس المجني عليه يدل على حدوث اغتصاب وإذا شوهدت آثار وشم بارودي على ملابس المجني عليه يدل على قرب المسافة بين الجاني ومجني عليه.

فتحديد ما إذا كان المجني عليه متحرك أو ساكن تكون البقع الدموية على شكل فاكهة الكمثري تدل على تحرك المصاب بعد إصابته أو تدل على سحب الجثمان من مكانه الأصلي، وبمتابعة الحركة في اتجاه رأس الكمثري يتم وصول إلى مكان المجني عليه الأصلي والمعرفة كذلك إذا كان مكان الجثة الموجودة فيه هو مكان الأصلي وذلك من خلال:

- وجود دم بغزارة بجانب الجثة يؤكد أن الوفاة حدثت في هذا مكان.
- عدم وجود دم بجوار الجثة في الحالات كانت تقتضي خروج الدم بغزارة مثل الإصابات الطعنية أو نارية يتم نقل الجثة.[1]

ثانيا: الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لاتجاه الأشياء الواقعة

عند حدوث الجريمة قد يتم أن يخلف أثر مادي ملموس حقيقي سواء كان صغير أو كبير يمكنه من خلاله إثبات الحقيقة حيث الهدف من البحث عن الأشياء الواقعة موجودة في مسرح الجري هو إيجاد الدليل المادي الذي يدفع المتهم على الاعتراف بجريمته لأن من المعلوم أن الأشياء التي تتخلف عن الفعل الإجرامي الجريمة سواء من الأدوات استخدمها الجاني أو آلات استعملها وأهم إجراء يمكن أن يتخذه المحقق الاتجاه هذه أشياء هو عدم لمسها من المناطق وما عليها من آثار وما يعلق بما ولعل أهم الأشياء التي تتطلب إجراءات إلى جانب ما سبق من الأسلحة النارية وذلك لحماية لما توجب على السلاح من آثار تدل على الجاني وكذلك إذا كانت الجريمة قتل أم انتحار.[2]

كما يقوم خبراء الشرطة العلمية والتقنية بمساعدة الطبيب الشرعي بفحص الأشياء المحيطة بمسرح الجريمة فقد يجد آثار بيولوجية كالدم المني، اللعاب، البول ويستعين بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية إظهار توهجها فيتم رفعها وإرسالها إلى المخابر وكذلك قدم يجد الخبراء مأكولات البحث عن آثار سنية في مأكولات الصلبة مثل التفاح، سجائر أو قارورات للمشروبات تساعد برفع اللعاب المتواجد فيها لتحليل حمض النووي منها قد يكون للفاعل، والبحث عن آثار الدم الموجود فوق الأشياء أو على أماكن تواجد الأعبرة النارية على الجدران والأرضية وتحويل الأسلحة النارية إلى المخابر المختصة.[3]

---

[1]– هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق، ص 153.

[2]– محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص98.

[3]– ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، المرجع السابق، ص 485.

الفرع الثاني: الطرق الفنية لرفع آثار الجنائية

يتوقف نجاح آو فشل إجراءات البحث الجنائي على مدى سرعة ودقة البحث في مسرح الجريمة وهو الأمر الذي يحدد ما إذا كان في الإمكان التعرف على الفاعل، أم أنه سيظل مجهولاً كما أن الإجراءات التي تتخذها الشرطة العلمية في هذه المرحلة الحيوية تعد عاملاً هاما في مدى نجاح القضية فيما بعد أمام الهيئات القضائية، بعد مرورها على عدة مراحل التي ساهمت في الوصول إلى مرحلة والتي تتمثل في مرحلة طرق الفنونية للرفع آثار الجنائية تتمثل هذه المراحل في التحفظ على مسرح الجريمة وحمايته والمحافظة عليه وتصويره.[1]

حيث نجد تنوع والاختلاف في طرق رفع الآثار الجنائية حسب نوع الأثر المتواجد في مسرح الجريمة، فقد تكون هذه الآثار واضحة وظاهرة وترى بالعين وتكون ملموسة ولا حجة لاستعمال أي مواد أو وسائل الإلتقاطها أو للكشف عنها ويتم التقاطها إما يدويًا عندما يكون حجمها يسمح بذلك.[2]

وبعد جمع الآثار المادية المتواجدة في مكان الذي وقع فيه الفعل جرامي يتم تعريزها الشرطة العلمية من أجل إرسالها المخابر إلى الجنائية لتحليها.

اولاً: البحث عن الأثار الجنائية

يبحث المعاينون عن الآثار المادية التي تخلفت في مسرح الجريمة من عملية تنفيذها ويراد بهذه الآثار آية مادة صلبة أو شبه صلبة أو رخوة أو سائلة من شأن ضبطها في مسرح الجريمة أن تلقى ضوءاً على كيفية ارتكابها وشخص مقترفها.[3]

كما نجد أنه يتصل بسرعة إجراء التفتيش ضرورة أن يعتمد المحقق قبل التفتيش وأثناءه إلى اتخاذ بعض الإجراءات التحفظية الاحتياطية التي تهدف إلى الحفاظ على محل الحادث من الضياع والتلف أو الإتلاف أو التلاعب أو الإخفاء لبعض الأدلة أو زج بأحدهم في دائرة الاتهام.[4]

لذلك هيأت مصلحة الوسائل والتجهيزات التابعة للشرطة العلمية لباسا خاصا لخبراء مسرح الجريمة يتمثل في البدلة البيضاء إضافة إلى القفازات وكذا أحذية مرنة لا تتأثر بها الأرضية عند السير، وهذا حتى لا تحطم أو تمحي الآثار المادية المتواجدة على الأرضية كبقع الدم آثار الأقدام أو غيرها.[5]

---

[1]– مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص ص 688–690.

[2]– منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 42، ص 69، ص 71.

[3]– رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص ص 87–88.

[4]– عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 208.

[5]– كروم فؤاد، المرجع السابق، ص ص 51–53.

فإن عملية البحث عن الأدلة وتحديدها تقع على عاتق المحقق وله أن يستعين بمن يشاء من خبراء الأدلة الجنائية، كما أن كلا من الخبير والمحقق يحتاج درجة عالية من الخبرة والتدريب حول التعامل مع الأدلة المادية مع الأخذ بالاعتبار أن عملية تحديد الأدلة في قضية ما لم تتحقق عن طريق البحث العشوائي الذي لا يخلو من ترك ونسيان وعدم الملاحظة بعض الأدلة وإنما يتحقق عن طريق الإتباع إحدى الطرق المتعارف عليها والتي تتضمن تغطية جميع محتويات مسرح الجريمة بكل دقة وإتقان والتي تتمثل في:[1]

الطريقة الشريطية:

أ- طريقة الشريط الواحد Strip Method:

تتبع حين يتخذ نطاق مسرح الجريمة في العراء شكل المستطيل أو المربع وذلك يسير المعاينون الثلاثة أ،ب، ج في بداية الضلع الغربي للمستطيل أو المربع في اتجاه مواز لضلعه الجنوبي حتى يبلغوا نهاية ضلعه الشرقي، ثم يعاودون السير الموازي للضلع الجنوبي صوب الضلع الغربي، وهكذا حتى يستكشفوا محتوى المربع أو المستطيل عند ضلعه الشمالي، ثم يكررون العملية في الاتجاه العكسي من الضلع الشرقي إلى الضلع الغربي مسار مواز للضلع الشمالي حتى يعودوا إلى نقطة الانطلاق في ملتقى الضلعين الشرقي والجنوبي.[2]

ب-طريقة الشريط المزدوج Grid méthode:

وذلك عند توفر عدد كبير من القائمين بالتفتيش فيمكن عند تعديل أسلوب القيام بهذه الطريقة ليكون مسار التفتيش مزدوجا وذلك بقيام زمرتين بذلك أحدهما تفتش بمحاذاة أو موازاة القاعدة والأخرى تفتش بمحاذاة وموازاة أحد أضلاع ويكون اتجاه سير كل زمرة كأسلوب السابق الشريطي حيث تتقاطع هنا عموديا على جماعة وتجتازها حتى نهاية.[3]

ج-طريقة اللولبية Srirad Méthode:

فيسير فيها المعاينون إبتداءً من نقطة مركزية وفي اتجاه عقرب الساعة وبطريقة دائرية حتى يأتوا على آخر مسرح الجريمة الذي يكون في هذه الحالة دائريا.[4]

---

[1]- مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 691،

[2]- رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 89.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 93.

[4]- رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 90.

د- **طريقة التربيعية وطريقة العجلة: wheel méthode،Zone méthode:**

وهي الطريقة التي يتم التفتيش بموجبها تقسيم مسرح الجريمة إلى أربعة مربعات أساسية، وكل مربع يقسم بدوره إلى مربع صغيرة حسب مقتضيات وسع المكان وصغره ويقوم المحقق ومساعدوه بفحص على مربع مبتدئين بمعاينة كل مكان الحادث.

أما طريقة العجلة تفترض أن مسرح الجريمة يشبه العجلة فينطلق المعاينون من مركز الدائرة إلى محيطها في ثماني اتجاهات على الوجه المبين على أن يبدأ كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثمانية من المركز إلى المحيط وأن يسير ثلاثتهم في كل اتجاه ذهابًا من المركز إلى المحيط وعودة من المحيط إلى المركز.

ثانيا: الرفع آثار الجنائية

تختلف الآثار في مسرح الجريمة فمنها الظاهرة الذي يدركها بالعين المجردة ومنها الخفي وكل جريمة لها آثارها التي تختلفا من حيث الكبر والصغر والطبيعة ويختلف الأثر تبعا للأداة المستخدمة في تنفيذ الجريمة لذلك فإن آثار التي في مسرح الجريمة لا تحدث من فراغ ومصدر تلك الآثار هو الجاني أو المجني عليه أو كلاهما معا.[1]

إلا أن هناك الطريقة المثلى لجمع وتغليف الأثر تمهيداً لنقله إلى المختبر الجنائي تختلف باختلاف النوع، ومهما كان نوعه فإن الحصول على كمية كبيرة منه تزيد من حاجة التحليل بطريقة أفضل وإذا ما كان هناك استحالة تواجد كمية أكبر منه بمسرح الجريمة. وتنقسم إلى عدة أثار المادية، حيث تنقسم حسب مصدرها إلى آثار مصدرها جسم الإنسان وآثار مصدرها إلى الأشياء إلى ارتكبت بها الجريمة ومن أهم تقسيم للآثار المادية في محل الحادث هو أنها تقسم إلى نوعين رئيسين: آثار مادية ظاهرة وآثار مادية خفية[2] وسنتطرق لها كتالي:

1- رفع آثار الظاهرة:

تأخذ هذه الآثار وصفها من حالها أو رضعها، فهي ظاهرة لأنها تكون مرئية من قبل العين، ويمكن إدراجها بالعين المجردة، لذلك فإن المقصود بها تلك لأثار التي يمكن للعين أن تراها بدون الاستعانة بأي وسيلة من وسائل الإظهار التي أنتجها التطور العلمي كالعدسات أو الأشعة المختلفة أو المواد الكيميائية.

وهذه الآثار توجد في حالات مختلفة، فقد تكون صلبة كطلق ناري أو مسدس أو قطعة من الخشب أو الصاج أو الزجاج، وقد تكون لينة أو لزجة كالبقع الدموية والمنوية والمأكولات والأقمشة وأخيراً قد يكون الأثر

[1]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 154.

[2]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 71.

المادي الظاهر عبارة عن شكل المادة التي استخدمت في ارتكاب الحادث كتأثر الأجنة على قطعة من الزنك أو الخشب أو آثر المفتاح المصطنع على قفل الباب.

ويتم رفع هذه الآثار بواسطة الالتقاط اليدوي، فمثلا المسدس المستخدم في ارتكاب الجريمة يتم رفعه بحذر حتى لا تختلف عليه آية بصمات أخرى غير بصمات الجاني وذلك بمسكه من نهاية ماسورته وأسفل مقبضه وذلك بواسطة يد مرتدية قفاز مع سد فوهته بقطن للحفاظ على رائحة البارود، وعلى الخبير الفني الحرص على عدم محاولة تفريغ السلاح من الذخيرة مع تسجيل مكان تواجده وحالته وكذا البحث عن إمكانية وجود آثار بصمات أردم عليه.[1]

أما في حال وجود آثار الشعر في محل الحادث سواء كان على ملابس الجاني أو المجني عليه أو على جسمهما أو الآلة المستخدمة في الإصابة أو على رفرف السيارة أو الدراجة بواسطة رفعه بملقاط غير مسنن أو لاصق من أماكن الموجودة بالحالة التي وجد عليها، سواء أكان ملوثا بالدم أم المني أو به آثار مرض أو نوع معين من الزيوت المميزة التي يهم الباحث التعرف عليها ووضعه في أنبوب اختبار نظيفة.[2]

وفي عملية رفع قطع الزجاج يتم رفعها من مكانها وتلف في ورق نظيف أو كياس من الورق وتكتب عليها البيانات اللازمة.[3]

كما ينقل آثر العجلة بنفس الطرق التي تستعمل في نقل آثار الأقدام، فإذا كان من الآثار الغائرة يعمل له قالب من الجبس أو الشمع، أما إذا كان الأثر سطحيا ومطبوعاً فيكتفي بالتقاط الفوتوغرافية له.

أما هذا الأخير رفع البقع الدموية لاختبارها بعد تصويرها على حالة هذه البقع فإذا كانت سائلة استخدمت أنبوبة مدرجة نظيفة ذلك سدادة لوضع السائل فيها، أما إذا كانت البقعة المتجمدة أو لزجة فليزم قشطها بسلاح حاد نظيف من فوق السطح المحتوى عليها، ثم توضع بعد ذلك في زجاجة نظيفة.[4]

وعليه فكل هذه الآثار المادية يتم الحفاظ علها وحرزها في الأماكن خاصة بها حسب حجمها وشكلها ونوعها في أدوات الخاصة بالرجال البحث والخبراء لعدم إتلافها.

---

[1]– مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 691.

[2]– أحمد أبو الروس، المرجع السابق، ص147.

[3]– منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص45.

[4]– دمان ذبيح سرحان، المرجع السابق، ص 25.

2- رفع آثار الخفية:

ويقصد بها الآثار المادية التي تراها العين المجردة بل تقتضي الاستعانة بالوسائل الفنية الطبيعية وكيميائية لإظهارها وطرق الكشف عن هذه الآثار تحتاج إلى غاية الحرص والحذر سواء في البحث عنها في محل الحادث وغالبا ما نلجأ إلى استخدام الأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء والسينية أو البولازيزية للكشف عن وجودها.

كالبصمات الموجودة في بعض الجرائم أو آثار الدم المغسولة من أرض المسكن أو الزجاج النافذة أو على الدولاب أو على الخزانة الحديدية أو على ملابس الجاني أو الكتابة السرية على الورق.

فيتم رفع هذه الآثار حسب كل نوع بطريقة خاصة فإذا كانت البقع المنوية مثلاً للمشتبه جافة وموجودة على الملابس وأغطية السرير يتم تحديد حدودها الخارجية بقلم الرصاص ما ثم تحرز وترسل أما إذا كانت رطبة المنع يوضع عليها ورق نظيف لمنع انتقال المني إلى موضع آخر.

ومن أهم هذه آثار نجد البصمات حيث يستعين الخبير بأدوات ومواد خاصة لإظهار البصمات المشتبه فيهم والمتردود على محل الحادث وذلك عن طريق وضع المساحيق أو بواسطة اليود أو بواسطة الأشعة أو نثرات الفضة بواسطة استخدام النينهدرين أو بواسطة استخدام بخار حامض الهيدروفلوريك أو بواسطة استخدام البنزين وبهذه المواد يتم إظهار البصمات الخفية.

أما هذه الأخيرة ألا وهي اللعاب حيث يتم رفع آثار اللعاب في أماكن تواجدها بواسطة مسحه من القطن المبلل بالماء المقطر، حيث بمسرح بها مكان البقع والعضة أو إعقاب السجائر والقارورات وكؤوس وبعد ذلك توضع في الهواء الطلق لتجف ثم توضع في أنبوبة زجاجية وتفادي لمس عنق القارورات والكؤوس حين وضعها وبتالى يتم تحريزها وحفظها وإرسالها إلى المختبر الجنائي.

ثالثا: تحديد آثار الجنائية وإرسالها المخابر

هذا يأتي في الأخير بعد انتهاء من معاينة مسرح الجريمة ورفع آثار المادية التي عثر عليها يقوم الرجال الشرطة العلمية بتحريزها من أجل إرسالها إلى المخابر الجنائية والتي سيتم على مستواها تحليل هذه الآثار من أجل التوصل إلى الحقيقة المراد كشفها، وتتحول بذلك أثار المادية إلى أدلة يبنى عليها الاقتناع الشخصي للقاضي المكلف بالفصل في القضية.[1]

إلا أننا نجد طرق تحرير والحفظ المواد بطبيعة آثر وحجمه والتي ستناولها كالتالي:

[1]- مباركي جمال الدين لزرق، المرجع السابق، ص 692.

إن الأكياس التي ينبغي أن تحفظ فيها الأدلة مصنوعة من "البوليتين "يقفلها سداد لاصق يظهر الختم كلمة باطل إذا تم التلاعب به أما الأكياس الورقية هي المفضلة في غالب الأحيان للسماح بحركية الهواء داخلها ومن ثم بقاء العينات جافة.

ومتى رفع الأثر وضع في حرز يناسب حالته مع كتابة البيانات الخاصة به على بطاقة يوضح بها مكان وجوده ونوعه وحالته وتاريخ رفعه وطريقة حفظه وهل يتأثر بالرطوبة أو الحرارة أو يتلف بمرور الوقت مع بيان رقم القضية واسم من قام برفعه. وكذلك تحديد طريقة نقله وتداوله لحين وصوله إلى المعمل، ويلاحظ وضع كل أثر على حدة خشية خلط الآثار بعضها البعض، وإذا كان الأثر المعثور عليه يخشى من خطورته كأن يكون مسوسا ما زلت به طلقات نارية أو صندوقا به مواد متفجرةً أو مفرقعات فلابد للخبير أن يزيل أسباب الخطورة وذلك أما بتفريغ الرصاص أو نزع القنبلة أو تأمين المواد المتفجرة بشرط ملاحظ ما يوجد عليه من بصمات.[1]

وعليه فإننا نجد الأهمية الفنية والجنائية للآثار المادية والتي تتمثل في:

- لإسهام في إدانة أو يؤكد البراءة وهذا هدف يسعى المحقق إلى بلوغه.
- التحقق من شخصية صاحب الأثر وبتالي التعرف على الشخصية الجاني كوجود آثر قدم أو بطاقة شخصية.
- كشف عادات الجاني أحيانًا فوجود أعقاب سجائر أو وجود تشوه في آثار الأقدام كل ذلك يكتشف منه المحقق عادة التدخين أو تشوها خلقيًا يساعد على تصنيف دائرة البحث.
- معرفة عدد الجناة وذلك من خلال تعدد الآثار الموجودة في مكان الحادث.
- تحديد نوع الجريمة المرتكبة عن طريق الآثار المتخلفة فوجود آثار مواد بترولية واحتراق يدل على جريمة وحريق ووجود مقذوفات النارية يدل على استخدام الأسلحة النارية.[2]

هذا يأتي في الأول يمارس جهاز الشرطة العلمية اختصاصه على مستوى المكان الذي ارتكبت على مستواه الجريمة أي مسرح الجريمة ويكون وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية حيث خولت لهذا جهاز جملة من الصلاحيات والمهام ترجمها القانون في إجراء المعاينة والذي يعد الاختصاص الأصيل له ويتم ممارسته عن طريق مجموعة من الإجراءات المتفرعة عنه المتمثلة في فحص بأدلة المتواجدة في عين مكان وتحريرها وكذا إثبات المعاينة بمختلف الطرق والوسائل.[3]

[1]– منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 71.

[2]– دمان ذبيح سرحان، المرجع السابق، ص 25.

[3]– منال حمامدية، سارة مسعودي، المرجع السابق، ص 72.

الخلاصة:

مسرح الجريمة هو الرقعة المكانية التي يتم فيها أدوار النشاط إلا جرامي والذي يشهد جميع المراحل التي تمر بها عملية وقوع الجريمة ويعتبر الحلقة الأهم من بين الحلقات الأخرى التي يستطيع التعامل معها إلا أنها مستودع سرها والأساسي لمضمون جميع الأدلة وما تحتويه من أثار مادية، حيث تظهر أهمية مسرح الجريمة من الناحية الجنائية في تبيان وقوع الفعل الإجرامي ومكان فعلها المادي والذي يتمثل في نطاق المكاني والزماني يتم اعتماد عليهما لنجاح هذه العملية من خلال التحفظ وسرعة التنقل ودقة في تعامل معه لعدم إتلاف أي دليل قد يساهم في فك لغز والغموض الذي يحتويه هذا أخير، ويتم معاينة والتي تعتبر إجراء أولي يقوم به المحققين والخبراء في هذا المجال عند الوصول إليه والذي يكون دليل القاطع لكشف الحقيقة حيث يتم ذلك من خلال الطرق الفنية لرفع أثار الجنائية التي تساعد لتعرف على الفاعل الأصلي بجمع الأثار ومخالفات التي قد يتركها الجاني بدون علمه بذلك والتي يتم الحصول عليها من خلال المعاينة وعليه يقومون بالتوثيق محققين بمختلف الوسائل من الصور، ومخططات، والكتابة لتسجيل كل الوقائع الجنائية عبر مرحلة تحرير محاضر والذي تلعب دورا كبيرا في الإثبات الجنائي.

الفصل الثاني
أدلة مسرح الجريمة
في كشف هوية الجاني

الأثر هو كل علامة توجد في مكان الجريمة أو تشاهد بملابس المجني عليه أو جسم عليه أو المتهم وتكون هذه العلامة عالقة بشيء ما في مكان أو في مسكن المتهم وتساعد على كشف الحقيقة من حيث وقوع الجريمة وكيفية معرفة الجاني.[1]

ويقال عن الأثر هو كل ما يتركه الجاني في مسرح الجريمة أو في الامكان المحيطة بالمسرح أو المجاورة له وكذلك الأماكن المتصلة به.

وقد أثبت البحوث العلمية الجنائية الحديثة إلى البحث عن وسائل لإثبات الجريمة والكشف عن مرتكبيها، فاهتمت هذه البحوث بدراسة الآثار الجنائية التي يتركها الجناة بمسرح الجريمة والبحث عن طبيعتها، وفحصها بالوسائل والأجهزة العلمية المتوفرة في المخابر للوصول إلى الدليل الذي يؤدي للوصول إلى إثبات الجريمة أو نفيها، وتحديد ماهية الأثر المادي، والتي تساعد القاضي الجزائي في بناء حكمه إما بإدانة المتهم وذلك من خلال الأدلة التي تقدمها له.[2]

والآثار الجنائية هي نتائج احتكاك الجاني بالمجني عليه. فمنها الآثار الحيوية فغالبا ما يتم العثور في مسرح الجريمة على آثار مادية حيوية مصدرها جسم الإنسان سواء كان جانيا أم مجنيا عليه، وقد تتخلف من أي منهما على الأخر، والتي تنطوي على الكثير من المعلومات الدالة على صفاته، وتحقيق شخصيته، وأهمها في التحقيق الجنائي: آثار البقع الدموية، والبقع المنوية، والشعر..... الخ.[3]

ومنها الآثار الغير الحيوية أو الغير البيولوجية، ولا مراء أن لها من الكشف عن الجريمة فقد يحتوي على آلات ومواد لا علاقة لها بالجسم كأجزاء من ملابس الجاني مثلا فقد يعثر المحقق على آثار لآلات أو أسلحة استعان بها الجاني في تنفيذ الجريمة كالأسلحة النارية أو مواد متفجرة أو الزجاج وغيرها من الآثار العديدة والمتنوعة.[4]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نتناول فيه الآثار البيولوجية لإنسان

المبحث الثاني: أثار المادة الغير البيولوجية

---

[1]– محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 98.

[2]–سلماني علاء الدين، **دور الشرطة العلمية في اثبات الجريمة**، مذكرة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكر، 2013–2014، ص 52.

[3]– شرف محمد علي دحان، **الاثر المادي ودوره في الاثبات الجنائي**، ط1، دار النشر الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 68.

[4]– الهام صالح بن خليفة، المرجع السابق، ص 190.

المبحث الأول: أثار البيولوجية للإنسان

ويقصد بالآثار البيولوجية بأنها الآثار المتحصلة من جسم الإنسان وإفرازاته، وقد تكون أثار حيوية تتخلف عن الإنسان وتحتوي على مكونات حية يمكن تحليلها مخبريا والتوصل إلى مصدرها على سبيل الدقة والتحديد وأهمها الدم والشعر والبقع المنوية وغيرها، أو آثار غير حيوية ويقصد بها الإفرازات الجسمية التي تختلف عن الإنسان ولكنها لا تحتوي على مكونات العرق، وهذا ما سوف نتناوله من خلال المطلبين:[1]

المطلب الأول: بصمات ADN

يمكن أن نعرف البصمة الوراثية بأنها عبارة عن خارطة الجينات الموروثة والتي تدل على شخصية كل فرد، وتميزه عن غيره والتي يمكن الاستدلال بها على إثبات أو النفي النسب، والتحقق من الشخصية في المجال الجنائي، وبالعودة إلى (ADN) فهو عبارة عن حمض وراثي يوجد في أنوية خلايا الكائنات الحية، وهو الحمض النووي المسؤول عن نقل الصفات الوراثية عبر الأجيال، ويعد هدا الحمض الجزيئات الأكثر تعقيدا في جسم الإنسان.[2]

أما المشرع الجزائري فقد قام بتعريفها بشكل مختصر، وذلك في المادة 02 من قانون رقم 16_03 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص على أنها: **"التسلسل في المنطقة غير المشفرة من الحمض النووي"**.[3]

الفرع الأول: بصمات الرأس واليد وكيفية رفع البصمات

لقد تطورت التجارب والأبحاث العلمية وتم اكتشاف بصمات أخرى يمكن الاعتماد عليها كدليل في تحقيق شخصية الفردية ومن بين هده البصمات: بصمة الشعر، بصمة المخ وبصمة العين، والأسنان، بصمة الأذن، وبصمة الشفاه، بصمة اليد، الأظافر.

---

[1]– عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 351.

[2]– أحمد غلاب، المرجع السابق، ص 179.

[3]– قانون رقم 16_03 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق ل 2016/06/13 يتعلق بالبصمة الوراثية في الاجراءات القضائية، والتعرف على الاشخاص ج.ر الجمهورية الجزائرية، ع37، 2016/06/22.

أولا: بصمة الشعر والعين والأذن والشفاه والأسنان

1- بصمة الشعر:

يعتبر الشعر من الآثار التي تتخلف عن الحوادث المتسمة بالعنف والاحتكاك مثل جرائم القتل المصحوبة بالجرائم الجنسية وذلك لسهولة تعلقها بالأسطح الخشنة وسهولة انتزاعها أو سقوطها وقد يوجد هدا الأثر على المجني عليه أو الجاني أو بالعكس كنتيجة للمقاومة ويمكن تمييز الشعر بكونه ناعم أو مجعد أو مموج ويساعد الشعر على تحديد الذي سقط منه فمثلا الطرف المدبب الغير معرض للقص يكون من الحواجب والرموش أما طرف شعر العانة فيأخذ شكلا منتظم نظرا لتعرضه للاحتكاك بالملابس ويمكن معرفة إذا كان الشعر لرجل أو لإمرة.

والشعر من الآثار التي تختلف في جرائم العنف مثل الاغتصاب فنجد الشعر تحت أظافر الجاني أو عالقا بملابسة أو على جسمه في مواقع تتفق مع طبيعة الجريمة أو يكون عالقا بالآلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.[1]

أ- طبقات الشعر:

ويتكون الشعر بصفة عامة سواء أكان أدميا أو حيوانيا من ثلاث طبقات يمكن مشاهدتها مجهريا وهي:

- ✓ **الطبقة الخارجية (البشرة):** وهي الطبقة الخارجية من الشعر وتتألف من طبقة أو أكثر من خلايا الشفافة وتحتوي على مادة الكيراتين وهي مادة صلبة تقاوم العوامل الجوية والتفن والتحلل.
- ✓ **الطبقة المتوسطة (القشرة):** وهي طبقة ليفية، تتكون من ألياف طويلة الشكل وهي اسمك الطبقات الثلاثة وتحتوي على مادة لون الشعر.
- ✓ **الطبقة الداخلية (النخاع):** وهي طبقة ضيقة جدا تكون على شكل خط متصل أو متقطع، وبعد تلقي خبراء مخبر الشرطة العلمية وبالتحديد خبراء فرع البيولوجي لعينات الشعر، يتم رفع الشعر والتحفظ عليه في مكان الحادث بملقط غير مسنن أو شريط لاصق وهو بالحالة التي وجد عليها سواء أكان ملوثا بالدم أي نوع من الزيوت أو الأصباغ، ثم توضع العينة في أنبوب اختيار زجاجي نظيف مع أخد عينات مختلفة من أجسام الأشخاص المشتبه فيهم ويوضع على كل قنينة البيانات الخاصة بها.[2]

---

[1]-عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 140.

[2]- المرجع نفسه، ص 141.

ويتميز الشعر الآدمي بسمك الطبقة الليفية وضيق النخاع والطبقة الليفية تكون في شعر الإنسان واضحة ومخططة بالعرض ويتخيلها في الغالب مادة ملونة.[1]

ب-**طريقة رفع الشعر:**

يتطلب عند رفع الشعر من مسرح الجريمة عناية خاصة، ويتم رفعها بواسطة ملقط غير مسنن أو شريط لاصق وهو بالحالة التي وجد عليها سواء كان ملوثا بالدم أو المني أو أي من الزيوت والأصباغ وغيرها، ثم يتم وضع العينة في أنبوبة اختبار زجاجية نظيفة تحفظ كل عينه يتم الحصول عليها بصورة منفردة ويكتب عليها جميع المعلومات.

خلال التعرف على طوله وسمكه بالإضافة إلى صلابته كما أن الشيب وضمور بصيلة الشعر يدل على كبر السن بالإضافة إلى استخدام الأصبع الذي يغير من لونه.[2]

2- **بصمة العين:**

لقد توصل العلم إلى أن للعين خاصة بيولوجية متميزة ومنفردة مؤكدا أن قزحة العين شأنها شأن بصمة الأصابع، فكل شخص له بصمته القزحية تظل معه ثابتة مدى الحياة ولا يوجد شخصان تتطابق بصمة قزحية عينيهما، وليس هدا فحسب بل أن بصمة العين اليمنى تختلف عن بصمة العين اليسرى للشخص الواحد، ويرجع هدا الاختلاف إلى أن قزحية العين بها 366 خاصية قياسية عكس بصمات الأصابع التي بها 40 خاصية قياسية يمكن التعرف عليها، كما أن قزحية العين لا تتأثر بالعمليات الجراحية التي تجرى على العين كما لا تتأثر باستخدام العدسات اللاصقة ولا بالمرض أو الشيخوخة.[3]

3- **بصمة الأذن:**

تأتي بصمة الأذن في المرتبة التالية مباشرة بعد بصمات الأصابع كوسيلة مؤكدة للتعرف على الشخصية باعتبارها من أكثر أعضاء الجسم تعبيرا عن شخصية الفرد، ومن الثابت علميا أن بصمة الأذن اليمنى تختلف عن بصمة الأذن اليسرى لنفس الشخص كما يختلف الشكل العام لبصمة الأذن وحجمها من شخص لأخر ولا يتغير شكل الأذن من الميلاد وحتى الممات.[4]

---

[1]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 50.

[2]- المرجع نفسه، ص 166.

[3]- محمود زاهر، **الامارات أو دولة العالم تطبق نظام بصمة العين بشكل كامل**، مجلة شرطة الامارات، ع386، السنة 33، فبراير 2003، ص 30.

[4]- منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص 86.

وإذا كانت بصمة الأذن تفيد في التحقيق الجنائي بالتعرف على صاحبها فهي تؤدي فائدة للمسؤولين عن إدارة المستشفيات لأنها تقدم لهم وسيلة سهلة ومؤكدة للتحقيق من شخصية الأطفال حديثي الولادة ونسبتهم إلى أمهاتهم.

تتكون الأذن من ثلاثة أجزاء:

- ✓ **الأذن الخارجية:** وتتكون من جزئين الأذن الظاهرة وقناة السمع الخارجية، وتنقسم إلى جزئين جزء خارجي غضروفي وجزء داخلي عظمي.
- ✓ **الأذن الوسطى:** وهي عبارة عن تجويف تحيط به ستة جدران هي:

- الجدار الخارجي.
- الجدار الداخلي.
- الجدار السفلي.
- الجدار الأمامي.
- الجدار العلوي.
- الجدار الخلفي.

- ✓ **الأذن الداخلية:** وتتكون من الآتي:

- التيه العظمي.
- التيه الغشائي.

وددنا بيان هذه التفاصيل الدقيقة تأكيدا لدقة المميزات الفردية للأذن، والأذن ليس كما نشاهدها في الظاهر شكلا مبسطا بل هناك دهاليز وأغشية وأجزاء غضر وفية متنوعة تشكل مجالا واسعا للمميزات التي تساعد على تحديد عناصر التعرف والتفريق بين الأذن اليمنى واليسرى.[1]

4- بصمة الشفاه:

للشفاه بصمة مثل الأصابع، ترفع على أكواب المياه التي استعملت، وقد يعثر عليها كبقعة على شرشف أو أثاث أو في عقب سيجارة:[2]

[1]_ Takishi hisao, forensic investigation, Tokyo, N.P, 1991, P 116.

[2]_ ضياء نوري، **الطب العدلي القضائي**، ص22، البطرواي، الوجيز، ص 128؛ عبد الثواب، **معرض الطب الشرعي والتحقيق الجنائي**، ص 335.

- يحتوي جلد الشفاه على انثناءات دقيقة تشكل ارتفاعات وانخفاضات خطية تأخذ أشكالا مختلفة، ومساحات لا تتغير مدى الحياة عند الشخص الواحد.
- كما أن هناك بعض أنواع الوشم التي ترسم على الشفاه وهي أكثر مصادقة عند القروين.[1]

قد يعتمد القاتل في بعض الحالات إلى مسخ ما يتركه من انطباعات كما حدث في جناية مطبعة كوزما في دمشق عام 1946، إذا أحكم الجاني مسح قارورة زجاجة التي أمسك بها، وأخذ الخرقة التي مسح بها الزجاجة، وأزال كل الآثار، لذلك بقيت الجناية غامضة، ولكن يجب أن نقول: أنه كثيرا ما يترك الجاني بعض أجزاء الانطباع، فيترك بعض أجزاء الانطباع، أو يفضل عن انطباع أخر.[2]

5- بصمة الأسنان:

إن جسم الإنسان قد يحتفظ بآثار الأسنان في حالات العضة الكاملة فادا قطعت العضة الأنسجة فلا تحتفظ الأنسجة المقطوعة بشكل الأسنان نظرا الآن النسيج البشري رخو إما إذا لم تصل قوة العضة إلى قطع النسيج فيبقى على الجلد شكل الأسنان ودوران الفك وتصلح لرفعها ومقارنتها.

وآثار الأسنان إما أن تكون في صورة علامات تحدث على الجلد ضحايا الاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية أو القتل أو على الجاني أو في صورة علامات في الأطعمة كالفاكهة والحلوى والشكولاته .....الخ.[3]

ويمكن الاستفادة من أثار الأسنان في التحقيق الجنائي كالآتي:

- دراسة ما بفم القتيل من تركيبات صناعية تعويضية، وعرضها على أطباء الاسنان لتعرف على هوية المجني عليه.
- أثار الأسنان التي يرتكبها الجاني في مسرح الجريمة على قطعة التفاحة أو أي نوع من الأطعمة يمكن عمل قالب لها ومقارنتها بأسنان المشتبه فيهم، وقد تتم المقارنة من حيث دوران الفك وحجم الآسنان والفوجوات التي بين الأسنان أو علامات مميزة من اعوجاج وغيرة.[4]

---

[1]- رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 139.

[2]- المرجع نفسه، ص 140.

[3]- قدري عبد الفاتح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 143.

[4]- المرجع نفسه، ن.ص.

ثانيا: بصمات اليد والأصابع والأظافر

1- بصمة الأظافر:

تتشابه آثار الأظافر مع آثار الآسنان في نوع الجرائم التي تترك فيها وفي أنواع تلك الآثار ومحال وجودها وطرق حفظها، وتمتاز الأظافر بخاصية مهمة، وهي أنها تحتفظ بكل مادة تلامسها ولو غسلت اليد عدة مرات. ولقد كشف الميكروسكوب والتحليل الكيميائي في كثير من القضايا وجود أمثال الأشياء والآتية تحث الأظافر، **"دم، سم، مواده محذرة، قطع من لحم بشري"**، وكان لهده الأشياء لارتباط مباشرة بالجريمة التي وجدت فيها، ولهذا ينصح المحققون بالاحتفاظ بعلاقة أظافر من له اتصال بالجريمة لا احتمال الانتفاع بما قد يكون عالقا من المواد الخاصة في الفعل الجنائي.[1]

ويظهر ذلك في جرائم العنف كالسرقة مع الاكراه والضرب والخنق والاغتصاب والمخدرات والتسمم ...الخ.

2- بصمة الأصابع:

تتكون بصمات الأصابع في الأسبوع السادس عشر بالجنين في بطن أمه وتظل معه طوال حياته لا تتغير بتقديم العمر وتتميز بثباتها وعمقها حيث توجد بطبقة البشرة وطبقة الأدمة.

أنواع بصمات الأصابع:

أ- **النوع المقوس:**

يمثل حوالي 06 بالمئة من البشر وفيه نتجه الخطوط أو الحلمات من أحد جانبي الأصبع للجانب الأخر وهو ينقسم إلى نوعين يسمى النوع الأول المقوس العادي.

وهو الذي لا تشكل فيه الخطوط أي زوايا وعلى شكل قبة، ويسمى النوع الثاني المقوس الخيمي، وهو الذي تشكل الخطوط فيه زاوية حادة من القمة.[2]

ب-**النوع الحلزوني:**

يمثل حوالي 25 بالمئة من البشر وفيه يدور الخط حول نفسه مكونا دوائر.

---

[1]- مديحة فؤاد الخضري، أحمد بسيونى أبو الروس، **الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي**، ط02، الإسكندرية، مصر، ص 163.

[2]- جلال جابر، **الطب الشرعي القضائي**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 55.

ج- **النوع المنحدر:**

ينقسم إلى نوعين النوع الأول وهو الذي تنحدر فيه الخطوط باتجاه عظمة الكعبرة ويمثل 03 بالمئة من البشر، والنوع الثاني تنحدر فيه الخطوط باتجاه عظمة الزند ويمثل 65 بالمئة من البشر.[1]

د- **النوع المركب:**

هو الذي يحتوي على أكثر من نوع من أنواع البصمات الثلاثية السابقة ويمثل 01 بالمئة من البشر كوجود منحدرين كاملين في بصمة واحدة أو وجود منحدر بسيط أو مستديرين أحدهما بالثاني.[2]

ثالثا: بصمات الجسم الأخرى

1- **بصمة الأقدام:**

يقصد بآثار الأقدام تلك الطبعة التي تتركها القدم سواء كانت عارية أو محتديه على الأجسام المختلفة في أماكن الحوادث أو بالقرب منها أو في الطريق إليها. إذا لابد للمجرم مهما احتاط عند أتانه مكان الجريمة إن يترك أثار أقدامه على سواء كان حافيا أو محتذيا، وتسمى هذه الطريقة في اقتفاء آثار المجرمين بقص الأثر والخبراء والعارفين بها يسمون ب قصاصي الأثر وهؤلاء أفراد تدربوا على تتبع أثار الأقدام ومعرفة أصحابها، ومعظم هؤلاء من البدو المقمين في الصحراء.[3]

والأثر الذي تتركه القدم، تختلف قيمته بحسب الحالة التي ترك عليها في مسرح الجريمة، انه قد يكون دليلا، أو مجرد قرينة، فهو دليل على المتهم إذا ظهرت في اثر القدم بصمة أصابع وباطن القدم وأمكن مضاهاتها مع عينة من بصمة قدم المتهم، فادا تطابقت العلامات كانت دليلا على المتهم مثل بصمات الأيدي، وقد يكون اثر القدم مجرد قرينة على المتهم، إذا كان الأثر لحداء تظهر به بعض العلامات المميزة التي لا يمكن إن تقطع بملكية صاحبها أي لا يمكن الجزم بان اثر الحداء المعثور عليه بمكان الجريمة يعود إلى نفس الحداء الذي يملكه الشخص المشتبه به، حتى وإن تطابق الأثر مع عينة الأصل في الشكل العام.[4]

وعليه فان عملية رفع أثر الأقدام المنعلة يكون بالتصوير الفوتوغرافي من طرف خبير التصوير الجنائي، لكي نتمكن من الحصول على صورة واضحة المعالم للأثر يمكن استخدامها لإجراء المضاهاة،

---

[1]- العميد عبد الله بن محمد اليوسف، **علم البصمات وتحقيق الشخصية**، دار المطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1433هـ، 2012، ص 87.

[2]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 124.

[3]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 377.

[4]- أشرف محمد علي الدحان، المرجع السابق، ص 155.

وبعد الانتهاء من عملية التصوير، يقوم الخبير بصب قالب من الجبس الباريسي للأثر، وثم تتم عملية المضاهاة مع الأحذية المشتبه بها التي تؤخذ أثارها بنفس الطريقة.[1]

2- بصمة الصوت:

تختلف أصوات الكائنات الحية بعضها عن بعض، وقد اوجد الله عز وجل حاسة السمع في الإنسان لإدراك تلك الأصوات، وتعتبر حاسة السمع لدى الإنسان من الحواس القوية على الرغم من اختلاف القدرات السمعية لدى البشر إلا أن لبعض الإفراد قدرة فائقة في الالتقاط الأصوات وحفظها في ذاكرتهم، وللأصوات فائدة عظيمة في تحقيق شخصية المتهمين.[2]

ويسمى الجهاز الذي يكشف عن بصمة الصوت ب الاسبكتوغراف الذي يحدد هوية **"بصمة"** صوت المتكلم ولو من كلمة واحدة، ويقوم ذلك الجهاز برسم صوت الإنسان على شكل خطوط بيانية تحديد له ثلاثة أبعاد هي القوة والدبابات، وفي الوقت الحاضر تستخدم هذه الأجهزة في كشف الجريمة من خلام مراقبة الخطوط الهاتفية أو تسجيل أصوات المتهمين أو المشتبه فيهم ومقارنتها وبهذا الجهاز أمكن تلافي ما كان يوجه إلى عمليات **"الاستنعراف"** الصوتي من انتقادات كإمكانية دبلجة الأصوات وتقليدها.[3]

للأصوات فائدة عظيمة في تحقيق الشخصية ويمكننا القول بأن التعرف على شخص ما من خلال صوته أمر ممكن ويعود للأسباب التالية:

- إن الصوت الآدمي يبقى ثابتا دون تغير طيلة فترة البلوغ وحتى سن الشيخوخة.
- الاختلاف في بناء الجهاز الصوتي من شخص إلى أخر.
- خصائص الوظيفة الصوتية حيث ينطوي على خصائص معينة مثل الضغط الزفيري.[4]

[1]- أشرف محمد علي الدحان، المرجع السابق، ص 157.

[2]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 128.

[3]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 395.

[4]- منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص 84.

الفرع الثاني: دور البصمات في تحقيق الجنائي والإفرازات الجسم الحيوية

أولا: تعريف البقع الدموية

يتكون الدم من كريات الدم الحمراء وهي التي تكسب الدم لونه الأحمر لاحتوائها على هيموغلوبين الدم وعددها خمسة ملايين تقريبا في المليمتر الواحد وكريات الدم البيضاء وعددها اقل من البيضاء حيث يوجد منها واحدة أو اثنان مقابل كل ألف كريه حمراء، وتكون كمية الدم في جسم الشخص السليم بما يقارب إل 7 لترات تقريبا.

وقد تمكن الطبيب النمساوي **"كارل لاند ستاير، عام 1900"** والذي كان يعمل في الولايات لمتحدة من تقسيم الدم إلى أربع فصائل رئيسة هي A، B، AB ، O، وهو ما هي استقر عليه العلم الحديث.[1]

تشكل قطرات الدم أهم أنواع البقع التي عساها توجد في مكان الحادث، ولذا يتوجب على المحقق الاهتمام بالبحث عنها وفحصها نظرا لما تقدمه من معلومات هامة تفيده في تحقيقه، وعليه البحث عنها خصوصا في جرائم القتل والجرح وهتك العرض والاغتصاب، والدم عبارة عن نسيج سائل يوجد داخل القلب والأوعية الدموية ويتميز عن بقية أنسجة الجسم بأن خلاياه لا تبقى ثابتة بل تتحرك خلال الجسم بأكمله داخل الأوعية الدموية، ويتكون من جزئين: الأول وهو الجزء السائل ويسمى بلازما الدم ويشكل 55 بالمئة من حجم الدم وتسبح فيه الخلايا ويحتوي على البروتينات والأنزيمات والهرمونات وكذلك الفصيلة، والجزء الثاني هو خلايا الدم ويشكل 45 بالمئة من حجم الدم، وتشمل هذه الخلايا كريات الدم الحمراء وكريات الدم البيضاء والصفائح الدموية.[2]

1- أنواع البقع الدموية:

ليس المقصود هذا بأنواع البقع الدموية أشكالها التي يمكن أن تكون، إنما المقصود بذلك أنواعها تبعا لسبب تكونها، أي وبعبارة أوضح ما هي البقع الدموية ذات الدلالة الجنائية، أي ذات الصلة بالتحقيق الجنائي والتي على ضوئها يتم استبعاد البقع الأخرى.[3]

---

[1]- عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 495.

[2]- الهام صالح بن خليفة، **دور البصمات والآثار المادية الاخرى في الإثبات الجنائي**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1435م-2014هـ، ص 159.

[3]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 233.

أ- دم الحيض:

يوجد في الغالب بقع دموية على ثياب النساء، وبشكل خاص الآتي لا يستخدمن الحفاظ أثنا الدورة الشهرية، وهن أغلب نساء الأرياف، إذا أن للبقعة الدموية على الحفاظ شكل خاص يسهل تمييزه، وبسبب ذلك، أي بسبب عدم استخدامهن الحفاظ تتساقط البقع الدم بالتحقيق الجنائي، والتي على ضوئها يتم استبعاد البقع الأخرى.

وما يقطع بأنها ليست ذات مدلول أو أصل جنائي عند فحصها تحت المجهر هو مجرد مع الدم بعض الخلايا البشرية المسطحة التي منشؤها الغشاء المخاطي المبطن للرحم، وعدد كبير من الجراثيم على اختلاف أنواعها، وذلك لان البقع الدموية العادية لا تحتوي على مثل هذه الجرائم.[1]

ب-الدماء الناشئة عن الأمراض:

من الممكن أن تسبب بعض الأمراض نزفا دمويا للأشخاص المصابين بها، ومن هذه الأمراض مرض البلهارزيا أو القرحة قرحة المعدة، أو الأمعاء الغليظة، أو قرحة الاثني عشر، أو الجروح التي، أو أي خراج يمكن أن يتقيح منه الدم الممزوج بالمواد القيحية، فكثيرا ما يشاهد بالنسبة للشخص المصاب بمرض البلهارزيا بول دموي ناشئ عن هذا المرض، ولمكان هذه البقع يكون في الجزء الداخلي من الملابس الداخلية، أو في الملابس الخارجية وبالذات غي المناطق أمام مناطق التبول.

وما يلاحظ على هذه البقع أنها مخففة بسبب اختلاطها بالبول، بحيث يشاهده محيطها باهتا ورفيعا، وكثيرا ما توجد بالبقعة الدموية إذا ما أخضعت للفحص الميكروسكوبي على بويضات البلهارزيا.[2]

2- كيفية رفع البقع الدموية:

قبل رفع البقع الدموية من مكان وجودها في مسرح الجريمة يجب تصوريها لإثبات حالتها على النحو الذي وجدت عليه، إما بالنسبة لطرق رفع هذه البقع فتعتمد على حالة البقع من حيث السيولة أو الجفاف وعلى طبيعة السطع الموجود عليه وهل ثابت أو متحرك، وعلى حجم هذه البقع، واعتمادا على تلك الأمور فان الطرق العلمية لرفع البقع سوف نتناولها وفيما يلي:[3]

[1]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 224.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 224-225.

[3]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 160.

أ- **البقع السائلة:**

إذا كانت كمية الدم بالبقعة الدموية كبيرة >بركة دماء< يتم رفعها بقطارة أو حقنة أو ماصة وتفرغ في وعاء معقم ويكفي سحبة 5 سنتيمتر مكعب من البقعة لأغراض التحليل، ثم تنقل فورا إلى المختبر أو يتم حفظها في الثلاجة ولكن لا تحفظ بالفريزر.[1]

ب- **البقع الرطبة:**

ترفع بواسطة قطعة من القطن أو الشاش المبلل بالماء المقطر وتوضع على البقعة بواسطة ملقط حتى يتم ذوبان البقعة وامتصاصها ثم تترك لتجف في الهواء العادي بعيدا عن التعرض المباشر لأشعة الشمس، ثم توضع في أنبوبة اختبار معقمة وترسل إلى المختبر.[2]

ج- **البقع الجافة**

وهنا إما توجد على سطح يمكن نقله كقطع الخشب أو الملابس أو الافرشة أو أوراق الشجر أو الحشائش وعند ذاك يتعين إرسال الشيء القابل للنقل إلى المختبر. وقد توجد على سطح لا يمكن نقله كالجدران والأرضيات فعند ذلك يكسر هذا الجزء الملوث وينقل في حرز مغلق إلى المختبر، أما لو وجدت على أسطح ملساء كالزجاج فهنا يمكن رفع هده البقع عن هذه الأسطح بسهولة.[3]

ثانيا: البقع المنوية

وتختلف مثل هذه البقع في حالات الاغتصاب والزنا والفسق على الملابس أو على الفراش، أما البقع المنوية الرطبة فهي تتميز برائحة تشبه رائحة العجين أو اللحم النيئ وفي هذه الحالة يتم التحرز على هذه البقع وفحصها مجهريا.

أما إذا كانت هذه البقع جافة فإنها تأخذ شكل خريطة ويجب التحرز عليها بحذر، بحيث لا تتكسر ومن ثم فحصها مجهريا بعد ترطيبها بمهلول ملاحظة الآثار الأخرى على المشتبه لأنه قد تكون البقع المنوية أثر احتلام أو مواقعة أخرى فيجب الانتباه إلى أثار العنف والمقاومة. [4]

في الجرائم الجنسية التي تحدث فيها اعتداء من ذكر على ذكر آخر أو على أنثى كهتك العرض أو جرائم الشذوذ الجنسي، تعتبر أثار المواد المنوية من أهم الأدلة التي يركن إليها في إثبات المواقعة الجنسية

---

[1]- عمار عباس المحسيني، المرجع السابق، ص 464.

[2]- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، المرجع السابق، ص 160.

[3]- عباس المحسيني، المرجع السابق، ص 464.

[4]- جلال الجابري، **الطب الشرعي القضائي**، المرجع السابق، ص 73.

أو الشروع في ارتكابها. ويجرى البحث عن البقع المنوية في مكان المواقعة كأغطية السرايير والمراتب والكتب والسجاد وعلى أجسام الجني عليهم والمتهمين، وخاصة الأجزاء الحساسة منها، وفي داخل هده الأجزاء إذا كانت المواقعة قد تمت فعلا، وعلى ملابسهم الداخلية أو على فتحة بنطلون الجاني أو على منديله، وغالبا ما تكون هذه الجرائم مصحوبة باستخدام العنف، لذلك نجد أثار الجروح وإصابات أو خدوش بجسم الجاني أو المجني عليه في الأماكن الحساسة وحول أعضاء التناسل، وكثيرا ما تكون مصحوبة بتمزيق الملابس[1]

1- طرق اكتشاف البقع المنوية:

أ- البقع السائلة أو الرطبة:

من العلامات المميزة للبقع المنوية إذا كانت سائلة أو رطبة رائحتها التي تشبه رائحة طلع النخل، ولتأكيد أنها مني، يوضع جزء يسير منها على شريحة زجاجية بها نقط من الماء المقطر، وتغطى بغطاء الشريحة الزجاجي، وتفحص تحت الميكروسكوب بواسطة عدسة شيئة 43 وعدسة عينية بقوة 10 وبذلك تكون قوة التكبير المطلوبة 430 مرة، وبعد تلوينها بإحدى الصبغات، كصبغة لوفي المثيلين الزرقاء أو كاربول فوكسين، يظهر الحيوان المنوي كاملا تحت الميكروسكوب فيكون دليلا على أن البقعة منوية.[2]

ب-البقع الجافة:

وعند العثور على البقع منوية جافة على سطح مسامي يتشرب السوائل كقطعة من القماش مثلا يقص مكان وجودها وتوضع في أنبوبة اختبار، وتغطى بالماء المقطر، وترج الأنبوبة لمدة عشر دقائق حتى تذوب البقعة تماما في المساء، وثم يوضع السائل في جهاز طرد مركزي لمدة خمس دقائق تقريبا، وعلى سرعة من 1300 إلى 1500 لفة، وبعد ذلك نأخذ نقطة من الناتج وتوضع على شريحة ميكروسكوبية فاذا ظهر فيها الحيوان المنوي كانت البقعة منوية، ويمكن صبغ البقع بواسطة صبغة لوفر الأزرق أو كاربون فوكسين لإظهار الحيوان المنوي فيها.

أما إذا كانت البقعة على سطح غير مسامي كحافة السرير، فترفع وتوضع في ماء مقطر وتفحص تحت الميكروسكوب.[3]

---

[1]- مديحة فؤاد الخضري، المرجع السابق، ص 717.

[2]- المرجع نفسه، ص 719.

[3]- المرجع نفسه، ص 720.

ج- **الاختبار الكيميائي لبقع المني:**

يتم اللجوء إلى هذا الاختبار في الحالات التي لا يتم العثور فيها على الحيوانات المنوية، أو ما تسمى بالخلايا الحية في السائل المنوي، ذلك لان وجودها هو أساس الفحص الذي يتم بموجبه التأكد من البقع المعثور عليها بأنها بقعا منوية، وحيث أن هذه الحيوانات يجب أن تتوافر لها البيئة الصالحة للحياة، فانه في كثير من الحالات يمكن العثور على آثار البقع المنوية، لكنها خالية من هذه الحيوانات إذ وبموجب هدا الفحص يتم تحليل مكونات البقع المنوية التي يتم العثور عليها، حيث يحتوي المني على عدد من المركبات الكيميائية التي لا توجد في غيره من سوائل الجسم الأخرى.[1]

2- **كيفية التعامل مع البقع المنوية:**

بعد إن يتم اكتشاف البقع المنوية عن طريق إتباع إحدى الطرق السالفة الذكر، أي بعد أن يتم اكتشاف البقع المنوية سواء عن طريق الرائحة أو اللون أو اللمس أو الإشعاع الفلورسنتي، فان كيفية التعامل تتوقف على حالة البقعة والمادة الموجودة، فإذا كانت البقعة موجودة على الملابس أو قماش يمكن طيه ونقله، فان أول إجراء يجب إتباعه عند اكتشاف تلك البقع هو ان ترسم دوائر بالطباشير أو امن القلم يظهر لونه على سطح الموجودة عليه البقعة، حول تلك البقع وإن يوضع ورق سلوفاني نظيف عليها لحمايتها، على أن يتم حفظ الملابس أو الأدوات التي سقطت عليها البقع.

إذا وجدت البقع على أجزاء صلبة مثل الخشب أو البلاط وكان حجمها كبيرا يتم كشطها بواسطة شفرة نظيفة وتوضع في أنبوبة زجاجية وترسل إلى المختبر الجنائي. أما إذا كانت على أجزاء صلبة مثل البلاط أو الخشب صغيرة وجافة فترفع بواسطة قطعة من الشاش المبلل وتترك لتجف وتحرز وترسل إلى المختبر الجنائي.

إما إذا كانت البقعة موجودة على شعر العانة للمجني عليها فيتم قص الشعر ووضعه في أنبوبة صلبة مثل البلاط أو الخشب صغيرة وجافة فترفع بواسطة قطعة من الشاش المبلل وتترك لتجف وتحرز وترسل إلى المختبر الجنائي.

إما إذا كانت البقعة موجودة على شعر العانة للمجني عليها فيتم قص الشعر ووضعه في أنبوبة زجاجية ويحرز ويرسل إلى المختبر الجنائي، إذا وجدت البقعة على الفخذين أو أي مكان بالجسم يتم اخذ مسحه بواسطة قطعة قطنية أو قطعة شاش مبلل بماء مقطر عن طريق مسح مكان البقع جيدا ثم تجفف وتحرز وترسل للمختبر الجنائي.

[1]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 273.

في حالات الادعاء بالاغتصاب تؤخذ مساحات مهبلية من الأنثى المجني عليها من قبل الاختصاص خلال فترة 48 ساعة الأولى من الواقعة وترسل إلى المختبر الجنائي.[1]

ثالثا: البقع اللعابية

اللعاب هو أحد إفرازات الجسم الطبيعية، والذي يمكن العثور عليه في مكان الجريمة، على بقايا الطعام، وإعقاب السجائر، ومكان العضة الآدمية على الجسم المجني عليه، أو في شكل بقع جافة على أرضية مسرح الجريمة.

ويمكن الاستفادة من فحص البقع اللعابية لتحديد ما إذا كانت لذكر أو أنثى، وذلك بفحص الخلايا البشرية الموجودة في اللعاب للكشف عن الكروموزومات الجنسية التي تكون بالذكر "**xy**" والأنثى "**xx**"، كما يمكن تحديد الشخص المتهم من البقع اللعابية عن طريق تحديد فصائل الدم.[2]

1- الاختبار النشاء واليود:

يعتمد التفريق بين اللعاب والبقع الأخرى على احتواء بقع اللعاب على تركيز عالي من إنزيم الاميليز وهو الإنزيم إلى يحلل النشا. ولكن يجب الملاحظة إن المني والإفرازات المهبلية تحتوي على تركيزات ضئيلة جدا من إنزيم الاميليز، ومن جهة أخرى فان لعاب بعض الأشخاص يحتوي على القليل من هذا الإنزيم أو لا يحتوي علة الإنزيم بالمرة.

طريقة إجراء الاختبار:

- توضع أربع أنابيب زجاجية صغيرة على حامل خشبي.
- توضع في الأنبوب الأول قطعة من المادة الملوثة بالبقعة المراد فحصها بحيث تكون أبعاد هده القطة صغيرة.
- توضع في الأنبوب الثانية قطعة من القماش مماثلة مأخوذة من قطعة غير ملوثة بالبقعة اللعابية المشتبه بها.
- توضع في الأنبوب الثالث قطرة واحدة من اللعاب وفي الأنبوب الرابعة قطرة من الماء.
- يضاف ثلاث قطرات من محلول النشا إلى كل من الأنابيب الأربعة.
- تغطى الأنابيب وتضع في حاضنة لمدة ساعة عند درجة حرارة ثابت.[3]

[1]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 275.

[2]- شرف محمد علي الدحان، المرجع السابق، ص 81.

[3]- منصور عمر المعياطة، المرجع السابق، ص 56.

2- **الاختبار النسيجي المجهري:**

يرجى هذا الاختبار للكشف عن خلايا البطانة الفم في القع المشتبه فيها. [1]

المطلب الثاني: إفرازات الإنسان الغير الحيوية

يقصد بالآثار غير الحيوية، تلك الآثار المتعلقة بأطراف الجريمة، والتي لا تحوتي على مكونات حية من الخلايا الآدمية في الجسم البشري، وتشمل الآثار التي يكون مصدرها جسم الإنسان أو ملابسه، ومتعلقاته الشخصية، وأي مختلفات مادية أخرى ذات صلة بالجريمة. وتفيد في كشف الحقيقة.

الفرع الأول: العرق والبول

أولا: العرق

العرق هو أحد إفرازات الجسم وهو يعد أحد الوسائل الإخراجية التي يتخلص الجسم عن طريقها من بعض المواد غير المرغوب فيها وله دور مهم في مجالات التعرف بالبحث الجنائي عن طريق ربط الأثر الملوث بالعرق في مسرح الجريمة بالمشتبه فيه ويمكن وتحديد أهمية العرق في الحقل الجنائي بالأمور التالية:[2]

- العرق والرائحة.
- العرق في النمو البكتيري.
- العرق والبصمات.

1- **أثر العرق في النمو البكتيري:**

أثبتت الوسائل العلمية الحديثة إن البكتيريا التي تعيش على جلد الإنسان تختلف من شخص إلى أخر من جانبين: الأول من حيث درجة حساسيتها للمضادات الحيوية.

والجانب الثاني من حيث سلوكياتها اتجاه التحاليل الكيميائية، حيث تتفرد البكتيريا الموجودة على (س) من الناس بسلوكها تجاه التحاليل الكيميائية.

---

[1]- منصور عمر المعياطة، المرجع السابق، ص 58.

[2]- المرجع نفسه، ص 87.

ويبدو إن أثر العرق في نمو البكتيريا يكون من خلال إن البكتيريا بما أنها تعيش على جلد الإنسان، وبما أنها تعيش في المناطق الرطبة والمظلمة بشكل عام فان العرق أثر في نمو بعض البكتيريا في المناطق الرطبة من جسم الإنسان، وانه يزيد من نموها في تلك المناطق.[1]

2- أثر العرق في تكوين بصمات الأصابع والكف والقدمين:

لقد أكد العلم الحديث على إن البصمات تكون في الجنين في بطن أمه وبالتحديد في الشهر الثالث والرابع، وإن هذه البصمات تتشكل وفقا للخطوط الحلمية الموجودة في أصابع الشخص وراحة الكف وأصابع وباطن القدم، وإن هذه الخطوط الحلمية تتركز عليها مسامات متجاوزة ترتبط بالغدد العرقية.

ولذلك فان أثار البصمات في حقيقتها تتكون نتيجة للإفرازات التي تفرزها تلك الغدد المنتشرة تحت الجلد، وتخرج عن طريق تلك المسامات، ويتشكل أثرها على الأسطح، فتتصل تلك الإفرازات عند خروجها من المسام وتنضم في شكل خطوط مماثلة للخطوط الموجودة على سطح البشرة عند ملامستها لتلك الأسطح.[2]

3- أثر العرق في تكوين رائحة الشخص:

بتطبيق نظرية تبادل المواد في المجال الجنائي، فان المجرم لا يمكنه تجنب ترك أثاره في مكان الجريمة رغم كل الاحتياطات التي يتخذها، فلقد ثبت علميا إن لكل شخص بصمة رائحة تميزه عن غيره من بني جنسه، والتي يمكن رفعها ومضاهاتها.

فيترك الجاني حال مغادرته مكان الواقعة الإجرامية جزيئات رائحته التي تظل بالمكان متساقطة على الأرض أو عالقة على بعض المضبوطات مثل غطاء رأسه أو منديله أو ملابسه الداخلية.[3]

لقد أصبح من الثابت علميا إن لكل إنسان رائحة تميزه عن غيره وقد ذكر القران الكريم ذلك قبل قرون طويلة في سورة يوسف بقوله تعالى: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ﴾.[5]

---

[1]- محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 293.

[2]- المرجع السابق، ص 287.

[3]- الهام صالح بن خليفة، المرجع السابق، ص 95.

[4]- سورة يوسف الآية 93.

[5]- سورة يوسف الآية 94.

ومصدر هذه الرائحة هو إن الجسم يفرز سائلا ثقيلا ابيض اللون يحتوي على مواد تتحلل بواسطة البكتيريا الموجودة على الجلد، فينتج عن هدا التحلل مواد طيارة لها رائحتها المميزة، ولعل الرائحة هذه كثيرا ما تقبلا في مسرح الجريمة بعد مغادرة الجاني له، وعلى هذه يقوم استعراف الكلاب البوليسية في التعرف على الجناة.[1]

ثانيا: البول

إن سائل البول فيكون ذا لون مائل للصفرة ويحتوي على كمية كبيرة من حامض البولينا، وحامض البولينا وحامض البوليك، فحص البول يكشف عما إذا كان المتهم قد تناول مواد مسكرة أو مخدرة أثناء ارتكابه لجريمته كذلك يمكن قياس نسبة السكر في الدم وهو ما يفيد في المضاهاة فيما بعد، كما أنه من الضروري أن يتأكد المحقق وعن طريق الخبير من أن السائل الذي تم رفعه من مسرح الجريمة هو بولا بشريا أم لا مع الملاحظة أن لا يكون البول قد اختلط بغيره من السوائل.[2]

الفرع الثاني: البراز

في بعض الأحيان يقوم الجاني بالتبرز في مكان الجريمة وهو في ذلك إما يكون مدفوعا بعامل السخرية والاستهزاء بصاحب المكان المسروق، أو ربما يكون التبرز نتيجة للتوتر عصبي الذي يعانيه الجاني عند ارتكابه للجريمة، وينبغي على المحقق رفع هذه البقع أيا كان حجمها بغية فحصها والتعرف عليها.

يتميز البراز بلون بني داكن ورائحتها الكريمة ومن خلال الفحص المجهري لهذه البقع كثيرا ما تظهر بقايا الأطعمة كألياف العضلات، نتيجة لما يعتري المجرم من حالات خوف ولما يصاب به من توثر نفسي وعصبي، قد يغوط في مسرح الجريمة وقد يترك مخلفاته يتم تحديد فصيلة الدم فانه بشكل عاملا يقدم أدلة ذات شان في تتبع المجرم إلا في حالات دائرة.[3]

تتم عملية رفع البراز بأخذ عينات منه بحروف صغيرة ومعقم وتترك لتجف في الهواء العادي ثم توضع في وعاء معقم وهذا إذا كانت كمية البراز كبيرة، إما إذا كانت الكمية قليلة فتؤخذ مسحة على قطعة قطنية أو على قطعة قماش مبللة بالماء مقطر وتترك لتجف وتوضع في وعاء معقم ويفحص بالمجهر.

---

[1]– عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 394.

[2]– المرجع نفسه، ص 466.

[3]– المرجع نفسه، ص ص 465–466.

وما يمكن ملاحظته إن البراز لا يمكن أن يكون دليلا مباشرا باستثناء حالة التعرف على فصيلة الدم عن طريقه، وإنما هو قرينة ضمن القرائن.[1]

المبحث الثاني: آثار المادة الغير البيولوجية

يعد مسرح الجريمة مستودعا لأسرارها وخفاياها، وتكون له الأهمية الكبرى لو أحسن المحقق والخبير استنطاقه والكشف عن آثاره، ولا يحمل مكان الحادثة في طياته الأشياء الناتجة عن الجسم الجاني او المجني عليه السالفة ذكره فحسب كبصماته أو قطرة من دمه أو خصلة من شعره مثلا، والتي يمكن التعرف من خلالها عن الجاني، بل يحتوي كذلك على آلات ومواد لا علاقة لها بالجسم كأجزاء من ملابس الجاني مثلا، أو كقطعة من قميصه أو سرواله أو أية رداء خاص به يحمل الجاني أثارا من المكان الذي كان فيه كالتراب أو المواد الغريبة التي يتميز بها المكان الذي أتى منه والموجودة على مستوى حذائه، كما إن أثار الزجاج المكسور في مسرح الجريمة يعد من أسراره التي يبوح بها، وله أهمية في التحقيق فضلا عن ذلك قد يعثر المحقق على آلات أو أسلحة استعان بها الجاني في تنفيذ الجريمة، فقد تكون أثار لأسلحة نارية أو مواد متفجرة أو الآلات قاطعة أو حادة.[2]

المطلب الأول: آثار الزجاج والأتربة

لا تقل أهمية الآثار المادة غير البيولوجية عن غيرها من الآثار المذكورة، لارتباطها كذلك بمجال استخدام العلوم الطبيعية، لاسيما العلوم الباليستية المتعلقة بالأسلحة والمتفجرات، وسنحاول التعرض لها تباعا على النحو التالي:

الفرع الأول: أثار الزجاج

في كثير الأحيان يصاحب ارتكاب بعض الجرائم والحوادث وجود حطاما للزجاج متناثرا في مكان الواقعة الإجرامية نتيجة كسره من طرف الجاني بسبب دخوله وخروجه من الأبواب والنوافذ، وكذلك قد نجد قطعا منه على ملابس أو جسم المشتبه بهم أو المجني عليهم، كما يمكن وجوده في حوادث المصادمات بين والسيارات نتيجة كسر زجاج الاضاءات أو زجاج الأبواب وغيره ..الخ.[3]

وتعتبر آثار الزجاج المتواجدة في مسرح الحادث من الآثار الهامة بالنسبة للمحقق الجنائي حيث عن طريق هذه الآثار يستطيع معرفة نوع الزجاج المعثور عليه ومقارنة ذلك مع شظايا الزجاج الموجودة على

---

[1]– نوار مصطفى زهير، المرجع السابق، ص 62.

[2]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 190.

[3]– المرجع سابق، ص 211.

ملابس المتهم أو الزجاج على السيارة التي تسببت في الحادث وبذلك يستطيع الربط بين آثار الزجاج والجريمة المرتكبة.[1]

أولا: كيفية رفع الزجاج من مسرح الجريمة

عند عثور المحقق على الزجاج مهشم أو مكسور في محل الحادث، أو على جسم المجني عليه أو المتهم، ينبغي عليه ألا يلمسه، بل يحتفظ به في مكانه بالحالة التي وجد عليها، ويستدعي الخبير في الحال لرفعه وفحصه، والخبير أن يقوم بتصوير مكان وجود الزجاج بعد التأكد من عدم وجود أثار بصمات على أجزائه أو أي أثار أخرى كبقع الدم والمني، وإلا قام برفعها أولا، ويراعى وضع علامات على أحد جانبي الزجاج لكي تحدد لنا الوجه الخارجي والداخلي للوح، لأهمية ذلك على ما سنوضحه فيما بعد، ثم ترفع قطع الزجاج من أماكنها وتلف في ورق نظيف أو في أكياس من الورق، وتكتب عليها البيانات اللازمة للاسترشاد بها عند الفحص. وإذا وجد أن رفع لوح الزجاج المكسور سوف يعرضه للكسر فلا مانع من لحق قطعة من القماش على أحد جانبي الزجاج المكسور لحمايته من التفكك والكسر لحين نقله إلى المعمل، إما إذا كان الزجاج عبارة عن قطع دقيقة مهشمة، فتجمع بواسطة فرشاة أو ملقاط أو بالمكنسة الكهربائية وتضع داخل علبة نظيفة أو ورق سيلوفان نظيف.[2]

هذه الأخيرة تختلف بحسب اختلاف حجم قطع الزجاج، فقطع الزجاج الكبيرة ما أو التي لها طابع مميز أو لون خاص أو زوايا معينة، فتخبر بطريقة الملائمة التي تعني محاولة التوفيق بين قطع الزجاج بعضها مع البعض لمعرفة إذا كانت القطع المعثور عليها من نفس الزجاج المعثور عليه مع الجاني أو المجني عليه.[3]

يوجد هناك عدة طرق لفحص الزجاج من بينها تعيين الوزن النوعي للزجاج، حيث توضع العينتان لكل منهما في أنبوب اختبار، ويضاف إلى كل منهما نفس الحجم من سائل البروموفورم، ثم تتم عملية التسخين ثم التبريد فان ارتفعت القطعتان عند نفس المستوى داخل السائل دل على أنها من مصدر واحد والعكس صحيح.

وكذلك تستخدم للاختبار الأشعة فوق البنفسجية، إلا أنها غير دقيقة، فإذا أعطت العينات نوعا واحدا من اللون أو التوهج الفلورستني أو درجة واحدة من العتمة فتكون العينتان متشابهتين، وللتأكد من ذلك لا بد

[1]– منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص 118.

[2]– مديحة فؤاد الخضري، المرجع السابق، ص 755.

[3]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 212.

من إجراء عملية القياس الدقيقة، وإن لم تتشابه في اللون والعتمة وغيرها فهما مختلفتان ولا يحتاجان إلى تجارب أخرى.[1]

ثانيا: دور آثار الزجاج في تحقيق الجنائي

إن النتيجة التي يتوصل لها الخبير والمحقق بعد عملية فحص آثار الزجاج تعد هامة، وتفيد التحقيق في القضية وتساعد في كشف غموض الحوادث، غير أنها وأمام انعدام أي دليل يدعمها فانه لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في بناء الحكم بالإدانة أو البراءة إذا تعدو كونها قرينة بسيطة وليست دليلا قاطعا.[2]

الفرع الثاني: آثار الأتربة

تلتصق ذرات التراب بأي مكان أو سطح يحيط بها، فتراب الطريق والممرات يعلق غالبا بالأقدام والأحذية وإطارات المركبات نتيجة لسير هذه المركبات والمشاة بالطرق، وإن كانت لهذه الأتربة مميزات خاصة، فتكون لها دلالة كبيرة في إثبات علاقة التراب بمكان معين، وهناك التراب الذي يتسرب من الهواء فوق الأسطح المعرضة له مشكلا بذلك طبقة تغطيها وتكون لها أهمية خاصة إذا مسحتها آثار أقدام وأصابع أو دلت حالتها على أن شيئا من متاع المنزل قد سرق من مكانه، وقد يكون التراب أيضا غبار المهن المختلفة الذي يلتصق بما حوله، مما يمكن تمييز كل مهنة عن الأخرى، كذرات غبار التعدين واللحام والسكر ....الخ، وينجم هذا الغبار نتيجة طحن المصانع لمواد مختلفة تنتشر ذراتها الدقيقة وتعلق بالأسطح أو بأجسام العمال، حيث نجده حتى أظافرهما أو على ملابسهم، مما يستفاد منه في إثبات العلاقة بينه وبين ذلك المصنع، إضافة إلى ذلك فان تراب بعض الأرضيات كالتراب الرملي أو الطيني يتطاير بما حوله.[3]

من المعلوم أن التراب يرجع إما إلى أصل معدني وإما إلى أصل نباتي أو حيواني كما أنه ينبعث إما من الهواء وإما من صناعات معينة.

وأهم مورد لتراب الهواء هو الغبار الذي ينتشر نتيجة لسير المركبات والمشاة بالطرق وتأكل الطرق ذاتها وتفتتها إلى ذرات، وما تنقله الرياح من الأماكن المتربة.

وكثيرا ما يتعلق الغبار بملابس المتهم تبعا لوقوعه على الأرض في مكان ما نتيجة لتماسكه مع المجني عليه في ذلك المكان.[4]

---

[1]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 213.

[2]–عبد الحميد بوقادوم، المرجع السابق، ص 69.

[3]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 220.

[4]– رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص 129.

الفرع الثالث: آثار السيارات

لقد أصبح للسيارات دور هام في الحياة باعتبارها وسيلة النقل في مختلف أنحاء العالم. فالسيارة قد تكون أداة الجريمة أو وسيلة لنقل المجرمين، والأشياء المتعلقة بالجريمة.[1]

أولا: أثار المركبات وأهميته بالنسبة للمحقق

كثيرا ما تترك إطارات المركبات هذه آثارها على الطريق التي سارت عليها، ومن هنا تتأتى أهمية البحث في هذه من خلال عدة أوجه، أهمها:

- معرفة نوع المركبة وحجمها: كان تكون سيارة صغيرة أو سيارة نقل "شاحنة" أو دراجة بخارية أو هوائية وغير ذلك، ويتم معرفة هذا النوع من المركبات عن طريق معرفة نوع الإطار وحجمه.
- معرفة اتجاه سير المركبة: أي معرفة الجهة التي جاء منها الجناة والوجهة التي توجهوا إليها بعد إتمام الجريمة أو بعد هروبهم قبل إتمامها، ويتم ذلك من خلال متابعة اتجاه أثار تلك الإطارات.
- معرفة أماكن توقف الجناة: أي معرفة المكان التي توقفت عندها تلك المركبة، ويتم معرفة ذلك من خلال ملاحظة آثار الكوابح **"الفرامل"** أو من خلال ملاحظة تسرب بعض الزيت من المركبة أو وجود بعض أعقاب السكير وما شبه.[2]

ثانيا: كيفية إجراء المقارنة والمضاهاة

ينصب البحث على آثار الإطارات على تلك الأسطح التي سارت عليها المركبة بنفس الطريقة التي يجري البحث فيها عن آثار الأقدام وكيفية نقلها. ففي المقارنة الحالة الأولى يتم رفع هذه الآثار عن طريق تصويرها فوتوغرافيا أما في الحالة الثانية فيجري نقل الأثر عن طريق عمل قالب من الجبس أو الشمع.

ويجري مضاهاة آثار تلك الإطارات مع مجموعة من الآثار التي يتم الاحتفاظ بها لدى دائرة الأدلة الجنائية **"المعمل الجنائي"** لمعرفة نوع وحجم المركبة صاحبة الأثر، وفي حالة الاشتباه بمركبة معينة يتم أخذ أثرها تحت نفس الظروف التي حدث فيها الأثر في محل الحادث، ثم تجري المضاهاة بين الأثرين، مع ملاحظة بعض العلامات المميزة في تلك الإطارات كالعيوب والإصلاحات وغيرها.[3]

---

[1]– منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص 126.

[2]– عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 501.

[3]– المرجع نفسه، ص 502.

المطلب الثاني: آثار الأسلحة النارية والمنفجرات

إن جرائم استخدام الأسلحة النارية تمثل مجالا هاما للتحقيقات الجنائية وتبدو فحوصات الأسلحة النارية وآثارها ذات حضور هام في جرائم القتل والانتحار والسطو المسلح وغيرها، ويعتبر البارود الأسود أول مادة متفجرة ظهرت في القرون الأخيرة حيث استخدمها أحد مهندسي مناجم الفضة الألماني عام 1635، فالمنفجرات بصفة عامة عبارة من مركبات أو مخلوط من عدة مركبات، ولقد تنوعت الأسلحة النارية والمنفجرات مع تطور التكنولوجيا.[1]

الفرع الأول: آثار الأسلحة النارية

عندما يتخذ المجرم السلاح كوسيلة لارتكاب جريمة قتل أو سرقة مسلحة أو حادثة انتحار.... الخ، فان المعاينة تعتبر من أهم ما يفيد الباحث الجنائي والمحقق في الإجابة على الكثير من الاستفسارات، حيث تتيح له إمكانية تصور كيفية وقوع الحادثة، ومن خلال فحص جسم المجني عليه وملابسه يمكنه التعرف على التكييف القانوني للجريمة، ونوع السلاح ومسافة وزمن الإطلاق، والهدف من هذه المعاينة هو الوصول إلى الجاني والسلاح الذي استخدمه، من أجل إنزال العقوبة عليه عله يتعظ بعدم تكرار فعلته.[2]

أولا: المقذوف الناري

المقذوف الناري أو الطلقة التي تستعمل في الأسلحة النارية على الرغم من اختلاف أنواعها، بحسب اختلاف نوع السلاح من حيث كونه من الأسلحة المحلزنة، أو من الأسلحة غير المحلزنة، أي الملساء فانه عبارة عن الجسم الذي يعبا، وفي الغالب أن يتم تعبئته من مؤخرة السبطانة، ويحتوي على جهاز الإيقاد الذي يؤدي إلى إشعال البارود الذي يؤدي إلى اندفاع حشوه المقذوف إلى الهدف، ويتكون المقذوف الناري، من جسم معدني مخروطي الشكل ذو رأس مدبب ثابت في مقدمة الطلقة.[3]

ثانيا: ظرف الفارغ

الظرف الفارغ هو المصطلح العلمي الشائع الاستعمال، الذي يطلق على الاسطوانة التي تحتوي على البارود، وهناك من يسميه تارة ظرف فارغ أخرى ظرف الطلقة.[4]

---

[1]– منصور عمر المعايطة، المرجع السابق، ص 97.

[2]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 192.

[3]– محمد حماد مرهج الهيتي، المرجع السابق، ص 369.

[4]– شرف محمد علي الدحان، المرجع السابق، ص 117.

وتظهر على الظرف الفارغ آثار مهمة، تفيد في تحديد السلاح الذي انطلق منه هذا الظرف، وعادة ما يعثر على الظرف الفارغ في مسرح الجريمة بالقرب من السلاح ان وجد، أو بجوار المجني عليه، وللعثور على الظرف الفارغ ينبغي إجراء مسح شامل لمسرح الجريمة في دائرة لا يقل قطرها عن عشرة أمتار، فالأسلحة النارية وخاصة المسدسات لها قوة قذف لظرف الفارغ تصل إلى خمسة أمتار، وينبغي مراعاة فحص الظرف الفارغ لمعرفة ما إذا كانت عليه بصمات من عدمها، فان وجدت فيتم رفعها قبل تحيز الظرف.[1]

الفرع الثاني: أثار المتفجرات والحرائق

أولا: آثار المواد المتفجرة

تعتبر المواد المتفجرة أداة نافعة، حيث حقق الإنسان بها أعمالا هندسية رائعة، وقد استخدامها لأول مرة أحد مهندسي المناجم الألمانية عام 1635، كما تستخدم في تحطيم الصخور لإقامة لإنفاق أو تحطيم الصخور تحت المياه .... الخ غير أن هذه المادة أسئ استعمالها كوسائل وأسلحة تحقق نتيجة السلوك الإجرامي، وقد لجأ العديد من الأشخاص والجماعات في استعمالها لتنفيذ عملياتهم التخريبية والإرهابية لتحقيق أهدافهم المادية أو السياسية.[2]

ويعكس استعمال هذه المواد المتفجرة المستوى التكنولوجي للجاني أو لبلده، ذلك أن لها أنواعا مختلفة منها: تلك المصطنعة بتقنية متطورة، ومنها المستخدمة يدويا، ومهما كان نوعها فان الأمر يستلزم، قيام رجل الأمن بدراسة هذه المواد وأحدث الطرق والوسائل لتفادي وقوع الانفجارات.[3]

ثانيا: آثار متخلفات الحرائق

بعض الحرائق تكون والبعض الآخر يكون عرضيا لذلك لدراسة الآثار المادية لحوادث الحروق يجب التطرق إلى أنه لحدوث أي حريق لا بد من وجود 03 عناصر أساسية وهي:

- ✓ **مواد قابلة الاحتراق أو الاشتغال:** سواء إن كانت صلبة أو سائلة أو غاز.
- ✓ **مصدر من مصادر الاشتعال:** ويمكن أن يكون عود ثقاب أو تفاعل كيميائي أو مصدر حراري أخر حتى الشمس أحيانا.
- ✓ **الأكسجين:** سواء في الحالة العادية أو في المركبات أخرى.[4]

---

[1]– شرف محمد علي الدحان، المرجع السابق، ص 118.

[2]– الهام بن خليفة، المرجع السابق، ص 199.

[3]– المرجع السابق، ص 200.

[4]– جلال الجابري، المرجع السابق، ص 62.

1- معاينة مسرح الجريمة الحريق:

يجب على المحقق الانتقال إلى مكان الحادث بعد تلقي البلاغ مباشرة واستطلاعه فور الوصول إليه وذلك قبل تغيير الصورة فيه، وتلف الآثار، وبعدها يجري جولة استطلاعية عامة يحدد فيها إمكانيات القيام بأعمال الكشف عن الآثار المادية ورفعها وتحريزها.[1]

كذلك دراسة المكان من الداخل وأخذ عينات منه لدراسة وجود مواد كيميائية كذلك لابد من متابعة الأجهزة الكهربائية وتوصيلاتها والمواقد والدفيات والأفران، ومن هذه الدراسة يتوجب على الباحث الجاني أن يضع تفسيرا معقولا للأسئلة التالية في تقريره النهائي.

- نقطة بداية الحريق؛
- اتجاه النيران؛
- سبب الحريق؛
- لحظة ابتداء الحريق.[2]

2- آثار الحريق العمدي:

تعتبر جرائم الحريق العمد من اخطر أنواع الجرائم وأشدها ضررا ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إمكان التحكم في نتائجها، وإلى قضائها على الأرواح والممتلكات التي ليس لها أي علاقة بموضوع الحريق، كما ترجع خطورتها إلى سهولة ارتكابها وصعوبة تتبع الآثار التي يتركها الجناة في محل الحادث، فالنار تأتي على الدليل المادي الذي قد يختلف عنهم، فتدمره أو تتلفه ،وذلك فضلا عن تدخل عوامل أخرى تساعد على إزالة هذا الأثر، كالمياه ومواد الإطفاء التي يستعملها رجال الإطفاء والمحاولات التي يبذلونها لإنقاذ محتويات المكان والأشخاص الموجودين فيه.[3]

ولابد من توافر ثلاثة عوامل لإحداث الحريق:

- ✓ **مواد قابلة للاشتعال:** كالقطن والمواد البترولية والخشبية والكيمائية.
- ✓ **مصدر اشتعال:** كعود ثقاب أو شرارة كهربائية.
- ✓ **وجود الأكسجين:** وهو أحد شقي الهواء الذي يساعد على الاشتعال.

---

[1]- عبد الفتاح عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 129.

[2]- جلال الجابري، المرجع السابق، ص 62.

[3]- مديحة فؤاد الخضري، **الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي**، ط01، دار النشر المكتبة الجامعية، الازاريطة، الإسكندرية، مصر، ص 685.

3- الحريق المفتعل:

وهو الحريق الذي يحدث عادة بفعل المجني عليه ذاته بقصد نسج الاتهام لخصومة أو صرف مبلغ التأمين عن الأشياء الهالكة، ويعد من مظاهره:

- حدوث الحريق تحت سيطرة فاعله.
- تفاهة ما ينجم عن الحريق من إتلاف.
- عدم تطابق أقوال المجني عليه مع الترتيب الزمني الواقعي للحادث.[1]

ثالثا: التعامل الفني والقضائي مع الأثر

إن لفظ إجراء معاينة فنية يعني بالنسبة للمحقق الإجراءات التي تتخذ بواسطة الفنيين في محل الحادث سواء عن طريق وصفه أو تصويره أو رسمه أو رفع الآثار المادية منه: كآثار البصمات أو أثار الدم والشعر والزجاج وكل ما يتخلف من الجاني، كما تشمل المعاينة الفنية كذلك شخص الجاني وشركائه وضبط كل ما له علاقة بالجريمة.[2]

رابعا: التزام المحقق نحو الأثر

- قبل الدخول إلى مسرح الجريمة، يجب تحديد حدود المسرح، وكيفية دخوله، وتحديد ما إذا كان هناك أثر قابل للتحطيم يستدعي الانتباه الشديد للمحافظة عليه.
- توثيق الأثر بتصويره، وعملا لرسم التخطيطي له.
- محاولة تخيل تسلسل أحداث الجريمة وكيفية حدوثها حيث يساعد ذلك كثيرا في اكتشاف الآثار المادية، يجب أن يكون تفكير الباحث عن الآثار ملأن مرونة كبيرة بحيث إذا اكتشف أي أثر يدل على تسلسل مختلف للإحداث عما تخيله فعليه أن يراجع تفكيره ويعيد حساباته على ضوء المستجدات الجديدة.
- اعتبار أي شيء وكل شيء في مسرح الجريمة أثر إلى أن يثبت عكس ذلك.
- التحفظ على مسرح الجريمة أكبر وقت ممكن حيث انه على الرغم من الفحص الدقيق لمسرح الجريمة من الممكن نسيان أثر بسهولة، وبالتالي يمكن الرجوع للمسرح مرة أخرى للحصول على الأثر.
- عدم التأثر بما جاء بالتقرير المبدئي لرجل الدوريات الأمنية أو بما جاء في الاستدعاء لمسرح الجريمة أو بأي معلومات مبدئية يتم الحصول عليها في الموقع، ولكن يجب الاستمتاع الى هذه الآراء بعناية ثم يتم التوصل إلى الرأي بعد الإجابة على الأسئلة التالية ليضع خطة البحث المناسبة عن الآثار:

---

[1]- مصطفى محمد الدغيري، **التحريات والاثبات الجنائي**، د.ط، دار الناس للطباعة، مصر، 2008، ص 176.

[2]- مديحة فؤاد الخضري، المرجع السابق، ص 660.

- هل الوفاة جنائية أم انتحارية أو عرضية أم طبيعية.
- هل مرئيات المعلومات والمسرح والتحريات والشهود والآثار تتفق مع طبيعة الوفاة.
- إذا كانت الوفاة جنائية:

  - ما هي طريقة الوفاة.
  - هل هناك أي محاولة عبث بالمسرح لتضليل الشرطة مثل الحروق العمد أو محاولة إظهار الوفاة على أنها حادث سطو، أو انتحار.

- هل هناك أكثر من سبب محتمل للوفاة.
- هل زمن الوفاة المذكور يتفق مع حالة المسرح والجثة:

  - البقع الدموية بالموقع رطبة أم جافة.
  - التغيرات الرمية بالجثة (الرسوب والتيبس والتعفن الرمي).[1]

- في حالة وجود أداة في المسرح:

  - هل الجروح المشاهدة بالجثة تتفق مع هذه الأداة.
  - هل الأداة مأخوذة من مسرح الجريمة أم من مكان مختلف.
  - **إذا كانت الأداة سلاح ناري:** هل توجد أطراف فارغة أو مقذوفات تتفق مع عيار هذا السلاح وهل توجد فتحات دخول لأعيرة نارية بالجثة، وهل توجد ثقوب نارية بالأرض أو الحائط أو السقف.

- إن الآثار قد تكون ظاهرة كما في الحالات المصحوبة بعنف استخدام الأسلحة والقوة الجسدية والتي تترك آثار مادية عديدة أو قد تكون أثار غير ظاهرة، وبالتالي يجب الحرص الشديد حتى لا تفسد الآثار الغير الظاهرة.

بعد الإجابة على كل الأسئلة السابقة يمكن وضع خطة البحث عن الآثار وكذلك تحديد طريقة الحفاظ على الأدلة وتوثيقها وجمعها من المسرح.[2]

---

[1]– هشام عبد الحميد فرج، **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي**، ط01، دار النشر الولاء الحديثة، نوفمبر 2003، ص 143.

[2]– المرجع نفسه، ص 144.

خامسا: التزام الخبير نحو الأثر

إن الخبراء في الوقت الحالي يعتبرون من أهم أعوان البحث الجنائي بما يقدمونه من أعمال وازدادت أهمية الخبراء في الوقت الحالي، نتيجة اعتماد عملية البحث على الأسلوب العلمي، ومن أهم الخبراء الذين يستقين بهم المحقق الجنائي في مسرح الجريمة هم:

1- **خبير التصوير:**

هو أول من يدخل الى مسرح الجريمة من أجل القيام بعملية التصوير وما فيها من آثار ومخلفات حسب توجيه رئيس الفريق، ويركز على الآثار الظاهرة والخفية، كما يقوم بتصوير الجاني أثناء تمثيل الحادث.

2- **خبير البصمات:**

يقوم خبير البصمات بالبحث عن الآثار البصمات في مسرح الجريمة ورفعها بأسلوب فني يمكن من مقارنتها ببصمات المتهمين والمشبوهين، وكثيرا ما يساعد رفع البصمات في كشف هوية الجاني إذا كان مجهول.

3- **خبير الأسلحة:**

يتولى خبير الأسلحة فحص الأسلحة النارية وناتج الإطلاق، لا سيما المقذوف أو الظرف الفارغ، ويحدد مسافة الإطلاق، والاتجاه، ويحدد نوع السلاح المستعمل في الجريمة.[1]

4- **خبير الآلات:**

يتجلى دوره في البحث عن الأدوات المستعملة في الجريمة، وكيفية استخدامها، مع الحرص على المحافظة على تلك الآلات، والحصر آثار الدخول والخروج.

5- **خبير الحرائق:**

يقوم بتحديد مصدر الحرارة التي تسببت في اندلاع الحريق، ومعرفة المواد التي ساعدت في الاشتعال ويقوم بتحديد نقطة البداية ولإبطها باتجاه مسار حركة النيران، ليعرف إذا كان الحريق عمديا أو غير عمدي.

[1]- هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق، ص 135.

6- خبير الفحوص الطبيعية الكيماوية:

يقوم بتحليل العينات المشتبه فيها مثل البقع المنوية والبقع الدموية والزجاج والشعر، وفحص المواد المجهولة للتعرف عليها.

7- الطبيب الشرعي:

يقدم الطبيب الشرعي خبرته في مجال الكشف ووصف الإصابات وسببها ووقت حدوثها والآلة المستخدمة وقت حدوثها ومدى تسببها في الوفاة، ويقم الطبيب الشرعي بتشريح الجثة، كما يحدد اتجاه ومسافة إطلاق النار على جسم الإنسان المجني عليه ويحدد إذا كانت الإصابات قبل الوفاة أو بعدها.[1]

سادسا: إعداد تقرير مسرح الجريمة

إن مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت على إحداثها وجميع أسرارها، ومهمة المحقق هي استنطاق ونقل إسراره من الصمت إلى كتاب مقروء بالصور والرسومات في شكل تقرير.

1- مكونات تقرير مسرح الجريمة:

أ- المقدمة:

تتضمن البلاغ الجنائي وطريقة وصوله إلى علم الجهة الأمنية مع بيان تاريخ ورقم القضية ونوعها وأسماء المتهمين والمجني عليه والشهود ووصف لحجم الجريمة.

ب-الإجراءات التي يتخذها المحقق:

بعد تلقى البلاغ من بيان الخطوات وفق تسلسل زمني دقيق، مع بيان أسباب التأخير أو التعجيل في اتخاذ الإجراءات والتحرك إلى مسرح الجريمة.[2]

ج-وصف الانتقال إلى مسرح الجريمة:

بيان مكونات الفريق المتحرك إلى مسرح الجريمة وخطوات تامين المنطقة خارجيا وإجراءات البحث وأي ملاحظة أثناء الرحلة.

---

[1]- مهدي السيد، **مسرح الجريمة ودلالته في تحديد شخصية الجاني**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات أمنية، ب.ط، الرياض، السعودية، 1990، ص 115.

[2]- المرجع سابق، ص 116.

د- **وصف مسرح الجريمة:**

- وصف مسرح الجريمة من الداخل.
- وصف مسرح الجريمة من الخارج.
- وصف المنطقة العامة.
- وصف الآثار.
- وصف الجثث والأشلاء الموجودة بمسرح الجريمة.
- وصف طريق الدخول والخروج من مسرح الجريمة.
- بيان تقارير الخبراء.[1]

2- نهاية تقرير مسرح الجريمة:

التقرير هو عبارة عن خلاصة تتضمن تفاصيل الجريمة وبيان للإجراءات التي اتخذت البلاغ إلى نهاية التحقيق:

- المبلغ أو من كشف عنها.
- المجني عليه والمشتبه.
- نوع الجريمة والوسائل المستعملة وأين وقعت.
- السبب الدافع لارتكابها.
- نتائج الجريمة.
- الأدلة التي توفرت ضد المتهم ونوعها.
- ذكر الإجراءات التي تمت التي تمت بحق المتهم.[2]

[1]- هشام عبد الحميد فرج، المرجع السابق، ص 53.

[2]- المرجع نفسه، ص 54.

الخلاصة:

لا شك أن الإثبات الجنائي كفرع من فروع قانون الإثبات قد طرأ عليه تطورات شاسعة بفضل الطفرة العلمية في وسائل الإثبات، فهي تزود القاضي الجنائي بأدلة قاطعة تربط أو تنفي العلاقة بين المتهم والجريمة.

إن الأدلة البيولوجية سواء كانت في شكل بقع أو سوائل أو أنسجة أو في شكل بصمات أو في شكل الحامض النووي، والتي تتواجد في مسرح ارتكاب الجريمة فمهما كانت نوع الجريمة فهي ذات أهمية بالغة في التحقيق الجنائي، كما يتجلى دورها في الوصول إلى الحقائق بسرعة، فهي تحمل دلالات قاطعة من حيث تحديد الوصف القانوني للجريمة أو من حيث تحديد هوية الجثث.

الخاتمة

من خلال كل ما سابق ذكره في هذه الدراسة يظهر أن المجتمع يبقى دائما مهددا من طرف الخارجين عن القانون وذلك بدليل الجرائم التي ترتكب يوميا في حياتنا، والتي هي على مستوى عالي من الخطورة نظرا لتطور وسائل ارتكاب الجرائم اعتمادا على التطور العلمي والتكنولوجي التي تشهده البشرية، الأمر الذي أدى بالمقابل بالباحثين والدارسين في هذا المجال التفكير في اللجوء إلى كل ما يفيد في التحقيق ومن بين هذه الأساليب التي اعتمدها جل المحققين في مجال الإجرام وفي معظم دول العالم خاصة منها الدول المتطورة، وهي الاعتماد على مسرح الجريمة الذي يتم ارتكاب فيه الفعل المجرم أو كل ما له علاقة بتنفيذ السلوك المجرم من خلال الانتقال إليه بمجرد وقوع أو العلم بجريمة ما خاصة إذا كانت تشكل خطورة على المجتمع برمته، والقيام بمعاينة المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة والمحافظة على هذا الأخير.

لهذا نجد المشرع الجزائري كغيره من المشرعين قد ألزم القائمين بالبحث والتحري عن الجرائم ومرتكبيها وهم ضباط الشرطة العلمية بالانتقال فور وقوع الجريمة خاصة الخطيرة منها وفي الجنايات إلى مسرح الجريمة واتخاذ الإجراءات اللازمة وكذا انتقال وكيل الجمهورية وحتى قاضي التحقيق إن أمكنه ذلك.

ولذلك سعت معظم الدول المعاصرة جاهدة لوضع منظومات قانونية، وبناء مؤسسات أوكلت لها مهمة التقيد النظري والتقني باستغلال الوسائل البشرية والمادية المتاحة في إطار احترام القوانين الجوهرية لفرض نفادها ومتابعة المجرمين من خلال تطوير أساليب البحث والتحري. على اعتبار إن المجرم مهما بلغ من مستويات التخطيط، فانه لن يحقق جريمة كاملة دون ترك آثار.

ورغم هذه الأهمية الكبيرة لمعاينة مسرح الجريمة في فك ألغاز الجريمة دأبت مختلف الدول على تطوير هذا الجانب باستغلال التكنولوجيا مثل علوم الطب الشرعي، علوم البصمة الوراثية، إضافة إلى استغلال العلوم الباليستية المرتبطة بالأسلحة النارية والمتفجرات، حيث يزيده كفاءة إرادة الجهات المختصة في تحصين وحماية مستودع السر من انتهاكات الأشخاص من خلال التحفظ الشديد على المكان الحادث بحدوده وأبعاده المختلفة التي يقتضي أن تكون شاملة لمختلف العناصر الجاني، لدى قيامه بالأفعال المادية المجرمة، على مكان الحادث باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن ذلك وفقا لقانون، غير أن مظاهر العجز لا تزال قائمة، خاصة في جانب لزمن التي تستهلكه نتائج الخبرات الجنائية، إضافة إلى سكون المشرع عن كيفية تنظيم المعاينة والتعامل مع آثار مسرح الجريمة، كما تم تمييز القوة الثبوتية لهذه الأدلة رغم دقتها بجعلها تتساوى في وقوتها مع الأدلة الأخرى وفق قناعة القاضي، الأمر الذي يجعل الدليل العلمي محلا للشك.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا:

- إن معاينة مسرح الجريمة يعتبر الخطوة الأساسية الأولى لإثبات أو نفي الجريمة في المسرح. من خلال البحث عن العلاقة بين آثار الجريمة والشخص الذي ارتكبها، وهي بذلك تعتبر شاهدا شكليا وموضوعيا، له وزنه في التحقيق.
- إن دور الشرطة العلمية يتمثل في حماية وتحصين مسرح الجريمة وللقيا بهذا لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

❖ إخطار وكيل الجمهورية؛
❖ انتقال إلى مسرح الجريمة؛
❖ الحفاظ على مسرح الجريمة وذلك دون إحداث أي تغير؛
❖ توثيق مسرح الجريمة أي تسجيله كتابة وبالصور الفوتوغرافية أو كاميرا فيديو؛
❖ احترام القواعد العلمية والقانونية في المعاينة يلعب دورا كبيرا ويساعد بقدر أكبر في التحقيقات الجنائية للكشف عن الجريمة ومرتكبيها.
❖ الأصل هو حرمة الشخص، ومسكنه من الاعتداء والتفتيش، إلا آن وقوع الجريمة والتيقن من المتهم جعلت ذلك ضرورة من أجل الحفاظ على كيان المجتمع وحقوق المجني عليه.
❖ توجد هناك طرق فنية وتقنية تستخدمها الشرطة العلمية في حماية وتحصين مسرح الجريمة وتتمثل في طريقة الشريط الواحد، طلاقة الشريط المزدوج الطريقة اللولبية، طريقة التقسيم على المناطق.
❖ أن الشرطة العلمية تلعب دورا هاما في فحص الآثار الجنائية خلال إجراء مختلف الاختبارات عليها.

- تنقسم الآثار الجنائية إلى آثار مادية (غير حيوية) وإلى آثار بيولوجية (حيوية) فأما البيولوجية تتمثل في البصمات (بصمة الأصابع: بصمة القدم بصمة الرأس، بصمة الصوت، إفرازات جسم الإنسان والبصمة الوراثية) أما الغير البيولوجية كالزجاج والتراب، الأسلحة النارية، المنفجرات.
- تعتبر البصمة الوراثية قرينة قاطعة ودليلا حاسما في حالة تطابق العينة المرفوعة من مسرح الجريمة مع عينة المشتبه فيه لكنها تبقى مجرد قرينة ظنية في بعض الحالات التي تكثر فيها الصمات في مسرح الجريمة أو في الحالات الأخطاء المخبرية، في حين تكون قرينة قوية إذا تساندت مع أدلة أخرى رغم أنها تكفي لوحدها كدليل.

التوصيات:

ولهذا كان من الضروري التفكير المبكر في دعوة الباحثين وكبار العلماء لإنشاء موسوعة علمية، تتضمن الأحكام المتعلقة بمسرح الجريمة بكل تفاصيله، ليكون مرجعا للباحثين وذلك من إقامة ورشات علمية تثري هذه القضية في شكل أيام إعلامية وأبواب مفتوحة تشترك فيها القطاعات العدالة ومصالح الأمن.

الملاحق

الملحق رقم 01: محضر انتقال ومعاينة

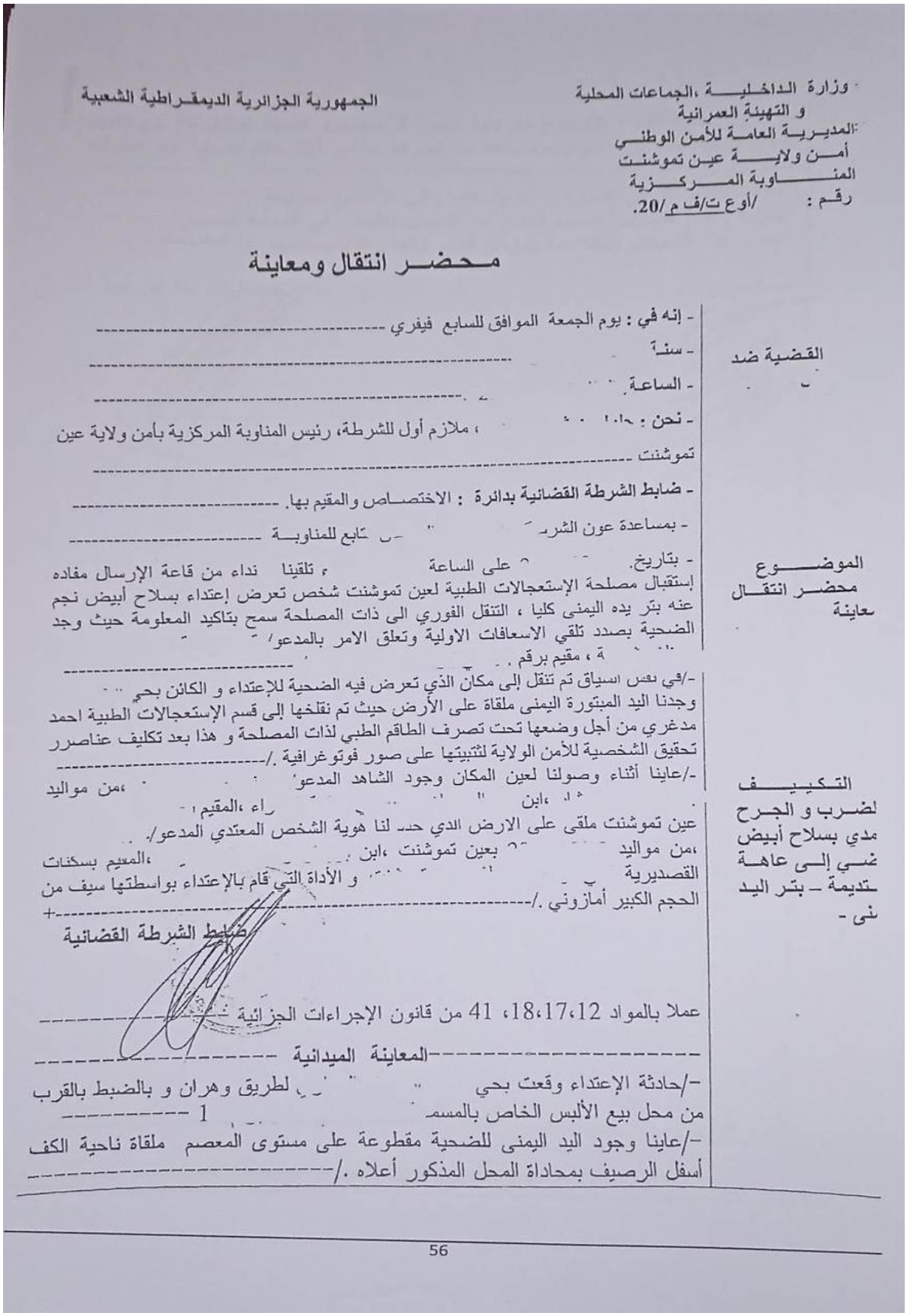

وزارة الداخلية ،الجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية
المديرية العامة للأمن الوطني
أمن ولاية عين تموشنت
المناوبة المركزية
رقم : /أو ع ت/ف م/20.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محضر انتقال ومعاينة

القضية ضد

الموضوع
محضر انتقال
معاينة

التكييف
لضرب و الجرح
مدي بسلاح أبيض
ضي إلى عاهة
تديمة – بتر اليد
نى -

- إنه في : يوم الجمعة الموافق للسابع فيفري ----------
- سنة ----------
- الساعة ----------
- نحن : ... ، ملازم أول للشرطة، رئيس المناوبة المركزية بأمن ولاية عين تموشنت ----------
- ضابط الشرطة القضائية بدائرة : الاختصاص والمقيم بها. ----------
- بمساعدة عون الشرطة ... تابع للمناوبة ----------
- بتاريخ. ... على الساعة ... تلقينا نداء من قاعة الإرسال مفاده إستقبال مصلحة الإستعجالات الطبية لعين تموشنت شخص تعرض إعتداء بسلاح أبيض نجم عنه بتر يده اليمنى كليا ، التنقل الفوري الى ذات المصلحة سمح بتاكيد المعلومة حيث وجد الضحية بصدد تلقي الاسعافات الاولية وتعلق الامر بالمدعو/ ... ة ، مقيم برقم ... ----------

-/في نفس السياق تم تنقل إلى مكان الذي تعرض فيه الضحية للإعتداء و الكائن بحي ... وجدنا اليد المبتورة اليمنى ملقاة على الأرض حيث تم نقلها إلى قسم الإستعجالات الطبية احمد مدغري من أجل وضعها تحت تصرف الطاقم الطبي لذات المصلحة و هذا بعد تكليف عناصرر تحقيق الشخصية للأمن الولاية لتثبيتها على صور فوتوغرافية ./----------

-/عاينا أثناء وصولنا لعين المكان وجود الشاهد المدعو/ ... ،من مواليد ... ،ابن ... راء ،المقيم ... عين تموشنت ملقى على الارض الدي حدد لنا هوية الشخص المعتدي المدعو/. ... ،من مواليد ... بعين تموشنت ،ابن ... ،المقيم بسكنات القصديرية و الأداة التي قام بالإعتداء بواسطتها سيف من الحجم الكبير أمازوني ./----------+

ضابط الشرطة القضائية

عملا بالمواد 12،17،18، 41 من قانون الإجراءات الجزائية ----------

----------المعاينة الميدانية ----------

-/حادثة الإعتداء وقعت بحي ... لطريق وهران و بالضبط بالقرب من محل بيع الألبس الخاص بالمسمـ ... 1 ----------

-/عاينا وجود اليد اليمنى للضحية مقطوعة على مستوى المعصم ملقاة ناحية الكف أسفل الرصيف بمحاداة المحل المذكور أعلاه ./----------

56

-/ عن وضعية اليد : الأصابع متوجهة ناحية الرصيف و الجهة المقطوعة أين تظهر العظام ناحية الطريق مع وجود بقعة دم قطرها حوالي 20 سنتم مربع مع قطرات تطاير دم ./----------

-/عاينا إنثناء كل من السبابة و الإبهام فيما باقي الأصابع مستقيمة ./----------

-/عاينا وجود خاتم من الحجم الكبير من المعدن الأبيض في أصبعه العنصر ./---

-/حرر هذا المحضر لإثبات ما سبق و الذي نوقعه رفقة مساعدينا ./----------

المساعدون

ضابط الشرطة القضائية

--و طابع

57

الملحق رقم 02: محضر انتقال معاينة

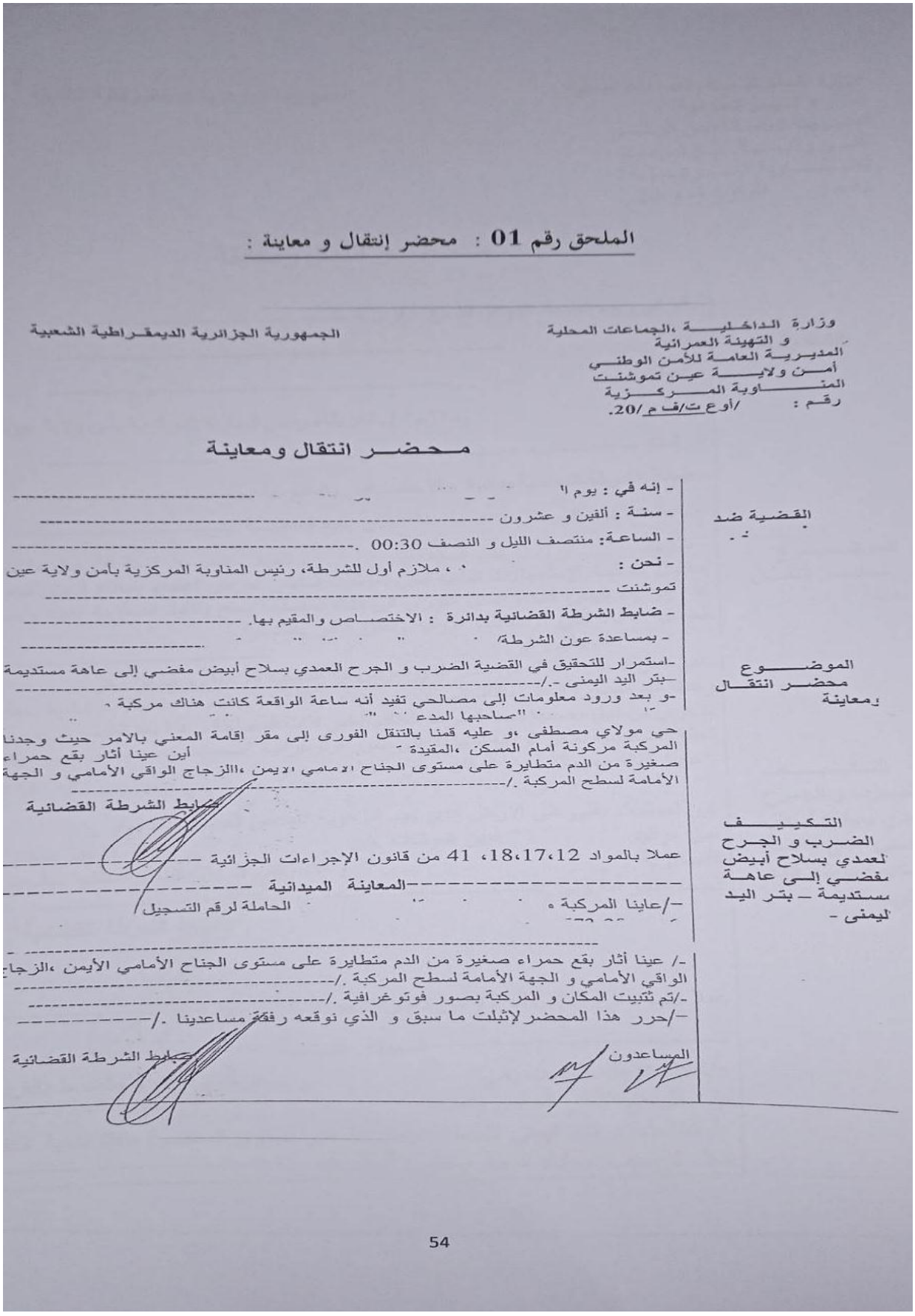

الملحق رقم 01 : محضر إنتقال و معاينة :

وزارة الداخلية ،الجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية
المديرية العامة للأمن الوطني
أمن ولاية عين تموشنت
المناوبة المركزية
رقم : /أو ع ت/ف م /20.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محضر انتقال ومعاينة

- إنه في : يوم ا
- سنة : ألفين و عشرون
- الساعة: منتصف الليل و النصف 00:30 .
- نحن : ، ملازم أول للشرطة، رئيس المناوبة المركزية بأمن ولاية عين تموشنت
- ضابط الشرطة القضائية بدائرة : الاختصاص والمقيم بها.
- بمساعدة عون الشرطة/

القضية ضد

الموضوع
محضر انتقال
ومعاينة

-استمرار للتحقيق في القضية الضرب و الجرح العمدي بسلاح أبيض مفضي إلى عاهة مستديمة -بتر اليد اليمنى -./
-و بعد ورود معلومات إلى مصالحي تفيد أنه ساعة الواقعة كانت هناك مركبة ،

حي مولاي مصطفى ،و عليه قمنا بالتنقل الفورى إلى مقر إقامة المعني بالامر حيث وجدنا المركبة مركونة أمام المسكن ،المقيدة
أين عينا أثار بقع حمراء صغيرة من الدم متطايرة على مستوى الجناح الامامي الايمن ،الزجاج الواقي الأمامي و الجهة الأمامة لسطح المركبة ./

التكييف
الضرب و الجرح العمدي بسلاح أبيض مفضي إلى عاهة مستديمة – بتر اليد اليمنى -

ضابط الشرطة القضائية

عملا بالمواد 12،17،18، 41 من قانون الإجراءات الجزائية

المعاينة الميدانية

-/عاينا المركبة الحاملة لرقم التسجيل

-/ عينا أثار بقع حمراء صغيرة من الدم متطايرة على مستوى الجناح الأمامي الأيمن ،الزجاج الواقي الأمامي و الجهة الأمامة لسطح المركبة ./
-/تم تثبيت المكان و المركبة بصور فوتوغرافية ./
-/حرر هذا المحضر لإثبلت ما سبق و الذي نوقعه رفقة مساعدينا ./

المساعدون

ضابط الشرطة القضائية

54

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المراجع العربية:

أولا: المراجع الفقهية

✓ **الكتب العامة:**

1- أحمد بوراس، **منهج البحث الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
2- أحمد ليولى أبو الروس، **التحقيق الجنائي، أدلة الجنائية**، دار المطبوعات، أمام كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر، 1989.
3- أشرف محمد علي الدحان، **الأثر المادي ودوره في الإثبات الجنائي دراسة قانونية مقارنة**، ط01، دار النشر الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
4- جلال الجباري، **الطب الشرعي القضائي**، ط01، الإصدار الأول 2000، الطبعة الأولى /الإصدار الثاني 2009، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1430-2009.
5- جلال جابر، **الطب الشرعي القضائي**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
6- رمسيس بهنام، **البوليس العلمي أو فن التحقيق مركز الدلتا للطباعة**، منسان المعارق، الإسكندرية، مصر.
7- العميد عبد الله بن محمد اليوسف، **علم البصمات وتحقيق الشخصية**، دار المطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1433هـ-2012.
8- محمد حماد مرهج الهيتي، **الأدلة الجنائية المادية**، مطابع شتات، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2014.
9- منصور عمر المعايطة، **الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان وسط البلاد، 2000.
10- الهام صالح بن خليفة، **دور البصمات والآثار المادية الاخرى في الإثبات الجنائي**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014م _1435هـ.

✓ **الكتب المتخصصة:**

1- عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة، **إجراءات العمانية الفنية لمسرح الجريمة**، ط01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

2- عمار عباس الحسيني، **التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف جريمة**، ط01، منشورات العلمي الحقوقية، 2015.

3- مباركي جمال الدين لزرق، **إجراءات البحث الفني والتقنية للشرطة العلمية بمسرح الجريمة**، م08، ع04، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، جانفي 2017.

4- المتولي صالح الشاعر، **تعريف الجريمة وأركانها من وجهة نظر المستحدثة**، مطابع شتات، دار الكتب القانونية، مصر، 2003.

5- مديحة فؤاد الخضري، أحمد بسيونى أبو الروس، **الطب الشرعي ومسرح الجريمة والبحث الجنائي**، ط02، الإسكندرية، مصر.

6- مهدي السيد، **مسرح الجريمة ودلالته في تحديد شخصية الجاني**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات أمنية، د.ط، الرياض، السعودية، 1990.

7- هشام عبد الحميد فرج، **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي**، ط01، دار النشر الولاء الحديثة، نوفمبر 2003.

ثانيا: المذكرات والرسائل العلمية

1- حمزة نجاة، **معاينة مسرح الجريمة ودوره في كشف عن الحقيقة**، مذكرة العقيد كلي محند أولحاج، البويرة، 2016-2015.

2- سلماني علاء الدين، **دور الشرطة العلمية في اثبات الجريمة**، مذكرة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكر، 2013-2014.

3- عبد الحميد بوقادوم، **معاينة مسرح الجريمة ودوره في تحديد شخصية الجاني**، مذكرة ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019-2020.

4- كروم فؤاد، **إجراءات معاينة التقنية لمسرح الجريمة**، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون جنائي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018.

5- منال حمامدية، سارة مسعودي، **اختصاصات الشرطة العلمية في مسرح الجريمة**، مذكرة الماستر، قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، سنة 2020-2021.

6- نوار مصطفى زهير، **معاينة مسرح الجريمة ودورها في كشف الحقيقة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر القانون القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، سنة 2021-2022.

7- هناء عدوم، **دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون جنائي أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.

ثالثا: المجلات والمقالات العلمية

1- أحمد غلاب، **الأدلة البيولوجية ودورها في الإثبات الجنائي**، المجلد 08، العدد 01، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، 2019.

2- تيزي عبد القادر، **الطب الشرعي على ضوء القانون والإجهاد القضائي**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 02، 2021، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

3- ماينو جيلالي، **أسس وضوابط التعامل مع مسرح الجريمة من بصمة الوراثية**، مجلد البدر الحجم 04، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بشار "الجزائر" 12 ديسمبر 2012.

4- مباركي جمال الدين لزرق، **إجراءات البحث الفني والتقنية للشرطة العلمية بمسرح الجريمة**، المجلد الثامن، العدد الرابع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، جانفي 2017.

5- محمود زاهر، **الامارات أو دولة العالم تطبق نظام بصمة العين بشكل كامل**، مجلة شرطة الامارات العدد 386، السنة 33، فبراير 2003.

6- ميهوب يوسف، ريطاب عز الدين، **بروتكول معاينة الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة**، دارسة قانونية تطبيقية، جامعة مستغانم، جامعة قسنطينة.

ربعا: محاضرات وملتقيات العلمية

محاضرة العاشرة بانتقال لمسرح جريمة:

khalaf Nassar, Amazin mustansiriya, 2015-2017, P 3.

خامسا: القوانين

1- الأمر رقم 66-155، المؤرخ في مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 1966/06/08، الذي يتضمن ق.إ.ج، المعدل والمتمم.

2- الأمر رقم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في مؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 1966/06/08، الذي يتضمن ق.ع، المعدل والمتمم قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

3- قانون رقم 16_03 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق ل 2016/06/13 يتعلق بالبصمة الوراثية في الاجراءات القضائية، والتعرف على الاشخاص ج.ر الجمهورية الجزائرية، ع37، 2016/06/22.

سادسا: مواقع انترنت

KIZILDENIZGROOP.COM

المراجع الأجنبية:

1- Nassar mazin khalaf.Faculty of low، wniversity of must ansiruja 2015.2017
Takishi hisao .forensic investigation . Tokyo N.P1991

الفهرس

محتويات البحث	الصفحة
الآية من القرآن	أ
شكر والتقدير	ب
الإهداء	ج–د
قائمة أهم المختصرات	هـ
المقدمة	01
الفصل الأول: مسرح الجريمة والمعاينة	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية مسرح الجريمة	06
المطلب الأول: تعريف مسرح الجريمة	07
الفرع الأول: الأنواع مسرح الجريمة	08
الفرع الثاني: أهمية مسرح الجريمة ونطاقه	12
المطلب الثاني: البحث في المسرح الجريمة	19
الفرع الأول: تعريف البحث في مسرح الجريمة	20
الفرع الثاني: أهمية البحث في المسرح وتوثيق	24
المبحث الثاني: معاينة مسرح الجريمة	29
المطلب الأول: مفهوم معاينة مسرح الجريمة	29
الفرع الأول: الأنواع معاينة ومعاينة من جانب تطبيقي والفني	31
الفرع الثاني: أهمية معاينة وإجراءات الواجب اتخاذها قبل إجراء معاينة	33
المطلب الثاني: الإجراءات الواجب اتخاذها عند إجراء المعاينة	36
الفرع الأول: الإجراءات التي ينبغي اتخاذها تجاه الأشخاص والأشياء الواقعة	37
الفرع الثاني: الطرق الفنية لرفع آثار الجنائية	40
الخلاصة	47
الفصل الثاني: أدلة مسرح الجريمة في كشف هوية الجاني	
تمهيد	49
المبحث الأول: أثار البيولوجية للإنسان	50
المطلب الأول: بصمات ADN	50
الفرع الأول: بصمات الرأس واليد وكيفية رفع البصمات	50
الفرع الثاني: دور البصمات في تحقيق الجنائي والإفرازات الجسم الحيوية	58

المطلب الثاني: إفرازات الإنسان الغير الحيوية	64
الفرع الأول: العرق والبول	64
الفرع الثاني: البراز	66
المبحث الثاني: آثار المادة الغير البيولوجية	67
المطلب الأول: آثار الزجاج والأتربة	67
الفرع الأول: أثار الزجاج	67
الفرع الثاني: آثار الأتربة	68
الفرع الثالث: آثار السيارات	70
المطلب الثاني: آثار الأسلحة النارية والمنفجرات	71
الفرع الأول: آثار الأسلحة النارية	71
الفرع الثاني: أثار المتفجرات والحرائق	72
خلاصة	79
خاتمة	81
الملاحق	85
قائمة المصادر والمراجع	89

الملخص:

إن معاينة مسرح الجريمة من أهم إجراءات التي يجب على المحقق العناية بها كونها، تؤدي إلى جمع الأدلة والقرائن التي غالبا ما توجد في مكان الحادثة وتساعد على تكوين الفكرة الصحيحة للجريمة وكيفية وقوعها ومعرفة كل ما يقود المحقق إلى الوصول لنتائج.

كما تعتبر الآثار البيولوجية المتحصل عليها من طرف الشرطة العلمية تعد من الأشياء الضرورية التي توجد في مسرح الجريمة، وبإمكان عمل مسح شامل لها دون تجهلها، أو بمعنى أخر يتم حصول عليها انطلاقا من جسم الإنسان وما يمكن أن يخلفه ويتركه: كالبصمة الأصابع، الدم ولطخات الدموية، اللعاب، الشعر، الأظافر، كما توجد الأشياء تؤخذ من المتهم كبصمة الأصابع أو عينة من سائل منوي كل هذه الأشياء يتم علميا وبطرق محددة لاستخراج المتواجدة في مسرح الجريمة أو علاقتها بها.

الكلمات المفتاحية: مسرح الجريمة، الطب الشرعي، أثار بيولوجية، الشرطة العلمية.

Résumé :

L'inspection de la scène du crime est l'une des procédures les plus importantes dont l'enquêteur doit s'occuper, car elle conduit à la collecte de preuves et d'indices qui se trouvent souvent sur les lieux de l'accident et aide à se faire une idée correcte de le crime et comment il s'est produit et de savoir tout ce qui amène l'enquêteur à parvenir à des résultats .

Les traces biologiques obtenues par la police scientifique sont considérées parmi les choses nécessaires que l'on trouve sur les lieux du crime, et on peut en faire une enquête exhaustive sans être ignorant, ou en d'autres termes, elles sont obtenues à partir du corps humain et de ce qu'il peut laisser et laisser: comme l'empreinte digitale, Sang et taches de sang, salive, cheveux, ongles, et il y a aussi des choses prélevées sur l'accusé, comme une empreinte digitale ou un échantillon de sperme .

Mots-clés: scène de crime, science médico-légale, traces biologiques , Police scientifique

Abstract :

Inspection of the crime scene is one of the most important procedures that the investigator must take care of, as it leads to the collection of evidence and clues that are often found at the scene of the accident and helps to form the correct idea of the crime and how it occurred and to know everything that leads the investigator to reach results .

The biological traces obtained by the scientific police are considered among the necessary things that are found at the crime scene, and a comprehensive survey can be made of them without being ignorant, or in other words, they are obtained from the human body and what it can leave and leave: such as the fingerprint, Blood and blood stains, saliva, hair, nails, and there are also things taken from the accused, such as a fingerprint or a sample of semen .

Keywords: crime scene, forensic science, biological traces. Scientific police.